

# منطق النقض

في

(نقض المنطق السلمي)

نقد موضوعي لكتاب الأستاذ محمد أحمد الراشد (نقض المنطق السلمي)

الدكتور

طه حامد الدليمي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

حقوق الطبع محفوظة

٩٩ الأستاذ الفاضل (محمد أحمد الراشد) أحد رواد العمل السياسي الإسلامي في العراق. قرأت له في عقد الثمانينيات من القرن الماضي - وما بعده - وأنا في مقتبل العمر مجموعة من كتبه، التي أعجبتنا كثيراً نحن جيل الصحوة الإسلامية في العراق، وتفاعلنا معها (المنطلق، البوارق، الرقائق، العوائق، المسار، صناعة الحياة، رسائل العين، وغيرها)، ورأينا وسمعنا له بعض الأشرطة المرئية والسمعية.

• في تلك الأيام الغابرة المغبرة كنت أقول: لو رجع هؤلاء الدعاة إلى العراق فسيقبلونه رأساً على عقب، وسيشهد البلد نهضة اجتماعية إسلامية لها شأنها وأثرها في المكان والزمان. ورأيتني يوماً أتوهم أنني أمسكت بطرف خيط لما كنت أحلم به. ثم ما أسرع ما أفلتت مني ذلك الخيط! لالتقي الراشد بعدما بدأت أفتق من الحلم أو الوهم في ربيع/ ٢٠٠٥ أحمل في حقبي جثة حلم مذبوح، وعتباً، وعجباً!.. وخرجت منه أحمل على كتفي تابوتاً وضع لي فيه تلك الجثة، وهو يشيعها بحسرة وآهة، وأمل ضعيف في مستقبل بعيد ربما سيأتي، أو نذهب إليه نجرجر أقدامنا خطوة خطوة؛ فما عاد العمر - هكذا قال - يسمح له بإثارة المشاكل، ومزاحمة الطارئین في طريق الدعوة. لقد جُمد الرجل، ووضع في شرنقة لم يشأ أن يقطع خيوطها؛ فالبيعة لها استحقاقاتها. وتاريخ نصف قرن له انعكاسه الثقيل في زوايا النفس. هذا ما نطق به: إشارة أو عبارة. ثم صرت أسمع هنا وهناك عن علاقة متوترة بينه وبين الجماعة، لم يكن يعني أن أبحث عميقاً في دوافعها وأسبابها. ثم أخيراً علمت أنه هجر العراق في غربي القارة إلى حيث كان من قبل في شرقها.

سارت مشرقةً وسرتُ مغرباً      شتانَ بينَ مشرقٍ ومغربٍ

• في يوم السبت (١٨/١٠/٢٠٠٨) بعث إلي أحد الأصدقاء على البريد كتاباً للأستاذ الراشد بعنوان (نقض المنطق السلمي) مع رسالة تقول: إنه

يتطابق مع ما كتبه قبل أسابيع عن (الإسلاميين) من أصحاب العملية السياسية في مقالة (عجم يتمادون وعلمانيون يتصدون فأين الإسلاميون؟). قرأت الكتاب - الذي انتهى منه الراشد قبل شهر من هذا التاريخ - فوجدته كما قال صديقي وزيادة.

• انتقاد شديد ولاذع لقادة العمل السياسي (الإسلامي) إلى حد الإشارة إليهم بوصف الانبساطية! وهو وصف قاسٍ. وإعلان عن فشل العمل السياسي، حتى إنه ليسخر من الانجازات التي يدعونها في هذا المجال، وتصريح بأن المجموعة السياسية لا تسير في الطريق الرباني، وقد اختلفت عندها الموازين، وخرجت عن الثوابت الشرعية. وعبر عن صدمته من المشهد، وتوجهه للمصير الذي آلوا إليه، وأن سمعتهم في حرج. وأنه لا بد من تصحيح المسار، وأن الحال أمست ضرورية للصراخ بكلمة (كلا!). وتطابق واضح مع ما قلته في مقالي من سكوتهم عن القضايا الكبيرة الساخنة.

• العجيب هذا التطابق بين قول الراشد في كتابه وما ذكرته في مقالي إلى حد أنني أن ينبري واحد منهم ليجسد موقف مؤمن آل فرعون! أما أنا فقلت: (أسألكم بالله: أين السياسة في موقف مؤمن آل فرعون وقولته كلمة الحق في وجه الطاغية؟ ما الذي حققه على أرض الواقع سوى أنه قال كلمته ووقف موقفه ومضى؟ فمتى تقولون كلمتكم، وتعبرون عن موقفكم؟...). وأما هو فقال: (نتمنى أن نسمع قائداً من رجال العملية السياسية يخاطب في العراقيين بمثل خطبة خطيب الأنبياء شعيب عليه السلام يضع فيها النقاط على الحروف ويقترب الصراحة في الإشارة إلى أصل الإجرام والانحراف: فلا نجد، ويخيب أملنا. أو مثل خطبة مؤمن آل فرعون الذي كتم إيمانه فاستتر خلف الأفكار الإنسانية العامة ولغة الأحرار في النكير على الاستعمار: فلا نسمع؛ لأن سمر بعد منتصف الليل أدى إلى تصنيف الجهاد ودعائه وعاشقيه ورواده ومعتقديه ومؤيديه في صنف الممنوعات الخطرة فلا يقربونه حتى ولو بالإجماع). وأنت إذا

حذفت من كلامي بعض العبارات، التي قسوت فيها في لحظة كنت أظن فيها بقلبي على الجمر، ستجد المقصود واحداً. بل إن كلام الراشد أقسى من حيث المعنى، بل وحتى اللفظ حين يلزم المعنيين بالسمر بعد منتصف الليل.. لا بالعبادة والذكر والسهر على مصالح الأمة، وإنما بأكل لحوم المجاهدين! نعم كان كلامي أقسى، ولكن كلامه أشد وأنكى. لقد نسف - دون أن يدري أو يدري - جماعة من قواعدهما، واقتلع منهجاً من جذوره، وشطب على جهود مرحلة امتدت قرابة نصف قرن. بيد أنني كنت أصرخ، وأما هو فقد كان يكيل اللكمات بهدوء وحذر. ولربما احتد فخرجت لكلماته أو كلماته مصحوبة - مثلي - بالصراخ. هذا هو الفرق. والصراخ يزعج ويثير، ولكن اللبيب من غاص في المعاني وترك القشور نحو اللباب. وبذلك كان لبيباً.

• وجدت الكتاب طافحاً بالحديث عن علل وأدواء غزت قيادات العمل في (الحزب الإسلامي) - وإن لم يذكر الحزب المذكور بالاسم، وحرص على هذا في سطور الكتاب كله! - وشاعت بين صفوفه وأفراده، ومخالفات شرعية ومنهجية ما كان لها أن تكون، وانحياز إلى لغة الضعيف المستكين تحت شعار الحكمة والتعقل والواقعية بينما واجب الوقت - ونحن نزرع تحت نير الاحتلال يستدعي - أن تندرع بلغة المجاهدين، وتنتقوى بلهجة المقاتلين. ولو رحت أجمع ما سطره من مفردات بهذا الشأن لخرجت بمنظومة من الأمراض المهلكة المعدية، حين تتخيلها ماثلة بعضها إلى جنب بعض في صورة واحدة لا تملك إلا أن تقول: (أعوذ بالله من غضب الله)! وتردد معه ما قاله في أحد السطور (ص ٤٦): "ما لهذا استنفرت الدعوة أبناء الأمة يوم المحنة. بل أرادت لهم النمط العزيز الصلب".

• لكن الكتاب - مع هذا - يعاني من علة مزمنة مقعدة! فإنك حين تجمع الحديث كله على بعضه تجده مقتصراً على الأفراد دون الجماعة، وعلى علامات المرض وأعراضه الظاهرة، دون الغوص في أعماق هذه الظواهر أو المظاهر من أجل بلوغ التشخيص الصائب، توصلاً إلى وضع العلاج الناجع.

لاسيما وأنه جاء متأخراً جداً، بعد أن تمكنت الأمراض - على حد قول الراشد - من النفوس، واستمكنت العلل من العقول، حتى وجد المعالج نفسه محاصراً بمن لا يرى ولا يسمع؛ بل يتتقد ويعترض؛ فهجر الميدان، وخرج ليكتب وصفته "من خلف حديد الحدود" لمرضى لا يعون مرضهم، وطبيهم يداوي الناس وهو عليل. فكيف والتشخيص ليس هو، والعلاج ليس أكثر من مسكنات وقتية، ومراهم جلدية لأدواء يفترض أنها الآن تسكن الأعماق، وتعبث بالأحشاء، وهو مع ذلك مركون على الرف؟!!

• أرى أن أصدق ما يمكن أن أصف به كتاب الأستاذ الراشد هو أنه تغريدة خارج السرب، فيها ألحان مطربة - رغم توقيعها على أوتار ناقصة - وترانيم رائعة لحقائق كبيرة يمكن لمن أراد، أن يستفيد منها في تعريف الكثيرين من ذوي النوايا الطيبة بحقيقة الأمور، ودلالاتهم على الطريق الصحيح؛ من حيث أن هذه الكلمات صدرت من شخص موثوق في جماعة الإخوان، له فضل السبق انتماء وولاء، وفكراً وتنظيراً، وعملاً وتطبيقاً. وليس من السهل إلقاء ظلال الشك على كلماته، واتهامه بما يبطل مفعولها. سيما وأنها ترافقت مع الموقف الجديد الذي آل إليه فضيلة الشيخ القرضاوي حفظه الله عن الشيعة، وإقراره بأنه ما كان ينبغي لهم - بحجة الحفاظ على وحدة الأمة - أن يتركوا صف أهل السنة ضعيفاً غير محصن نهياً لاختراقات الشيعة. فهذا التحول الجديد يسند عملية الإصلاح، ويسهل من مهمة الساعين إلى تنبيه الغافلين، وإيقاظ النائمين، والأخذ بأيديهم إلى أن الخلل إنما هو خلل منهجي، وأن الخلاف خلاف موضوعي فكري لا خلاف شخصي عاطفي.

• كان الكتاب سبباً لتداعيات فكرية منهجية عديدة قيدتها عند القراءة كملاحظات تصلح أساساً لدراسة أعمق، وقراءة أدق وأشمل فكانت هذه الصفحات. والله تعالى أسأل أن ينفع بها كاتبها وقارئها، والأستاذ الراشد الذي كان السبب في وجودها وكتابتها في الدنيا والآخرة، ويجعل منها إشارة دالة في الاتجاه الصحيح، ولبنة صالحة تسد ثغرة في بناء صرح الإسلام العظيم.

• كتبت هذه المقدمة في منتصف تشرين الثاني/ ٢٠٠٨، وانتهيت من كتابة الدراسة في صورتها الأولى بعد حوالي شهر ونصف. لكنني بعثت بها إلى أشخاص وجهات يهمني رأيهم، وتريث طيلة هذه المدة من أجل استكمال وصول آرائهم للاستفادة منها. ومن ذلك أنني أوصلت دراستي هذه في كانون الثاني/ ٢٠٠٩ إلى مكتب الأستاذ المراقب العام لجماعة (الإخوان المسلمين) في العراق، وقلت لهم: ابعثوا إلي بملاحظاتكم لأصحح أو أعدل منها قبل نشرها، واتصلت هاتفياً بالأخ سكرتير المكتب لهذا الشأن. وقد اكتشفت أن الدراسة تسربت إلى المكتب قبل ذلك. ثم بعد شهر بعثت برسالة هاتفية إليه أقول فيها: أنا بانتظار ملاحظاتكم حول كتابي (منطق النقض)، وقد تأخرت. ولكن لم يردني منهم أي شيء بهذا الخصوص، حتى ولو طلب تريث بالنشر حتى يتسنى لهم دراسة الكتاب. كان الرد الوحيد - كالعادة - هو الإهمال والتغافل التام! وكان انتظاري الرد من الجماعة هو أحد أسباب تأخر نشر دراستي رغم إعلاننا المبكر عنها في موقعنا (القادسية). ثم بدأنا النشر على شكل حلقات أسبوعية: في كل أسبوع حلقتان؛ فكانت الفرصة سانحة لإرسال أي ملاحظة للاستفادة منها. وأعلنت أنني لن أتردد عن الأخذ بأي ملاحظة موضوعية نغني الموضوع وتكمله وترشده؛ فنحن أمام أمانة عظيمة وإزاء مسؤولية كبيرة، في زمن فقدت فيه الأمة هويتها بين متشدد جامد في مواقفه، و متميع لين في مبادئه، لنضع المنهج الإسلامي المفقود، الذي يجمع بين الثبات على العقيدة والمبدأ، والمرونة في التعامل والموقف. وحيال هذه الأمانة والمسؤولية لن نعلو إن شاء الله تعالى عن أي نصيحة بشروطها، وليس بيننا وبين إخواننا إلا المحبة والود، غير أننا نزعم أن الحق أحب إلينا من الجميع، وهكذا ينبغي أن نكون.

• هذا وقد وردت في الكتاب عبارات قد يفهم منها القارئ العجل أن الكاتب كان متميماً لجماعة الإخوان أو الحزب المنبثق عنها. وهي ليست أكثر من كلمات تعبر عن علاقة عمل كانت تجمعنا. وهي خطة سرت عليها منذ بداية حياتي مع جميع الجهات والاتجاهات، فقد احتفظت بعلاقة متوازنة مع

الجميع. وما كان يهمني هو العمل وليس الانتماء، الذي اعتبره مجرد هيكل ليس ضرورياً لكل أحد. بل إن بعض الأشخاص من الحكمة أن يظلوا فوق الميول والاتجاهات والعناوين. (رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَؤُوفٌ رَحِيمٌ) (الحشر: ١٠).



٩٩ من خلال قراءتي لسطور الكتاب وما بينها من مساحات بيضاء، برزت أمامي عدة حقائق مهمة هي عبارة عن معالم رئيسة، تحتاج إلى توقف وتأمل. منها يتعلق بالكتاب نفسه من حيث منهج البحث أو الطريقة التي اتبعتها الكاتب في نقد ونقض ما سماه بـ(المنطق السلمي)، ومنها ما يتعلق بتداعيات آثارها البحث، توسع المعنى وتثري الرؤية: أجملها فيما يلي:

### ٩ التركيز على مساوئ العملية السياسية (الإسلامية)

انتقد الكتاب بشده، وتحدث طويلاً عن المساوئ غير المبررة، والآثار المدمرة، التي نجمت عن العملية السياسية الإسلامية في العراق، وصرح بفشل العملية برمتها؛ بسبب سوء أداء القائمين عليها من (الإسلاميين). والناظر في الانتقاد يفترض ابتداءً أنه موجه إلى (الحزب الإسلامي) وإن لم يذكره باسمه الصريح، كما لم يصرح باسم جماعة (الإخوان المسلمين). لكنه حين يدقق جيداً سيرى الناقد قد حصر نقده في أفراد لم يرد لهم أن يمثلوا المجموع، هم أولئك الذين مارسوا العمل السياسي الرسمي فقط دون بقية أفراد التنظيم.

### ٩ تعليق الخلل بالأشخاص والمظاهر

لقد علق الأستاذ الراشد هذه المساوئ بأداء الأشخاص، ورجع بها إلى أسباب ذاتية تتعلق بالأفراد، وليس بالجماعة كجماعة أو المنهج المتبع فيها. وكان الحديث مقتصراً على مظاهر الخلل وعلاماته وأعراضه، يتحاشى الغوص في البحث من أجل التوصل إلى تشخيص العلل والأسباب الحقيقية الكامنة وراءها، والتي هي - برأيي - تعود إلى اختلالات منهجية قديمة ومستجدة كانت تترسخ وتتعدد وتتراكم بمرور الزمن. وما تلك المظاهر والعلامات والأعراض إلا إفرازات ونتائج طبيعية لتلك المقدمات.

• اقتصر انتقاد الراشد من أول الكتاب إلى آخره على الأشخاص (المجموعة السياسية) فقط، دون أن يبين الأسباب الحقيقية وراء هذا الانحراف العريض الذي نسبه إليهم . وهي - برأينا - كامنة في الجماعة التي أفرزت هؤلاء الأشخاص، ودفعت بهم إلى العمل السياسي. فالجماعة هي التي قسمت نفسها وتوزعت الأدوار فيما بينها، وهي التي اختارت هؤلاء لكذا وهؤلاء لكذا، ولم يكن هناك من تمرد أو خروج على الأوامر، أو اختيار كيني في خلاف التوجيهات الصادرة من الجماعة. فالمسؤولية مشتركة بين الجميع. والأسباب منهجية لا شخصية، وجماعية لا فردية.

• وعليه فإن محاولة تبرئة الجماعة بمثل أن يقال (ص ٤٢): إن ظروف التحول الكبير والسريع في الواقع العراقي أدى بالحركة الإسلامية (يقصد جماعة الإخوان) إلى ترجيح السكوت وبلع القضية حرصاً على وحدة الموقف الإسلامي.. أقول: إن هذه المحاولة ليس من السهل بلعها أو قبولها. كما أن الإرشاد إلى فصيل أو مجموعة وتعليق الأمل بها، مع أنها نتاج كل، مستند إلى منهج يحتاج إلى إصلاح من الأساس: لا أراه أكثر من خروج من الباب للدخول من منفذ آخر إلى الحجرة نفسها، والمراوحة فوق المربع الأول نفسه. النتيجة أن الراشد لم يضع يده على أصل المشكلة، ولم يقدم حلاً مناسباً، أو علاجاً ناجعاً. لقد فاته التشخيص؛ فأعياه العلاج.

## ٩ عدم توقع ما حصل

يظهر من خلال الكتاب أن الراشد لم يكن في البداية يتوقع حصول هذه المساوئ والوجوه المتعددة من الخلل في الأداء السياسي للمجموعة (الإسلامية). وأنه كان في البدء يعلق عليها آمالاً عريضة، خابت بعد ذلك وخبث من حيث كان ينتظر منها الكثير. ولا أرى هذا يقبل ممن هو في مقام القائد. الذي ينبغي أن يكون خبيراً - على الأقل - في شؤون جماعته سلباً وإيجاباً. ولعل قائلًا يقول: وهل الرجل يعلم الغيب؟ وأقول: ليس في الأمر غيب ولا كهانة. إنما هي مقدمات ينبغي للقائد أن يرصدها قبل أن تؤدي إلى

نهاياتها. وإلا ما الفائدة من وصف الحال بعد سوء المآل. وكلامي هذا بالقيادات حصراً. يتأكد هذا بالنقطة الآتية:

### ٩ تشخيصنا قديم

... في كتابي (لا بد من لعن الظلام) ذكرت بالتفصيل أسباب التراجع السني، ومكامن العلل الكبرى وما نتج عنها، في أداء الجماعة الدعوية في العراق. جمعها في مصطلح مختصر هو (المنهج الترضوي). وتستطيع ببساطة أن ترجع جميع تفاصيل مساوئ العمل السياسي (السلمي) التي تطرق إليها الراشد في كتابه إلى ذلك المنهج المعلول. وقد انتهيت من تأليف كتابي المذكور في (آذار/٢٠٠٢). وهذا يعني أن الخلل مرصود قبل الاحتلال ودخول العمل السياسي بأكثر من سنة. وإذا كان هذا هو تاريخ الانتهاء من الكتابة، فهذا يعني قطعاً أن الرصد حاصل قبل ذلك بسنين. فكيف وأنا ألفت الكتاب أساساً في نقد الأداء الدعوي للجماعة (الإسلامية) العاملة في الساحة آنذاك، لكن لم أسم الأشياء بمسمياتها الصريحة؛ لأسباب أمنية واعتبارية. وذلك بعد نقاشات وجلسات مع الأخ الشهيد أياد العزي رحمه الله. وكان موافقاً لي في عامة ما جاء في الكتاب. ويردد كلما استدعى المقام: 'دعني أغير قناعات العاملين معنا شيئاً فشيئاً.. وسترى بإذن الله'. علماً أنني طلبت من الحزب الإسلامي بعد الاحتلال إعانتي في طباعة الكتاب فجوبه الطلب بالرفض قائلين: إن الإخوة لديهم ملاحظات على الكتاب.

### ٩ زهد السياسيين بالعمل الجهادي

... توصل الراشد إلى أن الحل هو العمل الجهادي، حين يتكامل ويتواصل مع جناحه الآخر: العمل السياسي. والاثنتان ينطلقان من عمل دعوي تقوده جماعة راشدة، هي التي تحرك الجناحين وتتحكم بهما. وهذا صحيح تماماً، لكنه ليس سرّاً يعيى الحلماء والحكماء أن يعرفوه أو يدركوه. بل هو أصل بديهي

يعرفه كل عامل. أو بتعبير الراشد (ص ٣): "مفاد البديهة، وتجربة الحياة. إنما المشكل في المنهج المتبع، الذي هو أساس الخلل، وفي تحديد آلية واضحة لتنفيذ الفكرة - وقد ظلت غائبة عن الكتاب كله، سوى بعض الإشارات - وفي تطبيقها وظهورها على أرض الواقع.

• لاحظنا منذ الأيام الأولى الخطأ الفادح الذي وقع فيه (الحزب الإسلامي) حين اختار العمل السياسي بعيداً عن العمل الجهادي، بينما البلد في حالة غزو واحتلال من عدو كافر صائل. وكانوا يقولون: إن العمل العسكري خطأ جسيم سيفوت علينا مكاسب العمل السياسي، وبعضهم يهاجم المجاهدين ويشكك في هويتهم وتدينهم. وكان أمثلهم طريقة من يقول: نتنظر ستين فإن لم ينسحب الأمريكان - كما وعدوا - بدأنا بقتالهم.

• ثم لما بدأت علامات النجاح تظهر على الخيار المقاوم، صار يعلل نفسه ويتوهم أن حصاد المقاومة سيقع في سلته؛ على اعتبار أنها تفتقر إلى المشروع أو الجناح السياسي المعلن. حتى إن أحد أختيارهم قال في محاضرة له في شعبة الحمودية للحزب الإسلامي: "إن مثل المقاومة ومثلنا ومثل نتائج عملها كمثّل صياد يرمي طيراً بينه وبينه نهر عريض لا يستطيع عبوره فيأتي آخر فيحتازه دونه". وتوزيع المثل على الجهات الثلاث لا يحتاج إلى بيان. وهذا وهم وأمني لا تليق بمثله من العاملين الصادقين، فكيف بغيره؟! يسنده وهم آخر يتراءى لهم عند الإحراج إذ يقولون: "لماذا لا نكون نحن الجناح السياسي للمقاومة؟ وهذا لا يمكن ما لم يكن تنسيق سابق، وانطلاقة للجناحين أو الخيارين من جماعة واحدة هي التي تقود وتوجه وتحصد الثمار. وهو ما صرح به الأستاذ الراشد في بداية كتابه، وكنا نقوله منذ الأيام الأولى. وليس هو يخاف على أحد، ولكن ثقله تكلفة الجهاد تقود إلى مثل هذه التعللات والأمني السائبة. التي يلخصها الراشد في (ص ٦٣) بقوله: "وفي أواخر حُججهم: أن المشروع الجهادي ينبغي أن يكون تابعاً للمشروع السياسي، وليس العكس، وأن ذلك هو عُرف

العالم والحركات التحررية. وذلك صواب وقول صحيح، ولكن متى ما كان المشروع السياسي وفيّاً للهدف، حريصاً على التزام حكم الشرع في الجهاد، صلباً لا يبدي اللين، أخذاً بالعزائم لا يميل إلى الرخص ولا يُسارع إلى أحكام الضرورات الاستثنائية زاعماً حصول الحرج".

• أما الجماعة الدعوية فوجدناها في البدء تبنت جهاد الكلمة، ورفعت شعار الدعوة، واكتفت به. بينما واجب الوقت هو دفع الكافر الغازي وليس الدعوة. وهكذا تمزقت الجهات الثلاث وتناحرت فيما بينها؛ فانطبقت عليها سنة الله سبحانه، التي لا تحابي مسلماً ولا غيره، في قوله: (فَسُوا حَظًّا مِمَّا ذُكِّرُوا بِهِ فَأَغْرَيْنَا بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ) (المائدة: ١٤)، والله الأمر من قبل ومن بعد.

• لكن كلام الراشد بمجمله يوحي بأن ثمة انقساماً في جماعة (الإخوان المسلمين) في العراق على مستوى الجماعة بين مجموعة تؤمن بالمنطق السلمي وأخرى تتهج المنطق الجهادي، وأن هذا الانقسام كان من بداية الاحتلال. يسند هذا الفهم بعض العبارات التي تخللت سطورها، مثل ما جاء في (ص ٤٢):  
إن ظروف التحول الكبير والسريع في الواقع العراقي أدى بالحركة الإسلامية (يقصد الجماعة) إلى ترجيح السكوت وبلغ القضية حرصاً على وحدة الموقف الإسلامي. وهذا مغاير للحقيقة الواقعة التي لم تكن بعيدين عنها، ولتسلسل الأحداث وسيرها التاريخي وتطورها شيئاً فشيئاً حتى وصولها إلى إقرار خيار المقاومة.

• أما من اختار حمل السلاح من الإخوان فقد فعل ذلك في حالة من الحالات الثلاث التالية:

١. إما فعل ذلك بقرار فردي خارجاً على توجيهات الجماعة. وقد حصل لهم بعد ذلك ما حصل من الإقصاء والتهميش. والأستاذ الراشد نفسه صرح

بأن الجماعة لم تتبنّ هذا الخيار يوم انطلقت حركة المقاومة، وذلك بفتوى صادرة، وقال في محاضرة له مطولة في (٢٠/٩/٢٠٠٣) في مركز الكرخ الجنوبي للحزب الإسلامي، كنت حاضراً فيها: تبين خطأ هذه الفتوى، والفتوى إذا تبين خطأها ليست ملزمة. وأقول: لمن تبين خطأ الفتوى بعد هذه المدة: له كفر؟ أم للجماعة كجماعة؟ وكم مر من الوقت بعدها لتتدارك الجماعة الخطأ؟ ومعلوماتي المقربة تفيد بأن الراشد نفسه كان في البدء يرى ما يرى حزبه وجماعته من عدم جدوى المقاومة. لكنه ربما كان أسرعهم إفاقة ورجوعاً إلى الصواب.

٢. وإما كان ذلك في وقت الأزمات الكبرى التي تتوحد فيها مشاعر الناس بصورة جمعية، ويندفعون إلى الهدف بفعل الجموع لا بفعل الفرد ولا الجماعة الخاصة، مثل معركة الفلوجة الأولى - وربما الثانية - فالناس يتوحدون عند الأزمات العامة في مشاعرهم وسلوكهم توحداً يعلو على الفوارق الخاصة ذاتية كانت أم فئوية؛ فالتصرف الكائن في هذه الحالة لا يعبر عن موقف جماعة بقدر ما يعبر عن موقف جمعي له علاقة بالجمهور أو الجموع الأوسع. فإذا انتهت الأزمة الموحدة عاد كل عنصر من العناصر التي توحدت فيها إلى وضعه الخاص، المعبر عن جماعته أو مجموعته أو عشيرته أو ذاته.

٣. وإما جاء الفعل متأخراً بعد ثبات المقاومة ونجاحها وظهورها على ساحة الأحداث كعامل رئيس من عوامل الصراع، وعنصر فاعل من عناصر الحسابات في أي معادلة مؤثرة. فالجبهة الإسلامية للمقاومة العراقية (جامع) ظهرت بعد حوالي عام من الاحتلال. وأما (حماس العراق) فهي عبارة عن جماعة انفصلت عن كتائب ثورة العشرين في أواخر سنة (٢٠٠٦)، أي بعد سنتين ونصف من الاحتلال. وهؤلاء مجموعة إخوانية حملت السلاح في بداية الأمر دون موافقة من الجماعة، بل خروجاً على أمرها.

• وكلامي تؤيده عبارات أخرى في كتاب الراشد نفسه، كالتي وردت في ص (٨): "ومن خطورة العملية السياسية الحاضرة: أن أصحابها أخذوها بنوع

حماسة زائدة واسترسال سريع في العمل السلمي وصل إلى حد زعمهم أنه الأفضل والأولى والأنفذ، وأنه هو وحده الذي يتكفل بتحصيل نتائج ملموسة ذات أثر، وبينون على ذلك دعوى وجوب احتكار العملية السياسية لجهود الدعاة ومن يواليهم، وتعطيل الجهاد، وهذا تصور خاطئ وباطل فيه نقضٌ لمبدأ التكامل بين العملين، ولذلك اضطروا لصياغة منطقٍ يؤيده فيه التفافٌ على الحقائق وظنونٌ تتكلف نسبة صفاتٍ سلبية للممارسة الجهادية. من ذلك إثارتهم لسؤال: مَنْ يستثمر الجهاد؟ وزعمهم أن الإسلاميين يبذلون ويحصد العلماني والعميل والمنحرف."

• ثمة إعلان يتكرر على قناة (الشرقية)، رأيته على قناة (بغداد) الناطقة بلسان (الحزب الإسلامي)، يقول الإعلان: [(حماة للأبرياء)، (سند للضعفاء)، (مجاهدون): قد تتعدد الأسماء، ولكن لا يستحق من حمل السلاح خارج القانون غير اسم واحد هو (مجرم)]. وما من شك أن المقاومة أو المجاهدين في العراق كلهم من حملة السلاح خارج القانون. والنتيجة أنهم لا يستحقون غير اسم واحد هو (مجرمون)! هذه هي النتيجة الوحيدة، التي يريد أن يقوها الإعلان على القناة الناطقة باسم الحزب الإسلامي! فأين الجهاد من مشروعهم في زمن الاحتلال؟! ولا أدري ما جواب الراشد عن هذا؟

## q ما مطلوب أكبر

يبدو للقارئ الذي تصدمه حقائق الكتاب بقوتها وتنوعها وتحليلاتها القيمة وكونها صادرة من داخل الصف أن صاحبها قام بدوره وأدى ما كان عليه أن يؤديه. غير أنني لا أرى أن هذا هو كل المطلوب من شخص كالأستاذ الراشد، ومن هو في موقعه في الحزب الإسلامي ومنزلته في جماعة الإخوان حيال المخرف كبير - كما هو مقتضى توصيفه - فشا في جسد حزبه الذي يحبه ويتمي إليه، ويعتز بهذا الانتماء. يترك السفينة بين أمواج المحيط بأيدي ملاحين

فاشلين، ليسبح على جذع أو لوح، أو يستقل سفينة قريبة إلى الشاطئ، ومن هناك يلوح بيديه يقول: "من هنا من هنا، هكذا هكذا، انتفضوا أيها الركاب على الربابنة، غيروهم قبل أن يغرقوكم".

• إنما المطلوب من مثله أن يثبت مع جماعته محاوراً ومجادلاً ورافعاً صوته، يصرخ بأعلاه يستنهض الهمم، ويدفع بالمخلصين إلى القمم، ويضع خطط التغيير ويشرف على تنفيذها: فإما الإصلاح، وإما إزاحة المنحرفين عن الطريق. لا سيما والجماعة جماعته، وفيها كثيرون من الحيارى الصادقين - خصوصاً جيل الشباب - يحتاجون إلى من ينقذهم من حيرتهم، ويستجيبون لمن هو في مقامه.

• أو يخرج ويكون له صلة بمجموعة تغييرية تصحيحية في الداخل. وهذا ربما يكون له وجود، لكن الظاهر من خلال الكتاب واستشفاف ما وراء سطره عدمه.

• أو يبرئ الرجل ذمته ويقول: "لا بد من عمل جديد، بمنهج جديد، ووجوه جديدة، وأنا قد غسلت يدي بما هو موجود؛ أقولها صراحة أداء للأمانة، وللتاريخ". عندها نعدره، حتى وإن كان الكلام لا يجدي من وراء الحدود. على أنني لا أنتقده لمجرد خروجه، أو آتهمه بالركون إلى الدنيا، كما وقع للبعض ممن هم من داخل الجماعة. معاذ الله أن نخوض فيما لا يحل لنا من ظنون آثمة. فالرجل قد يكون له عذره بينه وبين ربه. ولكن الذي نراه أن من يدعو إلى التغيير والانتفاضة على الواقع وتبديل القيادات: لا يمكن له أن يبلغ هدفه من ذلك "من خلف حديد الحدود" - على حد تعبيره (ص ٧٧) - . أقول هذا وإن قلبي ليتقطع معه المأ وحسرة؛ فأنا أدرك مدى معاناة العاملين، لا سيما أصحاب القلوب الرقيقة - كالأستاذ الراشد - والأحلام المهفافة والآمال الرفيفة، التي ليس من السهل أن يجدوا لها مغرساً في مزدحم الحياة.



## q المرحلة مرحلة مراجعات من الجميع

لك أن تلاحظ أن هذه الفترة - التي ظهر فيها الكتاب - امتازت بظهور مراجعات فكرية وعملية صدرت عن كل الجماعات والهيئات والأحزاب والتكتلات. حتى رئيس الوزراء نوري المالكي اعترف بضرورة تغيير الدستور، الذي هلّل له يوماً وقال عنه إنه أحسن دستور كتب في تاريخ العراق وبين دول المنطقة. والأحزاب العميلة اليوم تريد التنصل من تبعة جرميتها، فتنادي برحيل المحتل، وتسمي وجوده (احتلالاً) بعد أن كانت تسميه (تحريراً)، وهي التي اتخذت من يوم (سقوط بغداد) في ٩/٤ يوم (عيد وطني) رسمي! وعموم الشيعة تدّعي اليوم أن جرائم القتل والإبادة إنما جرت على يد نفر متطرف منهم، لا يمثل المجموع، دون تحديد لهوية أي مجرم من هذا النفر الضال. حتى الأمريكان اتخذ رئيسهم المنتخب باراك أوباما من كلمة (التغيير) شعاراً لحملة الانتخابية.

• فمراجعات الراشد جاءت في هذا الوقت، وهذه الأجواء. ولم تأت مبكرة رائدة، في مرحلة استشرافية متقدمة حين كان الجمهور لا يدرك مثلها، كما هو المفترض مع القادة في نظرتهم الاستباقية، إذ القائد وعيه وكلامه وصيحته تسبق الحدث، وليس العكس حين يتشكل الوعي عن طريق الحدث الذي يصنعه، ويستيقظ الجمهور دونما حاجة إلى من يوقظه، اللهم إلا عند من يمنعه التعصب أن يرى أو يسمع صيحات الآخرين من خارج الجدار، فينفعه مثل هذا النداء الآتي من الداخل. إنما جاءت حالها كحال غيرها. ولا شك أن الزمان أو التوقيت له قيمته التي تلون الحدث؛ فلا ينبغي أن يغفل أو يستهان به عند تقييم أي عمل.

• والملاحظة المهمة الأخرى على هذه المراجعات أو الكتاب أنه لم يحدد جهة معينة مسؤولة عن تلك الأخطاء الكبيرة والجسيمة التي تسببت بها العملية السياسية. إنما يشير إلى ما يسميه مرة بالعملية السياسية السلمية الإسلامية في

العراق/ ص ١)، ومرة (المجموعة السياسية/ ص ٤)، وأخرى (النفر الذين اختاروا العملية السياسية/ ص ٥)، وربما سماهم (دعاة التساهل والسلم/ ص ٧) أو (أصحاب العملية السياسية/ ص ٨). وأحياناً (رجال العملية السياسية/ ١٥)، أو (أصحاب المنطق السلمي/ ص ١٩)... وهكذا. فلم ينسب - ولو مرة واحدة - شيئاً من ذلك لا إلى (الحزب الإسلامي) ولا إلى الجماعة.

## q كلام قيم والتفادات مهمة

في الكتاب كلام قيم كثير، والتفادات لقضايا مهمة. منها الرد على الفكر التوفيقي الذي لا يلحظ إلا عنصراً واحداً في طرفي المعادلة، ألا وهو وحدة الصف؛ فيمتنع له على طول الخط عن رفع صوته بالنكير على الباطل، ولو بلغت درجته ما بلغت من الخطورة. مبيناً أن هذا له حدود لا يتعداها. ففي (ص ٧٤-٧٥): "إن التوقيع على الاتفاقية إحراج لكل داعية يفهم إمكان ازدواجية الخطة وتصويب الرهطين معاً. وقد نحتمل من السياسي الإبطاء والمبالغة في الرفق والمواقف الخالية من الزجاجة والغضب على الأعداء والخونة من العراقيين الذين راعوا تقديم مصالحهم الطائفية أو الانفصالية، ولكن ما لا نحتمله أن ينزل المؤشر إلى ما دون الصفر في الخط البياني، بحيث يميز للعدو البقاء في القواعد وضرب المجاهدين. فهذا تأسيس لتناقض في الموقف، ففي الوقت الذي يهب الداعية كل طاقاته لنصرة الجهاد والمجاهدين: يذهب أخ له باسم الإسلام إلى الموافقة على ضرب الجهاد والمجاهدين. فهذا تناقض لا يحتمله المنطق أبداً، ولا يجوز السكوت عنه، بل لعل رفع الصوت بالإنكار يُرجع العقول إلى السواء، والقلوب إلى الانتباه... وشفع مجاهد طيب القلب لنبله من الدعاة جعلوا هدفهم الأعلى الحفاظ على وحدة كتلة الإسلاميين في العراق، وذهبَ إلى أن كتاب "نقض المنطق السلمي" صحيحٌ كله، ولكنه يُخرج هؤلاء النبلاء، ولذلك يطلب الامتناع عن نشره، لتلا تتكدر الخواطر، ونفقد

الرهط السياسي، إذ طبيعة النفس الكبرياء على الحق، والعناد...! أو لَوْ ألفيناهاهم على شاكلة قرناء السوء يصمون بالإبهام على وثيقة فيها إباحة دم الأحرار، والأتقياء الفقهاء منها يتعوذون؟ سبحان الله: كيف تكون قلوب بعض النبلاء رحيمة، فتتوهم ضرورة عدم إجمال المجموعة الخاطئة حفاظاً على الوحدة، وتركها تعاند حجج العقيدة والشرع وعُرف المؤمنين..! فهذه الشفقة تكون صائبة لو أنهم أذعنوا للمنطق واستدركوا وعدّلوا موقفهم إلى الرفض، فعندئذ تخترع عشرين تأويلاً لظنهم الأول، ولكنهم قومٌ يصرون على صواب التوقيع. ولذلك يأذن الإسلام والعقل لهؤلاء النبلاء أن يعلنوا رأي الدعوة الحقيقي الرافض لتوقيع الاتفاقية، وأن يأخذوا بحزم الجازمين، وأن يضعوا الخط الأحمر، فمن جاوزه فقد تنازل عن إخاء المؤمنين، وخرج عن دائرة الملتزمين، وتعامل معه من بعيد، بالحسنى، ولن نلاحقه بعداوة، وإنما حَسبنا أن نحمي سمعة الدعوة، ولا نأذن لعارٍ عن الوعي السياسي والفقهِ الشرعي وروحانية الجهاد أن يستمر في التمتع بشرف العنوان العظيم ولقب (الداعية) الكريم.

• ومن الموضوعات القيمة في الكتاب تناوله (ص ١٧ وما بعدها) للاتفاقية الأمنية مع الأمريكان، وتحليله (ص ٣٠ وما بعدها) عن استبعاد قيام إيران بعمل عسكري معلن لغزو العراق.

• ومنها انتباهه (ص ٧١) إلى أن المشروع الجهادي مهدد بالسرقة من الشيعة، بقوله: المشروع الجهادي مُهدد اليوم بأن يسرقه جيش المهدي الذي تلوثت يده بالأمس بقتل المجاهدين ومن يساندهم، وارتكب منكر حرق المساجد وقطع الرؤوس بدوافع طائفية، ثم بدأ الآن يضرب القوات الأميركية بأمر من إيران ضمن لعبة الضغوط المتبادلة، ثم يزعم الجهاد وهو أعتى خصوم الجهاد، والمسلمون خارج العراق لا يعرفون ملابسات الواقع العراقي ويطنون صدقه في مزاعمه الباطلة، والجهاد منه براء، وما هناك غير الأعيب السياسة والمناورات الإعلامية، وحتى الشيعي يعلم أنه جهادٌ هازل يتاجر به شاب لم

ينضج بعد وتسيطر عليه بقية من طباع الطفولة وتوجهه زمرة مستترة في الخلف تستفيد من مليارات أموال النفط التي سرقها بتمكين أميركي بريطاني واضح ولم تنجز بعد عمليات الغسيل وتحويلها في المصارف بأسمائها الشخصية..!.

• وهذه مسألة في منتهى الأهمية والخطورة. ذلك أن كل قضية لها بعدان اثنان: الواقع والتاريخ. وقضيتنا نحن أهل السنة مهددة بالخسارة على مستوى الواقع؛ وعندها يكون الصراع على التاريخ هو القضية؛ فلا أقل من أن نريح قضيتنا على مستوى التاريخ. والشيعية إلى الآن قد رجحوا الواقع ووضعوه في الجيب، ثم هم اليوم يريدون الالتفاف على التاريخ بالتزوير والدعوى بأنهم هم أهل المقاومة الصحيحة ممثلين بجيش المهدي، وهم أهل السياسة الواعية ممثلين بحكوماتهم المتعاقبة وعلى رأسها حكومة المالكي. وها قد تمكنوا من إجبار المحتل - وقد كانوا يسمونه المحرر - على جدولة الانسحاب تحت ضغط مقاومتهم العسكرية والسياسية. أما المقاومة الحقيقية (السنية) فهذه لا تعدو أن تكون جرائم لشراذم إرهابية ذات أهداف طائفية، أو عصابات بعثية تحلم برجوع النظام السابق.

• ممكن الخطورة في هذه الدعوى أن أهل السنة: من رجال (الحل السلمي) وغيرهم كهيئة علماء المسلمين التي تمدح التيار الصدري وتصدر لأسطورة (الشيعية العرب)، والمغرر بهم من مسلمي الخارج، كل هؤلاء يسكتون عن هذا التزوير الصارخ، ويسلمون للشيعية بما يدعون، بل لا يتعففون - متحججين بشتى الذرائع والعلل - عن الإعلان صراحة بموافقتهم على دعواهم الكاذبة هذه بكلا عنصريها: السياسي والعسكري، أو بأحدهما! وبهذا يكونون مشاركين للسراق والحرامية بإثم السرقة. وهو منكر لا نملك السكوت أمامه بحال.

• هذا وقد كتبت كتابي (إلى متى نخدع؟ إلى متى نخدع؟) في مايس/ ٢٠٠٤ بعد معركة الفلوجة الأولى مباشرة، أرد على أهل السنة الذين اندفعوا أيامها

بكل أطيافهم - إلا القلة - يهللون لمقتدى وجيش المهدي لتزامن تحرشاته  
البالونية بالأمريكان مع المعركة. فكتبت كتابي ذاك أحذر من هذا التصرف  
الطائش الذي وصلت سكرة أهل السنة به إلى حد دعاوى يعلمون سلفاً كذبها.  
ومما قلته فيه تحت عنوان (اتقوا الله..!) لا تضعوا دماء الفلوجة في حقيبة  
المتلاعين): ألا فليعلم من تناسى كل هذا وأشاح بوجهه بعيداً عن جهة الحق  
والحقيقة، ليهتف لمقتدى ومن هو على خطه ونهجه أنه يقامر بدماء الفلوجة.  
بل إنه يجمع تلك الدماء ليضعها في حقيبة أولئك هدية رخيصة على طبق من  
ذهب، وأنه لن يعود من وراء ذلك بشيء ذي بال. فأى خسارة كهذه؟! وكم  
حاولت مع (الحزب الإسلامي) يومها أن يقوم بطبع الكتاب وتوزيعه ولو على  
مشائخ الدين فقط، ولكن دون نتيجة. فلم أجد أمامي إلا الاستنساخ وسيلة  
استطعت أن أهيئ بها مئات معدودة من الكتاب ووزعتها على من استطعت  
أن أصل إليهم من النخبة والعامّة المغرر بهم.



### لأصحاب (المنطق السلمي)

٩٩ ركز الكتاب كثيراً على مساوئ أصحاب العملية السياسية (الإسلامية) في العراق، والذهن ينصرف مباشرة إلى أن المقصود بهم هو أعضاء (الحزب الإسلامي)، وإن بذل جهداً مرهقاً في أن يبعد الكرة عن مرمى الحزب كحزب، ويوجهها إليه كأفراد أساءوا الأداء. انتقدهم بقسوة، ووصفهم بأوصاف ونعوت بائسة جداً، لو ذكر شخص ما شيئاً منها في محضر البعض منهم لربما اتهم بالتحامل، والأغراض والإحن الشخصية. أما وقد صدر النقد من جهة لا يمكن التشكيك في انتسابها، ولها باع طويل في العمل والتنظير داخل الجماعة: فنأمل أن يتفهم إخواننا الأسباب الموضوعية الحاملة على ذلك. وأن يدركوا الفرق بين الخصومة الفكرية والخصومة الشخصية؛ فما كل خصومة أو نقد أو اعتراض يكون مصدره الذات ضرورية.

### ٩ شعور بالصدمة

عبر الراشد عن شعوره بالصدمة عن أسماهم بـ(أصحاب المنطق السلمي) قائلاً (ص ٤): إن التجربة التي مضت: لم تكن بمستوى الأمل الذي انعقد عليها، وظنوننا التي كانت متفائلة متفاعلة أصابتها صدمة فتحت ثغرة دلف منها تعكير للنفوس وتبديد للحماسة الأولى، وما كان ذلك يليق لدعاة قداماء. وأنا شخصياً لمست بنفسني آثار هذه الصدمة في لقائي به في آذار/ ٢٠٠٥. لقد كان شعوره بالإحباط منهم يشيع في عباراته، وأنه انتهى إلى غير ما جاء به من الأمل العريض بالتغيير.

## q الركون إلى الدنيا

ثم وصفهم (ص ٤) بالركون إلى الدنيا، واستجابتهم لدغدغات السمعة والرفاهية ومجبوحة المال. وجعله أحد أسباب الضعف وترك الصدع بكلمة الحق، والبعد عن تبني المواقف الجريئة. وكرر هذه النقطة مراراً.

## q هجر تدارس القرآن

هذا مع هجر تدارس القرآن (ص ٥٨) والالتفاء بالعملية السياسية: 'ولو أن الذين أهتمهم السياسة فهجروا تدارس القرآن رجعوا إلى تلاوته لتجدد لهم إيمان وفقه هم بحاجة إليه في يوم الاختلاط هذا، ويوم الارتكاس، ويوم الشبهات، ويوم الشهوات.'

## q ارتجالية الأداء واتباع الاجتهادات الآنية

وتحدث (ص ٥) عن الارتجالية في الأداء واتباع الاجتهادات الآنية السريعة التي يحكمها المزاج وتمتاز بالتقلب وعدم الاستقرار على خط أو حال، مع البعد عن دقائق حيثيات الواقع، وانعدام الدراسات الأولية التي توجه القرار، وعدم التخطيط المسبق.

## q الهزيمة النفسية

كما تحدث طويلاً (٧٦،٦٥،٩،٥،٤ وغيرها) عن الهزيمة النفسية، التي تعبر عن نفسها - حسب وصفه - بلين الخطاب ومجاملة أهل الباطل والانبطاحية ورخاوة السلوك السياسي وعدم السير في الطريق الرباني الصحيح. والسكوت عن منكرات تنتظر منهم رفع الصوت: "منكر الاستعمار،



ومنكر الحكومة الطائفية، ومنكر الميلشيات الحزبية التي أسرفت في القتل، ومنكر التدخل الإيراني، ومنكر الانفصال وتقسيم العراق، ومنكر الاتفاقية الأمنية، ومنكر التلاعب بالامتيازات النفطية. ولكن العملية السياسية مشت على استحياء أمام هذه المنكرات الغليظة، وقال البرلمانون فيها قولاً لئناً مختصراً، بل كانوا إلى السكوت أقرب. ولم يؤججوها كقضايا ساخنة بما يناسب الإفساد الحاصل منها في عالم الواقع. وإنما حصل تعايش تدريجي معها، واكتفاء بعتاب أو رجاء أو إيماء. وكان الأداء بارداً ومن ثم كانت خيبة الأمل والنقد التضعيفي وذهاب بعض المجاهدين إلى حدة أنكرناها عليهم. "وكنا نتنظر لعلّة فكرية تسند لعلّة الرصاص وتوازيها وترفع وتيرتها، ولكن الحروف كانت هامة". (ص ٢٠): إن العملية السلمية أريدت لتأجيج المطالبات القانونية والإعلامية بجلاء الاستعمار ومساندة مطالب المجاهدين من خلال الوسائل السياسية في البرلمان والوزارات والعمل الحزبي المجاز، ولم توجد لتضع ختمها أيضاً على اتفاقية تطيل مدة الاحتلال!

• حتى صار يتحسر ويقول (ص ٤٩): "تتمنى أن نسلم قائداً من رجال العملية السياسية الإسلامية يخطب في العراقيين بمثل خطبة خطيب الأنبياء شعيب عليه السلام يضع فيها النقاط على الحروف ويترف الصراحة في الإشارة إلى أصل الإجرام والانحراف: فلا نجد، ويخيب أملنا. أو مثل خطبة مؤمن آل فرعون الذي كتم إيمانه فاستتر خلف الأفكار الإنسانية العامة ولغة الأحرار في النكير على الاستعمار: فلا نسلم! ويعلل ذلك بعلل لا تليق بأدنى العامة، فكيف بالخاصة والقادة؟! : لأنّ سَمَر بعد منتصف الليل أدى إلى تصنيف الجهاد ودعائه وعاشقيه ورواده ومعتقديه ومؤيديه في صنف الممنوعات الخطرة، فلا يقربونه حتى ولا بالإيماء، وإذا سعت اتفاقية أمنية إلى محاربتة فإنها لا تحرك فيهم عصباً ولا يرتجف منهم الفؤاد، ويميلون إلى التمير إن لم يكن التوقيع. وهذه كلها أنماط من الانتكاس الروحي وتبعية عتاة الخونة من حيث لا

يفطنون". حتى قال هذه العبارة (ص ٤٣) التي يوحي ظاهرها بأن البطولة ليست من شيم من وجه نقده إليهم من رجال العملية السياسية (الإسلامية): "رُبَّ وقفة عصماء لسياسي هي أجدى من قتال موسم، لكن هذا في النادر، ومن بطل أكبر من رجال السياق الذي نتقده!".

## q التعايش مع الحكومة الطائفية

وانتقد (ص ٦٤) ما أسماه "سياسة التعايش مع حكومة المالكي الطائفية" تفتيشاً عن موارد التعويض والإسناد بعد أن فقدت سند المجاهدين... ف وقعت في الخطأ مرة أخرى، وصارت أسيرة، تخاف غضبته... ثم صاروا يتعللون بأن المالكي يحتاجهم. ومع ذلك هم يقدمون له سندهم مجاناً دون اشتراط أو تدقيق في التزامه، أو اعتراض علي صريح إذا أخلّ واستنكف، أو تشديد في تنفيذ شرط التوازن، وقد كان مراوغاً منذ البداية، واستمر حتى النهاية، واعترضتم وانسحبتم، في عملية أيدها كل دعاة العزائم، ولكن رجعتم من دون تنفيذه لطلباتكم، فكان رجوعاً بارداً صَدَمَ الرجاء، وما هكذا تكون المناورات<sup>(١)</sup>.

---

(١) كادت حكومة نوري المالكي تسقط فقد انشق الجعفري على حزب الدعوة، وخرج حزب الفضيلة، والصدريون، يؤيدهم الرساليون، وكذلك القائمة العراقية من التشكيل الحكومي. وتفجرت المعارك بين المالكي وبين الصدريين. وحصلت اختلافات كبيرة، منها اختلافه مع مجلس الحكيم والأكراد. لكن الذي ثبتها هو الحزب الإسلامي! فقد دخل وسيطاً بين المالكي والصدريين مقابل أي شيء؟ لا شيء سوى ثلاث وزارات - منها وزارة النقل - أرادوا أخذها من التيار الصدري ولم يفلحوا. كان يمكن لجبهة التوافق (وأساسها الحزب الإسلامي) أن يكون رجوعها للحكومة مشروطاً بإطلاق سراح المعتقلين، وكان يمكن أن تقيم تحالفاً مع هؤلاء لإسقاط المالكي. على العكس تضامنوا معه بـ(٤٤) صوتاً، ودخلوا كوسطاء. وبينما الآخرون يخرجون من الحكومة كانوا هم يرجعون.

## ٩ تصورات رخيصة عن الجهاد

.. وفضح (مثلاً ص ٤٣-٤٨) تصورات رخيصة بائسة عن الجهاد والسياسة والدعوة، وسلوكيات شائنة لا تليق لصغار العاملين فكيف لمن تصدى لعمل شائك خطير كالعامل السياسي؟! أعرضت عنها - وعن تفاصيل الفقرة التالية - تجنباً للإطالة، مكتفياً بالإحالة إليها. ونقض (مثلاً ص ١٥، ٤٥) دعاوى كبيرة يلصقونها بإنجازات وهمية أو صغيرة. مثل ادعاء أن التحسن الأممي هو من الإنجازهم.

## ٩ عدم الوعي السياسي والفقهاء الشرعي

.. لا أستطيع أن أحصر كلام الراشد في هذا الشأن؛ فإن الكتاب كله في انتقاد أصحاب العملية السياسية، حتى وصف الواحد منهم (ص ٧٦) بأنه "عارٍ عن الوعي السياسي والفقهاء الشرعي وروحانية الجهاد" ويريد مع ذلك أن يستمر في التمتع بشرف العنوان العظيم ولقب (الداعية) الكريم!".

## ٩ مجمل القول

.. مجمل القول: الكتاب يدور حول فشل العملية السياسية، وفشل أصحابها الذريع في إدارتها نتيجة سوء الأداء بسبب التصورات الساذجة، وضعف الإمكانيات، وعدم تكافؤ القوى مع المنافس الطائفي، حتى صارت سمعتهم في حرج (ص ٥٠، ٥١) واحتمال صدود الأجيال الصاعدة عن الدعوة يهدد وجودهم ومستقبلهم. ولكنه يعزوها - كعادته - إلى عوامل ظاهرية بعيداً عن الأسباب الأساسية. منها ضعف الخبرة بسبب التجميد الطويل للعمل التنظيمي على عهد النظام السابق "فضمرت خبرة الدعاة السياسية تدريجياً، وانطلقوا بعد الغزو من مستوى يقرب من الصفر على الرغم من استعداداتهم الفكرية

ومحاسنهم الدينية، فكان ذلك من الأسباب القوية في حرمان أهل السنة من الزعامات يوم حاجتهم لها لمقابلة الأحزاب الطائفية بعد الاحتلال.

## من جديد؟

٩٩ كعامل في الميدان منذ الثمانينيات، تحرك وجرب مختلف التجارب، وتعامل مع جميع أو أغلب أصناف الدعاة الموجودين في الساحة على اختلاف انتماءاتهم ومشاربهم وتوجهاتهم، وأقام معهم علاقات، واشترك في مهام ومساعٍ وتحركات. كل ذلك بروح الفاحص الناقد، وعقلية الطبيب الذي يبحث عن تشخيص العلة أولاً قبل توصيف العلاج: لم أجد في الكتاب من الجديد الكثير، على مستوى النقد المنهجي. وهذا لا يقلل من شأن الكتاب وأهميته، ولا المباحث القيمة التي وردت فيه، أو الأثر الإصلاحي الذي يمكن أن يخلفه عند أفراد الجماعة. فهذا شيء، وذاك شيء آخر.

- يظهر أن هذه الرؤية لم تكن لدى الراشد حين دخل البلد بعد الاحتلال، وإنما تكونت الصورة عنده من خلال المراقبة، وتكاملت ملاحظاتها عن طريق الأحداث شيئاً فشيئاً. بينما نحن قد رصدنا الخلل قبل الحدث الزلزل، وسجلنا - كما سبق ذكره من قبل - هذه الرؤية وبطريقة منهجية قبله بسنين طويلة، في كتاب كبير هو (لا بد من لعن الظلام). الفرق - كما يبدو - في البعد عن الواقع، والقرب منه، وفي الانتماء - الذي يشوش المشهد قليلاً أو كثيراً - من عدمه.

- إن ضعف التقيد بالشرع، وسهولة التفلت منه بحجة المصلحة، وهجر القرآن، وتصيد مواطن اللين فيه وفي السنة، والجنوح إلى غير ذات الشوكة كالذي أورده الراشد بقوله (ص ٥٩): "ومن الغريب بعد هذا البيان أن يكون أحد دعاة التجرد لطريق السياسة دون الجهاد يعتقد أنه قد أطال النظر في القرآن الكريم فوجد أن أكثر ما فيه التركيز على قصص الأنبياء عليهم السلام وحرصهم على تعليم الناس الإيمان، وأما الجهاد فذكره في القرآن أقل،

ويستنبط من ذلك أنه طريق عارض واستثنائي.. وهذا اجتهاد غلط سببه الجهل بالأصول وأساليب الاستنباط: كل هذا كان مرصوداً، وكنت أنبه عليه وأحذر منه في خطبي ومحاضراتي وكتاباتي، حتى كنت أقول: إني أرى أن الذين ينادون بالرجوع إلى القرآن هم أولى بهذا النداء من غيرهم. لكنني لا أعزوه إلى (اجتهاد غلط سببه الجهل) من فرد أو أفراد، إنما هو نتاج منهج غلط، تسير عليه جماعة. وقلت في تعريف موقعنا موقع (القادسية): (نعتقد أننا في حاجة ماسة إلى الرجوع إلى القرآن ومنهجه الصافي. منخلعين من كل المؤثرات والتصورات السابقة. وأقصد بكلامي هذا - أول ما أقصد - العلماء والشيوخ والدعاة، ومن يطلق عليهم وصف (الإسلاميين)؛ فقد يكونون من أحوج الناس إلى هذا، وأبعدهم عنه وهم لا يشعرون! حين اجتالهم السياسة بعيداً عن السبيل، وأفسد عليهم أمرهم اللهاث وراء ما يسمونه (المصلحة). لكننا لا نرى إلا شرع المصلحة، ودين السياسة، وإسلام الحزب. بدلاً من مصلحة الشرع، وسياسة الدين، وحزب الإسلام! واقلب تكسب). وتاريخ التعريف هو (١٤/٦/٢٠٠٦)، ومنشور على الموقع من يوم ظهوره على شبكة المعلومات.

• كذلك عدم التخطيط المسبق وغيره من ألوان الخلل ذكرناه في تلك المصادر تفصيلاً، وإن بالفاظ وتعبيرات أخرى. وطرحنا منهجية (التغيير الجماعي) الغائبة تماماً عن أنظار أصحاب (المنهج الترضوي)، الذين لا يعرفون سوى أساليب التغيير الفردي، البعيد عن طريق ذات الشوكة.

• أما المداورة وكتمان الحق وعدم التصريح به والسكوت عن التنديد بالباطل، بل مجاملته والتعايش معه، وربما تملقه والتزلف إليه، فهو السبب الأساسي الذي من أجله كتبت كتابي المذكور آنفاً، وأطلقت عليه ذلك العنوان (لا بد من لعن الظلام)؛ فإن جماعة الدعوة لا ترفع سوى شعار 'بدل أن تلعن الظلام أشعل شمعة' وهو شعار مستورد من الصين أرض (الحرير)، وليس نازلاً من السماء على أرض (الأحرار) والحرير؛ فقول الراشد (ص٧٦): "وأما أن نعمل بقوانين جبر الخواطر، والدبلوماسية، وأن نَمَسَّ اللَّيْنُ بوردِ الجُورِي،

ونلمسه بزهرة القرنفل فقط في يوم تفجّر دماء الأبرار برصاص المستعمرين الأوغاد: فتلك بدعة دخيلة على سلوكنا الدعوي الذي عهدناه يقول للمخطئ: أخطأت، ويقول لمن حاد عن الأمر والسبيل: حرمت نفسك صحبة الرعيل: " هذا القول من الراشد ليس دقيقاً، ولا صحيحاً. إن هذا السلوك اللين المهادن للباطل، الجامل لأهله، لم يكن بدعة دخيلة على السلوك الدعوي" لا من قبل ولا من بعد. بل هو منهج وجدنا الجماعة - وكل المؤسسات الدينية - ترسم خططه العوجاء، وتسير على خطاه العرجاء، أطلقت عليه مصطلح (المنهج الترضوي) وفصلته تفصيلاً في كتابي السالف الذكر. ومما قلته فيه: "لا بد من التنديد بالباطل وقول الحق الذي يزعج، وأنه لا مناص في منهجنا الرباني من لعن الظلام". ويوم التقيت الأستاذ طارق الهاشمي في (آذار/ ٢٠٠٥) قلت له: "ملخص أزمنا في وجود جمهور قوي وقيادة ضعيفة مجاملة غير قادرة على استيعاب واحتضان قوة وعنفوان الجمهور". والشيء نفسه قلته للشيخ الراشد قبلها بأيام.

• وما أود ذكره هنا أنني بعثت بالكتاب إلى الأستاذ الراشد بيد أخي الشهيد الشيخ إياد العزي رحمه الله تعالى من الأيام الأولى لمجيئه، مع رغبة باللقاء، يدفعني إليها أمران: الأمل بأن نجمع الخبرتين لنبلور معاً منهجاً جديداً لمواجهة الخطر الشعبي غير المنهج التقليدي القديم. وما سمعته من الأخ إياد أن البعض نقل له صورة مشوشة عني، فكان رده: لا أستطيع أن أحكم إلا بعد قراءة كتبه. فبعثت له الكتاب وبعض المؤلفات الأخرى. لكن يبدو أن التشويش كان شديداً فلم يحصل اللقاء إلا بعد مرور حوالي سنة ونصف، سوى لقاء تعارف عابر في أيلول/ ٢٠٠٣ في مقر الكرخ الجنوبي للحزب الإسلامي على هامش محاضرة له فيه.





٩٩ رغم هذه الصورة القائمة التي رسمتها الصفحات السابقة - ويبد واحد من قادة الجماعة ومفكرها المقدمين - عن ضعف الأداء السياسي لمجموعة الحزب الإسلامي خلال السنين الماضية، والانتقادات القاسية التي وجهت، ويمكن توجيهها إليهم: كمجموعة عاملة، أو كمنظومة انطلق منها العمل: إلا أن هذا لا يعني أننا نجهل أو نغض الطرف عن إيجابيات وإنجازات، ونوايا حسنة ومساعي طيبة للحزب في سبيل أهل السنة والجماعة في العراق. وإنني لقربي منهم أستشعر الهم الذي يحملونه، وأتحسس المعاناة التي يقاسونها للحال التي آلت إليها الأوضاع في العراق عموماً، والوضع المتردي لأهل السنة خصوصاً. وإنني - إذ أقر هذا - إنما أريد أن أبين أن ما يهمني هو أن أقول كلمتي بشقيها: السليبي والإيجابي، وهي شهادة أعتقد أنها واجبة، وأعرف - في الوقت نفسه - أنني سأسأل عنها يوم القيامة، وأمل أن أوديعها كما ينبغي أمام الله جل وعلا، مع الاعتراف بالتقصير، والاستغفار من الخطيئة وقصد الإساءة إلى أي أحد مهما كان. ولا يهمني بعد ذلك ما يرى القارئ ويقرر ويختار.

• يمكن لي أن أسجل هنا بعض هذه الإيجابيات والمساعي والإنجازات. فمنها:

١. السعي لحفظ مناطق أهل السنة ومساجدهم في بغداد وغيرها من خلال مقرات الحزب وأفراده ومحاوله الثبات أمام الهجمة الطائفية الشيعية. مع أنني أرى أنهم كانوا - لو أحسنوا الأداء - يستطيعون أن يفعلوا أكثر مما فعلوه بكثير في هذا الاتجاه.

٢. إيجاد دور لأهل السنة داخل الحكومة الحالية، والتي سيطر عليها الأكراد والشيعية من خلال مزاحمتهم على المناصب والوزارات، وكشف بعض مؤامراتهم واستثارتهم بالسلطة. ولا أريد أن أكرر في كل نقطة القول بأنهم كانوا يستطيعون فعل ما هو أكثر من ذلك.

٣. للحزب الإسلامي دور قد يكون غير منظور أو غير معروف للبعض، في التوعية والتحذير من خطر الشيعة على المستوى السياسي والعقائدي. وما كل ما يعرف يقال. وهذا كان أثره واضحاً في كلمة فضيلة الدكتور زياد العاني الأمين العام المساعد للحزب في مؤتمر نصرمة العراق في إسطنبول في ٢٠٠٦/١٢/١٣، وقد كنت حاضراً فيه.

٤. لدي معلومات عن أن هناك مؤسسة داخل الجماعة، متوفرة لها كل الامكانيات المتاحة لرصد خطر الشيعة على كل المستويات. وهناك أفراد عاملون فيها يلذعهم خطر التشيع وإيران. وتصدر هذه المؤسسة دراسات وبحوثاً ممتازة. ولها أكثر من موقع الكتروني. وما أعلمه أنهم بصدد إصدار مجلة بهذا الخصوص على المستوى العربي والاسلامي. المشكلة أنهم يتبعون الطرق الخفية في إنكار باطل أعلن واستهتر، وما عاد يجدي معه الحياء ولا الإيماء.

٥. عشرات الحملات الإغاثية، والسعي لكفالة مئات الأرامل وآلاف الأيتام وعوائل الشهداء وغيرها، وتوزيع العزاب والعوانس والأرامل، وتنظيم مئات الدورات والمؤتمرات، وتوزيع عشرات الآلاف من الكتب والمطويات والسيدات في توعية الآخرين بخطر الشيعة، وبعمل المقاومة خاصة في مواسم الحج واللقاءات الخاصة مع قيادات الجماعة في الخارج.

٦. بناء مؤسسات متعددة لأهل السنة في شتى المجالات.

٧. دخول آلاف الشباب من أعضاء الجماعة والحزب في أسر تربوية تنظيمية، تعرف معنى الطاعة، وما هو الانضباط الشرعي مما يفتقده الآخرون.

٨. وحتى المقاومة للجماعة دور فيها، بغض النظر عن الملاحظات التي يمكن أن نسجلها عليها في هذا الميدان. فالدور لا ينكر ولا تلغيه الملاحظات، إن كان ضعيفاً أو قاصراً أو مبنياً على أسس غير مرضية للبعض، فهذا شيء وهذا شيء.

• هذا بعض ما لمسناه من جهود وإنجازات قام بها إخواننا في الحزب الإسلامي وجماعة الإخوان في العراق. ودورهم قبل الاحتلال في الدعوة إلى الله تعالى وتثبيت أهل السنة ومحاولة صد الخطر الشعبي لا يمكن لأحد إنكاره، وأنا أحد شهوده، ولهم الفضل علي في هذا من التشجيع والرعاية والدعم والإسناد والمتابعة.

## ٩ ليست الجماعة ولا الحزب جمعية خيرية

فليعلم القارئ أنني حين أكتب ما أكتب فهذا وغيره في بالي ونصب عيني. إنما انتقادي على أمور أعتبرها جوهرية، ومسائل منهجية لا يكفي كل ما ذكرت أن يقف حائلاً دون بيانها، والجهر بالنصيحة بها. فالحزب والجماعة ليس واحد منهما جمعية خيرية يُرضى منها بمثل هذا العمل، ولو كان الأمر كذلك لهللنا لهم وشكرناهم على ما فعلوا وزيادة. إننا إزاء الجماعة الإسلامية الرسمية الوحيدة والحزب الإسلامي الرسمي الوحيد لأهل السنة في العراق! وعلى أساس العنوان والدور المطلوب أدائه طبقاً للعنوان يكون الحساب.

## ٩ الإسلامية والأداء هما أساس التقويم والولاء

ليس الأساس الأول الذي يفصل بيننا وبين الجماعات والأحزاب العلمانية هو أنها أقل من غيرها في باب تقديم الخدمات والسعي لنفع المجتمع أو حتى مواجهة الخطر الشعبي. إنما الذي يفصل بيننا وبينهم أمران:

• أولهما ديني عقائدي. وهو أننا ننطلق في كل أفعالنا من شرع الله تعالى، منه نبدأ وإليه نعود. هو أننا إسلاميون بمعنى أن الدين أعلى من الوطنية، وأنه الإطار الذي يضم كل المفاهيم الأخرى: الوطنية فما دونها، ولسنا علمانيين بمعنى أن الوطنية عندها هي أعلى من الدين، أو أن الوطنية هي الدائرة الأوسع التي تضم الدين في داخلها فما سواه. لا نقيس الأمور بمستوى الإنجازات بقدر

ما نقيسها بالأساس الذي بنيت عليه: هل هو الشرع؟ أم شيء آخر؟ (فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله. ومن كانت هجرته لدنيا يصيبها أو امرأة ينكحها فهجرته إلى ما هاجر إليه). على أننا لا نغبط الناس حقوقهم، ولا الخيرين محاسنهم، ولكن كل شيء نضعه موضعه بعنوانه الذي يليق به. وهذا المقياس نرى أن الحزب والجماعة قد انحرفت عنه انحرافاً خطيراً يستدعي الإصلاح الجذري، أو التأسيس الجديد.

• والأساس الآخر هو الأداء، وهو يأتي تالياً في المرتبة. ونحن لنجزم بأن الحزب الإسلامي لم يكن موفقاً في أدائه إلى حد لا يمكن السكوت عليه. وكمثال سريع نقول: أين الحزب الإسلامي من المحمودية أكبر مدينة صوتت له في الانتخابات البرلمانية الماضية، وهي تذبذب بصمت على مدار عشرين شهراً بالتمام والكمال!!! ما الذي فعل لها؟ لقد كانت جلسات مجلس النواب كل يوم تمضي بهدوء دون أن يصرخ أحد من أعضاء الحزب الإسلامي في المجلس بينما كانت سكينه الذبح الطائفي تجز رؤوس أهل المحمودية بالعشرات أكثر أيام تلك الشهور العشرين قبل أن يختلف المالكي وجيش المهدي وتظهر كارثة المقابر الجماعية، التي سكت عنها الحزب أيضاً، سوى ثلاثة الأيام أو الأربعة الأولى، ثم مرت هذه الجريمة العالمية بكل المقاييس وكان شيئاً لم يكن!!! هذا تاريخ أسود لا يحويه الزمن مهما استطال لأولئك النواب الخرس، وللمنظومة التي تضمهم. إن أربعة آلاف جثة طمرت بصمت تحت الأرض ما زالت تتن وترسل صيحاتها إلى السماء تشتكي خذلان المتخاذلين قبل جرم المجرمين وظلم المخالفين. أفيسكت عن هذا مهما كانت الأعذار والمبررات؟! ما الذي كان سيحصل لهم لو أنهم جعلوا من هذه الجرائم قضية تتوقف عندها عقارب الزمن، وعجلة الأحداث، ويسيروا المظاهرات والمسيرات الجماهيرية المنددة الصاخبة، ويعلنون العصيان المدني، ويجمعون فضائيات العالم في مؤتمرات صحفية وتجمعات استنكار لا تتوقف حتى يتوقف الذبح، ويقدم الجاني للمحاكمة؟! ألا يستحق شخص واحد بغير حق يقتل، ويبيت محاصر، وعائلة

تهجر، ومسجد يهدم وآخر يغلق كل هذا أو بعضه؟ فكيف والحال أضعاف ذلك آلاف ومئات المرات؟ متى إذن يفعل هذا؟ ولو فعلوه ماذا كان سيحصل سوى العزة والرفعة ورجوع الحق إلى أهله، وستتهال عليهم العروض المغرية من المناصب والمكافآت والمزيد من الحصص المخصصة لهم، ويعطون وزارات سيادية حقيقية، وتكون لهم المشاركة الفاعلة في صناعة القرار، وينظر إليهم بعين الاحترام والإكبار من القريب والبعيد، ويحسب لهم ألف حساب في كل قضية قادمة (وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقَامُوا التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْهِمْ مِنْ رَبِّهِمْ لَأَكَلُوا مِنْ فَوْقِهِمْ وَمِنْ تَحْتِ أَرْجُلِهِمْ مِنْهُمْ أُمَّةٌ مُقْتَصِدَةٌ وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ سَاءَ مَا يَعْمَلُونَ) (المائدة: ٦٦). لكنهم - ويا للأسف! - كانوا وفي كل مرة يرضون دائماً بالحصصة الدنيا، ويقبلون بالنصيب الأقل والعرض الأدنى. وهذا ينسحب علينا بطبيعة الحال نحن أهل السنة؛ فكيف لا نتكلم وسكوتهم على حساب حقنا وأمننا وعزنا؟ بل كيف لا نصرخ ونرفع أصواتنا ونقول: كفاكم تحاذلاً وخذلاً لنا! فإما أخذتم الأمور بحقها، وإما غادروا محلكم، أو عاجلوا أمركم، أو افعلوا شيئاً لله أي شيء غير هذا؛ فذلك أعذر لكم عند الله وعند الناس.

• هذان الأساسان الجامعان، أو الأمران الخطيران هما محركا البحث، والدفاعان الرئيسان لإسداء النصح وتوجيه الانتقاد. وهما أساس التقييم والولاء والانتماء. وما عداهما فأمر أو تفاصيل تستدعيها الحاجة لا يجوز تأخيرها عن وقت البيان.



## فرد وهجرة جماعة

٩٩ من أول ما ينبغي تأمله عند قراءة الكتاب هو: هل تمثل هذه المراجعات صحوة فرد قادته المعاناة والرصد إلى ما قادته إليه؟ أم هي موقف جماعة قررت النهوض من جديد والانتهاه عما هي عليه من ضعف وتراجع، بعد تصحيح المنهج وتغيير القيادات؟ وهل نتوقع أن تتعدى في تأثيرها دائرة الفرد لتدخل في محيط الجماعة التي ينتمي إليها، فتؤدي في النهاية إلى تصحيح منهجي طال انتظاره في جماعة كبيرة تسبب لها الميل المنهجي في عثرات كبيرة لا يرتجى لها القيام منها - خصوصاً في بلد مثل العراق - ما لم تلتفت إلى خريطة الطريق نفسها وتجري عليها تعديلاتها الجذرية المطلوبة من مثلها؟

• الذي يبدو لي أن الكتاب يمثل مراجعات فكرية فردية، لن تنهياً لها الأسباب لاختراق جدار الجماعة. وأول من يدرك هذا كاتبه نفسه، والدليل على هذا أنه ترك الحاضنة التي من خلالها وعليها يفترض أن تمارس عملية التغيير وهجرها إلى خارج العراق مرة أخرى. ولو كان يأمل بالتغيير داخل صفوف الجماعة لما خرج؛ لأن العمل على التغيير سيكون صعباً ومعقداً وضعيفاً بعيداً عن الداخل، وقادة التغيير إنما يلجأون إلى هذه الوسيلة إلهاء في ظروف معينة. ومثل هذه المراجعات تكررت في تاريخ جماعة الإخوان، كما حصل من قبل مثلاً مع الشيخ محمد الغزالي رحمه الله والأستاذ محمد قطب بعد هجرته إلى المملكة العربية السعودية، وسيد قطب في حركته التجديدية، ولكنها ظلت مقتصرة على أصحابها، أو تعدت إلى الجماعة كأفراد، وإن كثروا لكنهم ظلوا عاجزين عن إحداث الانعطاف المطلوبة في سير الجماعة كجماعة. ومن الشواهد المتأخرة تراجع الشيخ القرضاوي عن الخط العام للإخوان في موقفهم من الشيعة وإيران، وما حصل بينه وبين علماء الشيعة في إيران وخارجها ومن يدين بالتبعية لهم من مهرجي السنة من معركة فكرية طبقت الآفاق: شاهد على

هذا؛ إذ لزم مكتب الإرشاد جانب الحياد، ولم يشترك بكلمة في هذه المعركة الحامية. وكان الأمر لا يعنيه، أو أن الخلاف هو على مسألة جزئية بسيطة لا تستأهل أن يمنحها لحظة واحدة من الاهتمام أو الهم. وهكذا أتوقع أن سيكون الموقف من هذا الكتاب: سيعالج بالإهمال، ويدرج في أكفان النسيان. اللهم إلا ما يعلق منه بأذهان بعض الأفراد، نعم قد يكون يكثر عددهم، ويحدث منهم صدى وجلبة لكن سيظل تأثيرهم بعيداً عن الخط العام لسير الجماعة.

### ❏ رأي الراشد لا قرار المرشد

ما يكتبه الراشد إذن لا يمثل المسار العام لحركة العمل السياسي لجماعة الإخوان في العراق. وهذا التثقيف كنا نقرأه ونسمعه من قبل الاحتلال ذلك الحدث المزلزل للنفوس والقلوب والمبادئ والعقائد والأفكار، وشكل انعطافة تاريخية في الفكر والانتماء وظهور الأشياء على حقيقتها. لكن عندما جد الجد ظهرت الجماعة كأبي حزب سياسي أرضي، كثيراً ما تسيره المصلحة المجردة غير المنضبطة بضوابط الشريعة، ولم نجد أجواءه مشبعة بتلك النسمات التي كانت تعبق بأريج السماء، أو نرى فيها راية تحقق من تلك الرايات التي كانوا يحدثونها عنها. ولمسنا ضعف لواذ بأحكام الشرع التي من أجلها فاصلوا بقية الأحزاب التي وصموها بـ(العلمانية). والأستاذ الراشد اليوم يكرر المعاني نفسها. ليس من جديد في الأمر، وليس من ضمان يتتج لدينا استعداداً لأن نستعيد تجربة فاشلة في العمر مرتين.

• سيظل ما يكتبه الراشد هو رأي (الراشد) نفسه، ولن يرتقي حتى يكون قرار (المرشد) الذي يقود، أو منهج الحزب الذي ينتمي إليه، ولا الجماعة التي تتقدم الجميع برايتها. ونحن نعلم أن الرجل على خلاف مع رجالها. ولقد جهد الحزب الإسلامي - كما يبدو - عمله. ومنع ظهور كتابه (قمرنا العالي) الذي ينظر فيه للمقاومة، ولم يستطع إخراجه إلا عاطلاً عن اسم المؤلف، ووزع توزيعاً محدوداً كحال المجلة (المنتقى) التي أصدرها، وهي مجلة رائدة في بابها، وسدت شاغراً كان الطرف يلح بسده. ولكن ظلت خارج المسار المذكور.



## (التغيير من الداخل)

٩٩ في منتصف حزيران/ ٢٠٠٦ كتبت هذه العبارة من رسالة مطولة إلى صديق لي من قدماء الإخوان، وعضو في المكتب السياسي في (الحزب الإسلامي): لقد وصلتُ إلى قناعة أن المؤسسة قد قدمت وشاقت؛ فلا يمكن إيداع، أو احتضان أفكار جديدة في رحم مؤسسة قديمة. والظاهر أن شرنقة الشيخوخة ملتفة إلى حد الاختناق، بحيث يستحيل فكها من الداخل. وأن مقولة (التغيير من الداخل) ما هي إلا خيط جديد يضاف إلى خيوط الشرنقة. إنها جرعة تحذيرية، المقصود منها - والله أعلم - تدوير كل محاولة إصلاحية، وتشتيتها بتعليقها بالأحلام الخيالية. وحتى لا تكون النهاية بأن يخرج المناادي بجديد يزعم القديم، ويشوش عليه. ولقد قابلت الأستاذ الراشد فوجدته يائساً محبطاً - بعد أن رجع مفعماً بالأحلام الكبيرة - منكفئاً على نفسه. يشاركني في بعض ما أقول. وأمله بالتغيير المتدرج البطيء. أما الأستاذ طارق الهاشمي فخرجت من مقابلته وأنا اليائس المحبط!

• اشتهر (الإخوان) بطرحهم لنظرية (التغيير من الداخل). وهي نظرية صحيحة بشروطها، وتشكل أساساً من أسس الحفاظ على عقد الجماعة من الانفراط. آمنت بهذه النظرية - وما زلت - وعملت بها طيلة ربع القرن المنصرم. لكنني بعد تجارب كبيرة وصغيرة متعددة ومتكررة باءت بالفشل وجدت أن الجماعة تركز على الهدف أو الفائدة المرجوة من النظرية، مع إهمالها الشروط اللازمة للوصول إلى الهدف منها. وهذا يعني أنها أمست لديها شعاراً لا ثمرة نافعة ترتجى من ورائه. وكما قيل: كل هدف بلا برنامج فهو شعار. حتى صرت وجهاً لوجه حيال هذه الحقيقة البائسة وهي أن هذه النظرية لم تعد

أكثر من شبكة لتقييد المتتمين ومنعهم من الخروج، ومخدر يزيد من أمد تناوب  
النبهين داخل المنظومة قبل الانطلاق خارجها.

• إن موقف الراشد نفسه دليل على فشل النظرية وتعطل مفعولها داخل  
الجماعة. فلو كان التغيير من الداخل ممكناً لما خرج من العراق قبل عام أو  
عامين من كتابتها (موسمين على حد تعبيره ص ٧٣)، وصار يكتب من الخارج،  
ويقول (ص ٧٧): "وأنا من خلف حديد الحدود الذي مائل حديد الزنازين أخط  
رسالي هذه. وقبلها مباشرة (ص ٧٦) أخذ يستغيث طالباً حماية قادة الدعوة في  
العالم: "ولذلك أنا أطلب حماية قادة الدعوة في الأقطار كلها من ردة فعل من  
رجال الموافقة على المعاهدة تنسبني إلى الفتنة وتفريق الجمع، فإني لم أزد على  
النصيحة الدعوية شيئاً، ولم يرتكب قلمي زللاً وشتيمة، وإنما هو النقد الباني،  
والبيان الإيماني، ومن يستغفر الله ويتبرأ من التأويلات السلمية الغلط: يجد الله  
تواباً رحيماً، ثم يجديني مصافحاً له، ولست لثيماً.

• هذا وهو في الخارج آمناً، فماذا عساه يفعل لو كان في الداخل؟ أو ماذا  
عسك تتوقع أن يحصل له طبقاً إلى هذا الكلام؟! الذي هو عبارة عن تأصيلات  
ذهنية لنظريات من الصعوبة أن تجد طريقها إلى الجماعة كجماعة.

• وإذا قيل: إن التغيير من الداخل هو التغيير من داخل الجماعة وليس من  
داخل البلد أو خارجه - كما قال لي أحد الفضلاء - أقول: هذا صحيح إن  
أردنا المعنى الحرفي أو الضمني للكلمة، ولكن استشهادي بسفر الأستاذ الراشد  
إلى الخارج قصدت به التذليل على ضعف مفعول هذا المبدأ داخل الجماعة، من  
حيثية أخرى هي أن الرجل ما زال داخل الجماعة ومع ذلك تركها وخرج  
متحسراً يكتب "من خلف حديد الحدود؛ فلو كان يأمل بالتغيير الداخلي لبقى  
في الداخل يمارس دوره في إحداثه وإخراجه إلى حيز الوجود، والأمر يستحق  
البقاء لو كان ثمة أمل بمصوله؛ فالخروج علامة اليأس أو الأمل البعيد. هكذا  
أفهمه، والله أعلم.

• إننا إزاء منظومة مؤسسية معقدة تذيب في محيطها كل العناصر (الطارئة) عليها. فالأفراد مهما بلغوا من الرشد والتأثير لن يصلوا إلى غايتهم من التغيير لاصطدامهم بعائق المنظومة الجمعية الذي لن يتمكنوا من زحزحته إلا بثورة جماعية تأتي على الأفكار والأشخاص. وهذا مستبعد جداً، والمنظومة ليست بغافلة عن البؤر المشعة التي يمكن أن تؤدي بها إلى هذه النهاية، فهي تعالجها وتتعامل معها بشتى الوسائل، ولها مجسات استشعار مبكرة، وتمتلك إرثاً تراكمياً لا يستهان به في هذا المجال. وقد عبر عن ذلك بقوله متحسراً (ص ٢٦): "وأسفاً على يوسف...! ضاع الوعي، والتبسَ على المتصددين مُفاد الوحي...! وضمرت الفراسة... واضمحل التحليل...!". وهي كلمة يظهر أن الرجل يرددها كثيراً؛ فقد قرأتها له في نهاية التسعينيات في رسالة له بعنوان (فضائح الفتن): "يا ويح يوسف كيف باعه اخوته بثمان بخس". فالمعاناة قديمة.

• هذا وقد أفتى الدكتور عبد الكريم زيدان - وهو من هو في العلم والمنزلة في الجماعة وخارجها - بجرمة الدخول في العملية السياسية، ولكن لم يكن لفتواه أثر ولا قيمة. وحاول سيد قطب تصحيح المسار من الداخل ولم يفلح. والأمثلة على ما أقول عديدة.

• من ناحية أخرى فإن الخلل الأساسي موجود في منهج الجماعة، فهو مصاب من يوم التأسيس، وما زال الخلل يتسع. فكيف يمكن العلاج والحالة هذه؟ هنا يصبح التأسيس الجديد خارج دائرة الجماعة أقرب إلى الهدف، وأيسر بداية، وأحمد عاقبة ونهاية.

• وأنا لي - بحكم العمل الدعوي العام الذي كان يجمعنا - تجارب ومحاولات تغييرية هادئة عديدة مع الجماعة، اتبعت فيها الأساليب والوسائل الأصولية لما يمكن تسميته (التغيير من الداخل)، وصلت فيها إلى طريق مسدود،

تبين لي بعده تعطل مفعول هذا المبدأ، وضعف تأثيره وعدم جدواه عند الجماعة. تأمل هذه التجارب كمثال على ذلك:

○ كنت والأخ إياد العزي رحمه الله متقاربين جداً في أفكارنا، وكانت علاقة أخوية طيبة تربطنا، يساعد على ذلك قرب الدار ووشائج العمل الدعوي، واللقاءات الكثيرة التي تجمعنا، والنقاشات العلمية الأخوية التي تدور بيننا. هذا والرجل يحمل من الأخلاق السامية ودماثة الخلق وطلاقة الوجه وصدق التدين الكثير الكثير، إضافة إلى مثابته وهمته العالية في حمله هم القضية. وكان كلما ضاق صدري بتلكو إخواننا، وضعف استجابتهم لنداءاتنا، وقلة تفهمهم لما نكتشفه ونبديه لهم من أفكار جديدة تجديدية: يصبرني ويقول: "دعني أغير قناعات العاملين معنا شيئاً فشيئاً.. وسترى بإذن الله". وتمر الأيام وينجح في مساعيه بعض النجاح، ولكن في النهاية ظلت خطواتنا محدودة بطيئة، ومحصورة - على محدوديتها وبطئها - ببعض المفاصل ذات العلاقة فقط، لم تأخذ مداها الأوسع داخل المجموع الكبير. وحتى هذه المفاصل ظلت حذرة في نظرتها، تترقب وتجرب دون قناعة كاملة ولا شبهها. وكنت أعلل النفس بأن هذا خير من لا شيء.

○ بعد الاحتلال وقعت أمور وتصرفات دعيتي لأن أسأل سؤالاً كبيراً داخل منظومة الحزب الإسلامي في فرع (الكرخ الجنوبي)، المسؤول عن عمل الحزب في جنوبي العاصمة بغداد والمحافظات الجنوبية. كان الكثيرون من أفراد الحزب في الفرع من تلاميذي في الحمودية وما جاورها، أما مسؤول الفرع فصدقي وأخي الشيخ إياد العزي. وكان السؤال: (ما هو موقف الحزب من الشيعة)؟ كان ذلك في نهاية صيف ٢٠٠٣ أو بداية خريفها، أردت من خلال الجواب عن هذا السؤال الكبير أن أفهم - ويفهم معي الآخرون - هذا الموضوع المهم على حقيقته، ولا يبقى الأمر خاضعاً للتأويلات والاجتهادات المتضاربة، وحتى نرى طريقنا بعيداً عن الموقف الضبابي القديم الذي مازال

سائداً في الوسط الحزبي الجديد، لاسيما وقد خرج العمل من السرية إلى العلن. كانت هناك عشرون شعبة ضمن الفرع، دعوت رؤساءها العشرين للاجتماع لهذا الغرض، فلبى كلهم الدعوة إلا واحداً أو اثنين أرسلوا يجبروني بموافقتهم على ما أقول، وحصل التوقيع بالاجماع على هذا السؤال، ورفعنا كتاباً بذلك إلى المكتب السياسي للحزب عن طريق مسؤول الفرع الأخ إياد العزي. لكن الأمر - وكالعادة - عولج بالتسويف والإمهال حتى نسي تماماً، ولم يعقد المكتب السياسي معنا اجتماعاً، ولا مع نفسه من دوننا لمناقشة هذا الموضوع الخطير، ولم يجيبنا أحد عن السؤال ولو بصورة تبليغ عام! لا تنس أن هذا الطلب الذي كان نصيبه الإهمال والنسيان، وعدم الاحترام إلى هذه الدرجة رفعه إياد العزي الذي وصفته بأنه قريب جداً مني، أي مؤمن بما تؤمن به من تغيير، وله مكانة كبيرة داخل التنظيم، ووقع عليه عشرون مسؤول شعبة هم كل نصاب المسؤولين في فرع الحزب في القاطع المذكور!

○ وحصلت أمور أخرى مشابهة، لكنني لم أنقطع عن محاولتي التغييرية بالطريقة نفسها طيلة ثلاث سنين ونيف بعد الاحتلال. دعيت مرة للمشاركة في وضع برنامج إعلامي للحزب الإسلامي. قيل لنا: إن هذا الطلب رسمي، وما تكتبونه سينفذ حرفياً في وسائل إعلام الحزب. وظللنا نلتقي مرتين أو ثلاثاً في الأسبوع، وعلى مدار شهر أو أكثر من أجل وضع البرنامج المطلوب. الغريب أن حرفاً واحداً لم ير النور من ذلك البرنامج المطرز بتلك الوعود والتطمينات! وهذا ما قلته لصديقي الذي ذكرته في بداية هذا الموضوع في رسالتي تلك المطولة إليه، فقد جاء فيها: "هل هذا ما اتفقنا عليه يوم طلبت - أنت نفسك - منا أن نضع برنامجاً إعلامياً للحزب الإسلامي وقناة بغداد، وقلت: سيلتزمون به حرفياً؟ ووضعنا البرنامج والمنهاج. ولكن هل طبقت منه فقرة واحدة؟". وقلت في آخر الرسالة: "حصلت لي مع الذات مراجعة شديدة، وتوصلت إلى قناعات جديدة، أكدت لي - بما لا يقبل الشك - أنني في المكان الخطأ. لقد كنت واهماً طيلة عمري وأنا أحلم أن مشروعاً كبيراً يقوم على منهج الأنبياء

الخالد في قوله تعالى: (قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ) (المتحنة: ٤) يمكن أن ينمو ويتعش في وسط ترضوي، يغازل أوهامه بمثل قوله تعالى: (وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ) (العنكبوت: ٤٦). إن الحزم ومبادرة الأمر والإمسك به أجدى من الانسياق وراء دواعي الثقة والمثاليات التي ليس لها واقع تستند إليه. وإلا ماذا انتفعنا بمقولة (التغيير من الداخل)؟ والداخل لا تزيده الأيام إلا دخلاً؟ هذا وما زال يقال إلى اليوم: إذا أردتم شيئاً فغيروه من الداخل! ولا أدري كيف يكون التغيير من الداخل، وقد اتبعنا له كل الوسائل الحضارية من داخل الصف فلم نصل إلى ما نريده؟!!

• لا أظن أحداً من خارج دائرة المتتمين كانت له مثل هذه العلاقة الراقية مع الحزب الإسلامي - ومع غيره أيضاً - حتى كأنه أحد أعضائه؛ أملاً بالتغيير والتطوير نحو الأفضل. ولكن بآت الجهود بنتائج ضعيفة جداً، تجعل من التعويل عليها ضرباً من ضياع الجهود في غير محلها، بل تشتت العمر في المكان الخطأ بكل ما تحمل الكلمة من معانٍ ودلالات. و أراني أعدو الحقيقة إن قلت إن الكثيرين ممن يقرأون كلامي من الإخوان يستعيدون في ذاكرتهم العديد من التجارب والمحاولات المماثلة.

## الخلل الأفرادي والمظهري

٩٩ لم يتطرق الأستاذ الراشد إلى الخلل من ناحية المنهج، بل قصر الخلاف على الظواهر. وهذا مخالف لسنن التغيير التي لخصتها الآية الكريمة: (إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ) (الرعد: ١١). والمنهج أحد العناصر المطلوب تصحيحها في مجال النفس على مستوى الفرد، وعلى مستوى الجماعة. فالفرد له نفس تحتاج إلى تغيير، والجماعة لها نفس جمعية في حاجة إلى مثل ذلك.

• قد يذكر الراشد خللاً منهجياً، لكن المشكلة أنه يعود به إلى مجموعة أفراد لا يمثلون المجموع. فبقي سنة التغيير نحو الصحيح معطلة؛ لأنها تظل خارج نطاق منهج الجماعة. انظر إليه كيف حصر مصدر خلل منهجي، هو استنساخ التجارب الخارجية، في المجموعة السياسية وحدها إذ يقول (ص ٤): "ومصدر الخلل: أن المجموعة السياسية أوهمت نفسها في "قياس مع الفارق" ذكره الأصوليون يقع فيه من لا يفقه تمييز العلل التي تسبب عقد الأحكام واختلاف المعاني، فقاسوا أمورهم على بلاد أخرى ولم يلحظوا فارق وجود الاستعمار الأميركي في العراق وسلطته المباشرة وسوء النية المفترض في كل أعماله وتدابيراته وتوجيهاته، كما أن البلاد الأخرى ليس فيها ما في العراق من انقسام مذهبي وعرقي جعل معظم سياسات الأحزاب المنافسة تدور في مدار بعيد عن حكم الشرع وآداب الإيمان ومصالح الأمة الإسلامية، إلى درجة تمنع عنا أن نأذن لأنفسنا بحلف معها أو تأسيس ثقة، وتقليد ما في كتب السياسة وأعرافها لا ينفع في هذا الوطن المشتبك الغامض المعقد، وإنما الصواب اللواذ بالعزلة، واستقلال الموقف، وتسمية المنكر، وصناعة خلفية انطلاق سياسية للعملية الجهادية".

• نعم القياس مع الفارق" في العمل السياسي - وأي عمل آخر - وتقليد ما عند الآخرين من تنظيرات وأعراف، واستنساخ ما لديهم من تجارب دون ملاحظة خصوصيات كل بلد: خلل منهجي. ولكنه ليس مختصاً بالمجموعة السياسية وحدها، بل يتعداها إلى المجموعة الدعوية - التي يسميها الراشد (ص ٣): "خط الإنتاج الخلفي، ومصدر الإمداد والاحتياط، عند الابتداء، وأثناء التقلّب في المراحل، وعند الانتهاء" - وغيرها من المجموعات" ضمن منظومة الإسلاميين" في العراق. وهو خلل قديم تحدثت عنه طويلاً في كتاب (لا بد من لعن الظلام)، وانتقدت بكل وضوح استنساخ التجارب الدعوية من خارج العراق دون الأخذ بالاعتبار الفوارق البيئية خصوصاً وجود إيران والشيعية بنسبة كبيرة في البلد لا توازيها أي نسبة أخرى في أي بلد عربي. وواضح جداً أنني يومها كنت أنتقد الخلل في الجماعة حين لم يكن لها نشاط سوى الدعوي: لا سياسي ولا غيره. الخلل إذن طاعن في "خط الإنتاج" نفسه، وما العمل السياسي إلا ناتج من نواتج هذا الخط.

• وأحياناً يعزو الخلل إلى عدة أنفار من الطبقة القيادية فيقول (ص ٤٨ - ٤٩): "ولو أننا التزمنا الإنصاف في تحليل هذه الظاهرة السلبية التي صرعت جمهرة من الدعاة ومالت بهم إلى الدنيويات لوجدنا بوضوح أن القضية قضية قيادية بالدرجة الأولى، فأكثر الدعاة في الطبقة التنفيذية يُقادون، وهم أبرياء من قصد السوء، وإنما شأنهم التقليد، وحين يرون الظرف قد استبدت به الأفكار الخاطئة والأساليب اللينة فإنهم يسايرونها بالتدرّج، فالتهم هو البيئة ووجود أنفار يغرّون ويفلسفون اللين ولهم غرام بالمرجوح وبالرخص، ويكرهون التضحيات، وهذه حالات نفسية تتولد من المخالطة للمتردية والنطيحة وما أكل السبع في المحيط السياسي الذي دخله من هَبّ ودَبّ تحت غطاء الديمقراطية".



• لن تؤتي هذه النظريات أكلها ما لم تكن عميقة منهجية، تتجاوز الأفراد، وتتعدى الظواهر والأعراض إلى العلل والأسباب، وما لم تكن لسان جماعة، لا نفثات فرد ينادي بها "من خلف حديد الحدود؛ فإن النظريات الراقية، والنظريات المثالية، البعيدة عن التجريب كانت موجودة نسمةا ونقرأها من قبل، يوم لم تكن هناك فرصة لاختبارها في الميدان، لكن أصحابها حين ابتلوا بها واقعاً طبقاً للسنة الكونية في الابتلاء (أَحْسَبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكَوَأَنْ يَقُولُوا آمَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ) (العنكبوت: ٢) لم يشبوا - كجماعة لا أفراد - أمام التحديات، فتبخرت أغلب تلك النظريات، وتهدلت أطر تلك النظريات. أما القول (ص ٥٠): "وبصيحة إيمانية واحدة يعود هذا السواد إلى عهده الأول، وترجع عروقه المسترخية إلى وتيرة الحركة والتأثير ومجانسة المشاعر الدعوية في العالم التي تنتظر منه إنجازاً يرفع الرأس ونباهي به الأعداء": فأمنية حاملة لا تملك إزاءها سوى أن ندعو للرجل بالتوفيق، ولكن من خلف الحدود؛ لأننا غير مستعدين أن نجرب المجرب قرناً آخر لنصل إلى نهاية معروفة سلفاً. والسبب أن أصحاب التجربة - ومنهم الراشد - يصعب عليهم الاعتراف بوجود خلل في المنهج: بعضه مستنسخ ومستصحب من أصل التأسيس، زاده ميلان لاحق عن أسس صحيحة بني عليها المنهج من قبل. وهذا الخلل المنهجي تأبى طبيعة الأمور أن يقتصر تأثيره على الأفراد أو المجاميع المحدودة، لتبقى الجماعة سالمة مسلمة منه.



## (التقريب) مع الشبحة

٩٩ من أوضح الأمثلة على الخلل المستصحب منذ التأسيس موقف الإمام حسن البنا رحمه الله تعالى من قضية (التقريب) بين أهل السنة والشيعة. فقد كان على رأس الداعين لها، ومن مؤسسي (دار التقريب) في مصر وأحد العاملين الناشطين فيها. كان الثعلب الفارسي الشيعي محمد القمي الذي خدع شيخ الأزهر محمود شلتوت وغيره من علماء مصر فأسس دار التقريب في القاهرة ينزل ضيفاً على الإخوان في المركز العام كلما زار القاهرة، وظل يتردد عليهم فترة طويلة كما ذكر المرشد الأسبق الأستاذ عمر التلمساني في أكثر من كتاب مثل (ذكريات لا مذكرات) وغيره. وإضافة إلى القمي فقد كانت للإمام البنا علاقة مع الإيراني آية الله كاشاني. ولهذا قال من قال: إن الشيخ حسن البنا كان أول من أدخل عمامة شيعية إلى مصر. يؤكد نقابي إخواني سابق أن الخوميني التقى الشيخ حسن البنا في مقر الإخوان القديم بالدرب الأحمر عام ١٩٤٥ وكان الخوميني ساعتهما يمثل أحد رجال الدين الشباب في إيران وكان هذا اللقاء بمثابة بداية التنسيق لبدء عملية التقريب بين المذاهب والذي كان يتبناه البنا في ذلك الوقت. وقبل قيام ثورة الخوميني (الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩) وبينما كانت إرهاباتها قد بدأت من خلال المعارضة الشديدة من كوادرها لشاه إيران محمد رضا بهلوي بدأت الجماعة الإسلامية في الجامعات المصرية (وكان أغلب أعضائها من الإخوان) في الخروج في مظاهرات لمهاجمة الشاه وتأييد الثوار الإسلاميين. وقبل مغادرة زعيم الثورة الإيرانية 'آية الله الخوميني' مقر إقامته بباريس بعد نجاح الثورة الإسلامية وطرد الشاه عام ١٩٧٩ التقى به محمد مهدي عاكف المرشد الحالي لجماعة الإخوان وكان ساعتهما مسئولاً عن النواة الأولى للتنظيم الدولي للإخوان وقد عبر عاكف خلال لقائه

بالخوميني عن دعم الإخوان ومباركتهم للثورة الوليدة، وفي المقابل طلب الخوميني دعماً إعلامياً من الإخوان لإيران الإسلامية في الدول العربية التي يتواجد فيها الإخوان بكثافة مثل مصر والجزائر والمغرب ودول الخليج وهو نفس الطلب الذي كرره الخوميني أيضاً خلال لقائه بأول وفد إخواني حضر إلى طهران لتنهتته بنجاح الثورة<sup>(١)</sup>.

• وكان بين الأستاذ سيد قطب رحمه الله وبين أقطاب منهم مثل نواب صفوي مؤسس جماعة "فدائيان إسلام" علاقات وثيقة، ودعاه إلى زيارة مصر عام ١٩٥٤ ولبي دعوته. وفي يوم ١٢ كانون الثاني ١٩٥٤ احتشد الإخوان في جامعة القاهرة للاحتفال بمناسبة معينة لهم، وحضر نواب صفوي الاحتفال، ولكن محمولاً على أكتاف جمهور من طلاب الإخوان حتى أوصلوه إلى المنصة! وكان يخدعهم بالخطاب عن فلسطين، ومهاجمة الحكام. كما زار سوريا وقابل الشيخ مصطفى السباعي المراقب العام للإخوان، وزار الأردن والتقى الإخوان هناك.

• هل تعلم من نواب صفوي هذا؟

إنه المجرم الذي قتل الأستاذ أحمد كسروي، الذي قال عنه الأستاذ محمود الملاح: "لم يظهر في عالم الشيعة أحد في عياره منذ ظهر اسم شيعي على وجه الأرض". ذلك الرجل الإيراني الذي كان شيعياً ثم هداه الله إلى الحق، وصار يهاجم مذهبه القديم بقوة وصراحة بلسانه وقلمه. عمل أستاذاً في جامعة طهران، وتولى عدة مناصب قضائية، منها رئاسة بعض المحاكم في المدن الإيرانية. تأمل كيف نفذ فيه عملية الاغتيال: اتصل أول الأمر بأحمد كسروي والتقى به في عدة جلسات يناقشه فلما لم يفلح في إقناعه صمم على القضاء عليه، واستطاع الحصول على ثلاثمائة تومان من أحد المتعاطفين معه فاشترى بها

(١) منتدى الجزيرة توك، الإخوان والتنظيمات الشيعية وسياسة الاستقواء بالخصم، علاء

مسدساً وترصد لكسروي في أحد المنعطفات حتى إذا مر أطلق عليه النار ولكن الرصاصة أصابت رجله، ولما رأى أنه لم يُقتل انهال ضرباً بالمسدس على رأسه ووجهه فتجمع عليهما الناس وخلصوه منه، فقبض على نواب صفوي ونقل كسروي إلى المستشفى. ثم كان أول عمل قام به تنظيمه "فدائيان إسلام" أن نجح في اغتيال أحمد كسروي وهو في قاعة المحكمة<sup>(١)</sup>.

## ٩ إخوان مصريسنون المنهج التقريبي

•• سار إخوان مصر على هذا النهج بقوة ووضوح. وكانوا أول المؤيدين لثورة خميني وتمجيدها واعتبارها ثورة إسلامية. وتوالت تصريحاتهم تنفي عن الشيعة الغلو في الدين، وتؤكد أن الخلاف معهم في فروع الدين لا أصوله، وتمييز التعبد بفقهم وأنهم مذهب فقهي معتبر. ولا أدري هل قائل هذا يفقه ما يقول؟! فإننا لو تجاوزنا قضايا الأصول المختلف فيها فإن هناك آلاف القضايا الفرعية التي لا يمكن لأحد من القائلين بالتقارب وجواز التعبد بالفقه الشيعي العمل بها، مثل نكاح المتعة: هل يبيزه أحد منهم لابتته أو لنفسه؟ وإمساك الزوجة الزانية، والصلاة عارياً بمجرد وضع اليد على القبل، واستحلال مال المخالف ودمه. ومثل رفع العقيرة بما يسمى (الشهادة الثالثة) في الأذان، وجمع الصلوات بغير عذر خصوصاً في المساجد والاقتصار بها على ثلاثة أوقات، والاكْتفاء بمسح الأرجل دون غسلها في الوضوء. ومثل مخالفة المسلمين في صومهم وفطرمهم وحجهم، واللطم والتطبير ولبس السواد في مواسم مخصوصة... إلخ. هذه صورة مصغرة مبسطة للفقه الشيعي! فالقول بجواز التعبد بهذا الفقه لا يقول به إلا من ليس لديه تصور عما يقول.

• وقد بلغ عدم التحسس من خطر التقارب الشيعي، بل الخطر الشيعي نفسه أن عبر مرشد الإخوان المسلمين الحالي الأستاذ محمد مهدي عاكف عن عدم

(١) موقع صيد الفوائد ، مقال (هل انخدع الإخوان المسلمون بالشيعي نواب صفوي) ؟!

مانعته للمد الشيوعي الإيراني بقوله رداً على سؤال حول ما إذا كان يرحب بالمد الشيوعي بالمنطقة: أرى أنه لا مانع في ذلك، فعندنا ٥٦ دولة في منظمة المؤتمر الإسلامي سنوية، فلماذا التخوف من إيران وهي الدولة الوحيدة في العالم الشيعة". جاء تصريحه هذا في مقابلة مع صحيفة "النهار" الكويتية في ٢٣/١٢/٢٠٠٨ طبقاً لما ورد في صحيفة (المصريون) الألكترونية في ٢٤/١٢/٢٠٠٨، كما دافع في المقابلة نفسها عن البرنامج النووي الإيراني، وحق طهران في امتلاك قنبلة نووية، مقلداً من التذاعيات المحتملة لذلك على أمن الخليج محتجاً بأن باكستان القريبة من الخليج وكذلك الهند تمتلك سلاحاً نووياً.

• وقال: 'إن من حق الشيعة تأسيس حزب سياسي يعبر عن أفكارهم وطموحاتهم السياسية'. وأعلن سنة ٢٠٠٦ عن استعداده لإمداد (حزب الله) بعشرة آلاف مقاتل من الإخوان. ودافع مفوض العلاقات الدولية بجماعة الإخوان المسلمين سابقاً يوسف ندا عن الشيعة موجهاً انتقادات قاسية لمن نعتهم بـ 'الرافضة والمبتدعة'. ووصف ما يقال عنهم بأنه 'افتراءات وكذب ومبالغة في التزييف والاختلاق' وردت بحقهم في 'طوفان من الكتب تقول فيهم ما ليس فيهم'<sup>(١)</sup>.

## ٩ إخوان العراق على أثر إخوان مصر

... وسار الإخوان في كل البلدان على هذا النهج في علاقتهم مع الشيعة ومنها العراق. وإذا كانت مشكلة التشيع في مصر لا ترقى إلى مستوى (القضية)، فإن هذه المشكلة تأتي على رأس القضايا الكبرى في العراق، بل هي أول قضية فيه. وهذه نقطة خلل منهجية كبيرة وخطيرة عند الإخوان ينبغي أن يقف عندها إخوان العراق وكل البلدان المشابهة، ويجعلوها من خصائص

<sup>(١)</sup> موقع الدفاع عن السنة، ٢٠٠٩/٢/١٨، ناقلاً عن صحيفة (مصريون).

دعوتهم، طبقاً لما يمكن أن نسميه قانون (بلدنة) المناهج. فالمنهج العام يسري على الجماعة في كل البلدان، إلا ما كان منه غير متناسب مع أوضاع وخصوصيات البلد المعين. إن تغافل إخوان العراق عن هذه النقطة هي أحد الأسباب الجوهرية في فشل العمل السياسي عندهم.

• لكن الأستاذ محمد أحمد الراشد - كالعادة - يعزو فشل العملية السياسية إلى عوامل ظاهرية كالتصورات الساذجة، وضعف الإمكانيات، وعدم تكافؤ القوى مع المنافس الطائفي، بعيداً عن الأسباب الأساسية، فيقول (ص ٦٥-٦٦): "وقد كان لي تأمل تحليلي طويل أردت منه معرفة سبب الغرابة في مواقف العملية السياسية الإسلامية في العراق تجاه الحكومة ومن أين دخلت عليها فكرة اللين والمهادنة معها والثقة بها، فوجدت أن الخلل يكمن في التصور العام الذي كونوه وانطلقوا منه في تفريع الاستنتاجات والمواقف الجزئية، وذلك أن منطقهم التحليلي أوصلهم إلى الاعتقاد بأن قضية أهل السنة في العراق يواجهها ويحاصرها طرفان عدوان لها: أميركا وجيشها القاسي في ضرباته الانتقامية، والأحزاب الطائفية ومليشياتها المسرفة في الاغتيالات والقتل العشوائي، وما يلتحق بذلك من سند إيراني خفي لها، فاستنتجوا أن مقابلة العدوين معاً مرهقة وصعبة وفوق الطاقة، ولذلك لا بُدَّ من التحالف مع أحدهما، والأقرب هو المسلم، مع طائفياته ومذابجه، ومن هنا سيطرت عليهم فكرة التحالف مع الأحزاب الطائفية."

• ضع هذه المقارنة الضعيفة في بالك، ثم انظر هل يمكن لها أن تصح أو تتكافأ مع مقارنة الشيعة بين المحتل الأمريكي والشريك السني حسب القاعدة الفقهية التي يرددونها عند كل غزو أجنبي: (الكافر العادل خير من المسلم الجائر)؟ فالشيعة يختارون التحالف مع المحتل الأمريكي ضد مواطنيهم من أهل السنة، بينما دعاة (المنطق السلمي) يتحالفون مع الشيعة ضد من؟ لا أدري! إذ إنهم في الوقت نفسه مهادنون للأمريكان، ويعتقدون أنه لا يمكن تحقيق مكسب

سياسي من دون مساندتهم. ثم بمعادلة بسيطة شبه رياضية نقول: إن كان الأميركيان هم العدو، فالأحزاب الطائفية متحالفة معه، وحليف عدوي عدوي؛ فكيف يصح مثل هذا التحالف البائس!؟

## ٩ السلوك الازدواجي

الحقيقة أن الحزب الإسلامي يعاني من ازدواجية التعامل مع الأحداث والظواهر، ويقف حيالها حائراً مضطرباً متناقض الجواب! فمن مجادلاتهم التي سمعناها في الأيام الأولى للاحتلال أن العدو الطائفي أخطر من العدو الأمريكي؛ وعليه لا يسوغ الانشغال بقتال الأميركيان، إنما علينا أن نحصر جهودنا في مدافعة العدو الأول. وحين تسألهم: كيف؟ لا تجد جواباً معقولاً؛ فتصل مضطرباً إلى أنك أمام مناورة كلامية للهروب من المواجهة.

● إن هذا التخبط والاضطراب أصيل في أداء قادة العمل السياسي (الإسلامي)، معروف للقاصي والداني، المسلم وغيره. تأمل هذه المحاوره بين إيلي ناكوزي مقدم برنامج (من العراق)، وبين الأستاذ طارق الهاشمي الأمين العام للحزب الإسلامي على قناة (العربية) في (٢٠٠٥/١٢/٨):

- ناكوزي: عبد العزيز الحكيم يقول: لا مقاومة لأنه لا احتلال في العراق؟
- طارق: هناك اختلاف في وجهات النظر حتى ضمن الحزب الواحد.
- ناكوزي: أنا لا أتحدث عن أمور سطحية، إنما أتكلم عن أمور عميقة: تحديد العدو من الصديق؟ العمل من الوطني؟
- الهاشمي (يذم الحكومة، ويستشهد بأن المرجعية قالت عنها: إنها لم تحقق الحد الأدنى من الخدمات).



- ناكوزي: لكن المرجعية تدعم اليوم قائمة هذه الحكومة؟
- الهاشمي: هكذا قيل. وأنا لا أنفي أو أؤكد. ولكن مكتب المرجعية نفى ذلك (!!!).

• انظر مرة أخرى إلى كلام الراشد السابق، وتأمل هذه النتيجة البائسة التي توصلوا إليها من خلال المقارنة التي يعقدها الراشد عنهم بين العدوين: فاستتجوا أن مقابلة العدوين معاً مرهقة وصعبة وفوق الطاقة، ولذلك لا بُدَّ من التحالف مع أحدهما، والأقرب هو المسلم، مع طائفياته ومذابجه، ومن هنا سيطرت عليهم فكرة التحالف مع الأحزاب الطائفية. تصور: مسلم ويذبح ذبحاً دون ذبح الكافر! وبما أنه مسلم نتحالف معه رغم طائفيته وإيغاله في الذبح والقتل بحيث صار الناس يلجأون إلى الكافر المحتل هرباً منه! بالله عليكم اجمعوا لي بين هذه المتناقضات! لا أدري ما دخل الإسلام في المعادلة؟! ولو قال هذا شخص آخر ربما صعب تصديقه عنهم، ولكن هذا الكلام يقوله عنهم واحد منهم!

• ولا أرى أن منطق الراشد وتأمله التحليلي الطويل الذي أراد منه معرفة سبب الغرابة في مواقف العملية السياسية الإسلامية في العراق تجاه الحكومة ومن أين دخلت عليها فكرة اللين والمهادنة معها والثقة بها: أوصله إلى السبب الحقيقي الأعمق. إن السبب الحقيقي كامن في المنهج الترضوي أو التقريبي مع الشيعة الذي سار عليه الإخوان من أيام الشيخ البنا رحمه الله. ولا أستبعد أن إخوان مصر - الذين هم مصدر الإلهام والقيادة والتوجيه، وعلاقتهم قوية جداً بإيران وعملائها في المنطقة - هم الذين أوحوا إلى إخوان العراق بالتحالف مع الشيعة على هذا الأساس الذي لا علاقة له بالمعادلة، ولا أثر له فيها: الإسلام. فإسلام الشيعة غير إسلامنا، ويأمرهم بذبحنا. وهم لا يعترفون بإسلامنا، بل يكفروننا على أساسه، ويستبيحون دمنا ومالنا - وعرضنا أحياناً - طبقاً إليه.

بينما نحن نعتزف بإسلامهم ونبني عليه أوهاماً كالجبال. فالمقارنة جاءتهم أساساً عن طريق الاستنساخ والقياس مع الفارق، الذي شخصه الراشد على أصحاب (المنطق السلمي).

## ٩ التقارب بين الضريقين في العراق قديم

... يؤيد ما أقول أن التحالف والتقارب بين قيادات الإخوان في العراق وقيادات الشيعة قديم منذ أيام الصواف والزهاوي رحمهما الله. والحزب الإسلامي كان في هيئته التأسيسية مشايخ و مثقفون شيعة! والعلاقة بين الفريقين في المنافي كلندن وثيقة ومعروفة. وقد كان الجعفري يستغلهم ويستغلهم بالتظاهر بدراسة (في ظلال القرآن) في إحدى (أسر) أو حلقت الحزب الإسلامي. اقرأ هذه المعلومات التي سمعتها من الشيخ محمد سرور زين العابدين صاحب كتاب (وجاء دور الجوس):

- قال لي راشد الغنوشي: "لو رأيت ناساً من الشيعة لغيرت رأيك فيهم". يقول محمد سرور فقلت له: "مثل من؟" فقال الغنوشي: إبراهيم الجعفري!

- قال لي كمال الهلباوي: "نحن الإخوان ... (كلمة نائية) لعب علينا الجعفري شرق غرب".

- وقال لي أحد الإخوانيين من العراق: لا جزى الله فلاناً خيراً؛ كان الجعفري معنا في أسرة واحدة ففرق بيننا.

- يلفت في هذا المقام أن أذكر حكاية طريفة حدثني بها صديق لي كان من قادة الحزب الإسلامي أن أحد قادة الحزب الإسلامي (صديق لي أيضاً، لا أريد ذكر اسمه) اعترض عليه عندما سمعه يتكلم ضد إبراهيم الجعفري قائلاً: "رويدكم فلعله صلى ركعتين عند الكعبة تقبلهما الله منه!!!".

• وفي معرض الحديث عن تأسيس الحزب الإسلامي على قناة بغداد قال الدكتور محسن عبد الحميد: أجمع علماء ومثقفون من جميع أنحاء العراق، وكلهم إسلاميون: سنة، شيعة عرب، تركمان، أكراد... لو لاحظت الهيئة التأسيسية للحزب الإسلامي العراقي الذي أعلن عن مبادئه، وأعلن عن اتجاهاته الإسلامية، هذه المبادئ كانت تجمع العراقيين جميعاً؛ ولذلك لو راجعت القائمة - كما قلت - ستجد فيها العربي، الكردي، التركماني، السني، الشيعي. فيها عدد كبير من معلمي الشيعة، المثقفين الشيعة؛ طبعاً لأن المبادئ عامة، ولا زالت مبادئ الحزب الإسلامي غير طائفية، إنما مبادئ إسلامية عامة تجمع بين المسلمين. أي ترك الحزب قضايا المذهب والطائفة، وركز على المبادئ السياسية العامة ومبادئ الحركة الإسلامية العامة الوسطية المعتدلة.. (وذكر من الأعضاء المؤسسين الشيعة الشيخ عبد الزهرة ولم يذكر والده لأنه - كما قال - قد نسيه، والشيخ الساعدي ثم قال: وآخرون). (يمكن الرجوع للمقطع المرئي المنشور على الموقع).

• إن هذه العلاقة القديمة الجديدة يشير إليها الراشد، ولكنه - بخلاف كل هذه الوقائع - يفسرها بأن ظروف السجن والمصيبة المشتركة هي السبب في تكوينها! وذلك بقوله (ص ٦٨): "وكان سبب دخول وسوسة التحالف على بعض رجال العملية السياسية أن أيام السجن القديمة بعد محنة ١٩٨٧ جمعتهم في سجن أبي غريب بسجناء آخرين من الأحزاب الطائفية، والمصائب تساعد على تكوين الصداقات، فكانت المخاللة التي ولدت الخلل، وحصل التناجي الطويل، وأبدى الطائفيون فكرة التحالف وبذروا بذرتهم، وساعدت ظروف الظلم على استقبال تلك الإشارة بالحفاوة، تحت ضغط مفهوم وحدة المسلمين، وغمرتهم روح مثالية، وما كانت في تلك الأيام مجازر طائفية تعيق قبول العرض المتفق في ظاهره مع أدب الإسلام، واستمرت الفكرة تزداد رسوخاً في القلوب مع الأيام، فلما حصل الاحتلال وخدمة الطائفية للمشروع الأميركي وارتكابها المجازر وقطع الرؤوس. أفليس المفترض - بكل المقاييس - بعد ارتكاب المجازر الطائفية وقطع الرؤوس أن لا يقع التحالف، فكيف وقع إذن؟! "



## (تجنب المشكلة)

qq إن هذا الضعف الفاضح له تعلق عضوي بمبدأ آخر باطل دينياً، وفاشل سياسياً! لكنه أصيل في منهجية الإخوان المسلمين، ألا وهو مبدأ (تجنب المشكلة). لقد رصدت هذا الخلل المنهجي منذ سنين طويلة، وتكلمت عنه في كتاب (لا بد من لعن الظلام). وقد جاء فيه تحت عنوان: "لا بد من (المشكلة) كمرحلة من مراحل التغيير:"

• كل دعوة نجحت على مر التاريخ شكلت في زمانها مشكلة اجتماعية كبيرة في مجتمعها في أول مرحلة من مراحلها! وضربت على ذلك أمثلة منها: الثورة العلمية في أوروبا. والأحناف الموحدون الذين كانوا موجودين في المجتمع العربي. ويتمنون الإصلاح ويقومون ببعض ما عليهم من بيان للتوحيد وإنكار للشرك ولكن.. بـ(هدوء).. ودون إثارة.. وبالقدر الذي لا يسبب (مشكلة). فهل تمكنوا بهذا المنهج الناعم لإصلاح المجتمع وإحداث التغيير المطلوب؟ كلا. ورصدت المفارقة التالية في منهاج مدعي الإصلاح حين يمدحون محمد بن عبد الله ﷺ، ويدعون إلى اتباعه، بينما هم يمثلون في واقع الأمر دور ورقة بن نوفل! فما لنا نمجد محمداً بأقوالنا، ونصنع ما صنع ورقة بأفعالنا؟

• هذا كتبه قبل سبع سنين، وبطبيعة الحال قلته وشخصته قبل ذلك التاريخ بكثير. وكنت أقصد رجال الدعوة الذين كان يجمعني بهم عمل دعوي مشترك، لكنني لم أسمهم باسمهم بسبب عدم مناسبة الظرف آنذاك. وقد أثبت الأيام صدق التشخيص لداء كان كامناً تحت السطح؛ لأنه لم يكن في وقتها ما يهيج؛ إذ ليس من حراك سياسي ولا اجتماعي، ونحن رصدنا الداء منذ ذلك الوقت المبكر بسبب حركتنا المتشعبة آنذاك، بحيث وجدنا أولئك الدعاة غير قادرين على متابعتنا فضلاً عن التقدم أمامنا. وواجهتنا مشاكل فكرية وميدانية

وقفوا عاجزين كلياً عن وضع حل لها. وظل الداء مجهولاً للبقية، ولم يعالج إلى اليوم؛ فهذا هي أعراضه وعلاماته وانعكاساته. وما العملية السياسية التي يتقدها الأستاذ الراشد هذا النقد الشديد إلا واحدة من إفرازاته. لكنه لم يزد على أن رصد الأعراض والآثار، ولم يضع يده على الداء، فلا يمكن أن يصل إلى توصيف الدواء. لم يشر الراشد إلى أي خلل منهجي تأسيسي ليدعو إلى تصحيحه، إنما علق جميع الأخطاء على الأشخاص، وكونها من إفرازات التطبيق خضوعاً للأمر الواقع، بعيداً عن المنهج.

## ٩ الخلل في أصل المنهج

كانت مكتبة بيتنا الصغيرة لا تخلو من كتاب مؤلف من (الإخوان المسلمين)، وكنت مولعاً بالقراءة منذ الصغر، أحرص بكل ما وقع تحت يدي من كتاب صغير أو كبير. ثم لما كبرت وصرت أقرأ باختيار ووعي أعجبتني طروحاتها الفكرية والدعوية، وانتفعت كثيراً بها، وبالمتنمين إلى دائرتها من الدعاة والكتاب والمفكرين، وإن لم أكن ضمن هذه الدائرة تنظيمياً، وعشت في ظلال علاقة أخوية - ولا زلت - مع أفرادها على مختلف مواقعهم في سلم المراتب الحزبية. ولم تفسد هذه العلاقة - إلا عند البعض من المتعصين، أو الذين يجهلون علاقتي هذه، أو المتعجلين الذين يحتاجون زمناً إضافياً لإدراك مقصدي - تلك الملاحظات المنهجية الكبيرة التي تجمعت لدي حياها بمرور الزمن وتعاقب الحوادث. ومنها ضبابية مواقفها تجاه بعض المسائل الحاسمة مثل التشيع وإيران، والموقف من الاحتلال.

أخيراً تجمعت لدي هذه الملاحظات المنهجية في عنوانين كبيرين هما:

١. التفريط بمبدأ (الحاكمية)

٢. تضييع أصل القضية العراقية

إضافة إلى الأسلوب الترضوي، الذي هو خط بارز ومنهج أصيل في سلوك الجماعة، على الأقل فيما يتعلق منه بالتعامل مع القضية العراقية.

## بمبدأ (الحاكمية)

٩٩ وقع التفريط بمبدأ الحاكمية، الأساس الشرعي الذي تأسست عليه الجماعة الأم، وقامت عليه في تكوينها ووجودها، من خلال جملة أمور، أهمها:

- تبني الديمقراطية الغربية كخيار استراتيجي لا محيد عنه. وهو معلن على لسان قادة الجماعة في مصر كالمرشد ونائبه وأعضاء مجلس الإرشاد. وكبار الإخوان في بقية الدول يعلنون هذا تصريحاً، وتضميناً. قالها خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة (حماس) عشية فوزهم في الانتخابات النيابية صراحة. ونصص على كون الديمقراطية خياراً أبدياً، وليس مرحلياً، وقال: "سجلوا هذا عليّ، وفي اليوم الذي نتخلى فيه عن هذا الخيار ارفضونا". وهناك تصريحات أخرى مشابهة كثيرة. منها ما يردده الإخوان كجماعة، وكل الجماعات والأحزاب المتفرعة عنها مثل الحزب الإسلامي العراقي: "نريد دولة مدنية لا دينية، تقوم على القيم الإسلامية". ومعلوم أن القيم (مثل العدل والحرية والمساواة والأخلاق العامة) تشترك فيها جميع الأديان والأيدولوجيات، ويجراء تحويل بسيط على المفهوم اعتماداً على تشابه الألفاظ يمكن تطويع المفهوم الإسلامي وتدجينه ليأتي متطابقاً مع المفهوم الآخر لهذه القيم (خذ مبدأ الحرية مثلاً). إن القيم الإسلامية غير الشريعة. وكما أن القيم مأمور بها شرعاً فالشريعة كذلك، ومبدأ الحاكمية لا يقوم إلا بهما كليهما. وهذا ما لا ينتبه إليه جمهور المتتمين للحزب أو الجماعة، فيفهمون من كلمة (القيم) ما يفهمونه من كلمة (الشريعة) وبينهما من الفرق ما ذكرت. وهكذا يحقق التصرف بالألفاظ فائدة مزدوجة: فالدوائر العالمية تفهم ما تريده من اللفظ، والأتباع يفهمون شيئاً آخر مغايراً بناء على الثقة المسبقة التي تمنعهم بصورة آلية من التدقيق فيه. لكن المفارقة أن الدوائر السياسية العالمية تمتلك قوة القرار الذي بموجبه تجعل من

يتعامل معهم ملزماً بأداء لوازم اللفظ كما يفهمونه هم، لا ما يوحي به القادة للجمهور.

• كما أن من لوازم الديمقراطية تداول السلطة مع الآخر أياً كان: مسلماً أم كافراً، إسلامياً أم علمانياً بجميع التفاصيل المدرجة تحت هذه العناوين. وأقر قادة الإخوان المسلمون في مصر والعراق وغيرهما بقبول هذا المبدأ مع كل الشركاء حتى المسيحيين! لا سيما وأن في العراق من الانقسام والاختلاف الديني والطائفي والعرقي والفكري ما قد لا تجده في بلد عربي آخر. وهنا لا يبقى أي أثر لمبدأ (الحاكمية)، ولا يعود له أي وجود على الواقع: لا في الدورة التي يستلم فيها (الإسلاميون) الحكم، ولا في الدورات الأخرى التي يستلم زمامه فيها غيرهم. وقريب من هذا ما يقوله الراشد (ص ٤): "في العراق انقسام مذهبي وعرقي جعل معظم سياسات الأحزاب المنافسة تدور في مدار بعيد عن حكم الشرع وآداب الإيمان ومصالح الأمة الإسلامية، إلى درجة تمنع عنا أن نأذن لأنفسنا بحلف معها أو تأسيس ثقة، وتقليد ما في كتب السياسة وأعرافها لا ينفع في هذا الموطن المشتبك الغامض المعقد، وإنما الصواب اللواذ بالعزة، واستقلال الموقف، وتسمية المنكر، وصناعة خلفية انطلاق سياسية للعملية الجهادية".

• وقد حاورت العديد من كبار الإخوان وصغارهم فلم أجد لديه مخرجاً من هذا الإشكال الخطير. دعك من تغليب المصلحة عند الإخوان على النص أو الحكم الشرعي دون مراعاة ضوابطها التي أقرها الأصوليون.



## والديمقراطية

٩٩ تحدث الأستاذ الراشد طويلاً عن فشل العملية السياسية (الإسلامية) في العراق، وعزا أسباب الفشل - كالعادة - إلى أسباب تتعلق بالأشخاص وأدائهم. والحقيقة أن السبب يعود إلى منطلقات العمل السياسي التي تنضح بالفشل من أول الطريق.

• منها أن القوة أم السياسة - وهذا مبدأ أصولي منهجي عظيم - وهم دخلوا مكشوف في الظهور، على عكس الأحزاب الشيوعية التي لكل حزب منها مليشيا خاصة تابعة له.

• ومنها تنكروهم للعمل المقاوم حين ظهوره وتطيرهم منه، حتى إنهم في بداية عهد الاحتلال احتجوا - من ضمن ما احتجوا به لذلك - بفشل مقاومة حماس في فلسطين، ونجاح السياسة السلمية لحزب العدالة في تركيا. ثم أسفرت الأعوام التالية عن (حماس العراق)! ولكن بعد نزف كبير وخسائر جنوها بسبب الموقف الأول. هذا مع أن البلد محتل والنفوس في حاضنتهم التي يتحركون فيها مشحونة إلى الآخر ضد الاحتلال، ولا ترضى عن مقاومته بديلاً. وقد عبر هذا التصرف الفاشل عن نفسه في عجز الحزب الإسلامي عن أن يفوز ولو بمقعد واحد في أول مجلس محافظة تشكل في الأنبار بعد الاحتلال، مع أن الحزب الشيعي حصل على مقعد فيه. مع أن الأنبار بيئة دينية! وفي تلك الأيام رمي مسؤول الحزب في المحافظة بالطماطم من قبل الجماهير المحتشدة في جامع الدولة، وقوبل بالهتافات الراضية حتى اضطره إلى مغادرة المنصة ومنعه من الكلام. وبقي الحزب مدة بعد أحداث الفلوجة الثانية بلا مقر معروف في مدينة الرمادي، وكانت شؤونه تدار من أحد البيوت الخاصة.

• ومن أسباب الفشل تخلي الحزب في طروحاته عن مبدأ الحاكمية، وتبنيه مبدأ الديمقراطية. أذكر مرة في سنة (٢٠٠٤) سألت أحد خيار المقدمين في الحزب الإسلامي عن موقف الحزب من الديمقراطية؟ فكان جوابه: " لم نتخذ بعد موقفاً معيناً". ثم قام إلى مكتبته وناولني كتاباً للأستاذ عبد الكريم زيدان في نقض مبدأ الديمقراطية. شعرت بعد مدة أن هذا نوع من الاستغفال والاستمهال والتغافل والحيدة عن مواجهة الحقيقة. ما هكذا تعالج الأمور. التغافل ومحاولة صرف الأنظار عن العلة ليست طريقة سليمة ولا نافعة في جعل المريض يسهو عن علته.

• يعود الخطأ في هذا الموضوع إلى أسباب تأصيلية وتطبيقية:

## ٩ التناقض الأصولي بين مبدأ الحاكمية ومبدأ الديمقراطية

فمبدأ (الحاكمية) يتناقض صميمياً مع مبدأ الديمقراطية من حيث أن مرجعية الحكم طبقاً للمبدأ الأول تتعلق بالله تعالى وحده، و(الحاكم) - كما أجمعت كتب أصول الفقه على تعريفه - هو الله. أما المرجعية طبقاً للمبدأ الآخر فهي الناس مطلقاً. ومن حيث الكلام عن المرجعية فإن كل متكلمي الإخوان ومصادرهم كانت تتحدث بإسهاب عن عدم جواز التحاكم إلى غير الله مهما كانت جهة الغير. بصرف النظر عن تسمية المبدأ المعاكس بالديمقراطية من عدمه. ومنها كتاب الأستاذ عبد الكريم زيدان السالف آنفاً<sup>(١)</sup>.

(١) وهذا التناقض يدركه حتى الملحدون والعلمانيون ومن ليس لهم تعلق بالدين أصلاً! كتب أحد هؤلاء يرد على أحد (الإسلاميين) يقول: (إنك من خلال الادعاء بالديمقراطية والدفاع عن المجتمع المدني تقف أمام احتمالين لا ثالث لهما: أولاً/ إما أنك غير مقتنع من الأساس بالعقيدة الإسلامية وأحكامها الشرعية والفقهية، وقد شرعت ركوب أمواج تيار هذه الحركة بغية المشاركة في السلطة مهما كان الثمن حتى ولو كان على حساب المساومة على أحكام الشريعة والقرآن، وإن مثل هذا الموقف لا يمكن وصفها حتى

• ناقشت أحد كبار الإخوان ، وهو عالم من علماء الفقه والشريعة، في هذا الإشكال لعلي أجد عنده جواباً. فقال لي: "نحن ننظر إلى الديمقراطية من حيث إنها وسيلة وليست مبدأ أو عقيدة. فتداول السلطة والحرية أمور جيدة نفتقدها". لكنه لم يجب بشيء حين قلت له: "تداول السلطة مع من يقر بمرجعية الوحي وحاكمية الله لا اعتراض عليه. أما التداول مع الشيوعي والمسيحي والذي يعتقد أن الإسلام مجرد عبادة كيف يمكن تسويغه شرعاً؟ والحرية في الشرع مقيدة بغير القيود التي في الديمقراطية، هذا إن كان ثمة قيود. فنزول الشباب والشابات مختلطين إلى البحر حرية ياباها الإسلام وترضاها الديمقراطية، وتعارض على من يقيدها". قلت له: "ستل راشد الغنوشي من مقر غربته في لندن عن هذه المسألة تحديداً في لقاء على قناة (الجزيرة) الفضائية في برنامج (زيارة خاصة) في منتصف سنة/ ٢٠٠٦ فكان جوابه غامضاً، ولكن ظاهره لا يفهم إلا على أنه لا اعتراض لديه في دولته (الإسلامية) الموعودة على مثل هذه الأفعال الفاحشة، وليس من قيود عليها قلت لمناقشي: "هل هذا جواب يصح أن يصدر من قيادي إسلامي؟ هذا إن سلمت لك أن الديمقراطية وسيلة لا مبدأ أو عقيدة. لكن الأمر معكوس يا سيدي. الديمقراطية عقيدة قبل أن تكون وسيلة. عقيدة تعني حكم الشعب دون قيد من شرع ولا غيره. وهذا بالضد تماماً من عقيدة المسلم. فكيف تخرجني من هذا الحرج"؟ وعجبت له حين لم يجد الشيخ جواباً فقال لي: "كيف تكفر الإخوان المسلمين؟ قلت: "أعوذ بالله! أنا لم أكفر أحداً. أنا أتكلم في المبادئ ولم أتعرض لمواردها قط". قال: "هذا مفهوم كلامك". قلت: "هذا لا يليق بك كعالم. علمك أكبر ومنزلتك أسمى من أن تنزل إلى هذا عندما لا يكون لديك ما تجيب به. على الأقل أنت تعرف جيداً

---

بالنسبة لأكثر الإسلاميين اعتدالاً إلا بالمصيبة!. وثانيا/ أو أن الحركة التي تنتمي إليها وتمثلها سياسياً هي عاجزة في الأصل عن خوض الصراع السياسي من أجل الظفر بالسلطة السياسية، وهذا التلاعب بالكلمات ليس سوى مراوغة وخداع الأتباع والمؤيدين، وعليه فالمصيبة في هذه الحالة ستكون أكبر!). جليل شهباز/الحوار المتمدن/العدد

القاعدة الأصولية: (لازم المذهب ليس بمذهب)، وهو يعني قطعاً: (لازم القول ليس بقول)؛ فلا تقولني ما لم أقل."

• ويوم أن سألت الأستاذ طارق الهاشمي الأمين العام للحزب؟ كان جوابه: صارت الديمقراطية خياراً إسلامياً عالمياً. وحالم كحزب إسلامي هو حال كل الجماعات الإسلامية الأخرى في العالم التي تبنت الديمقراطية. ولما ناقشته في أصولية الموضوع لم أجد لديه شيئاً يصلح أن يكون بعض جواب! وحين حاصرته بالأسئلة المخرجة لم يغضب الأستاذ كما فعل الشيخ، إنما اعتذر بضيق الوقت وانصرف بعد أن استأذنا إلى شاغل محرر. وهكذا تركنا دون جواب!

• وسألت احد ابرز نخب ووجوه جماعة الاخوان المسلمين في الأردن الأستاذ الفاضل د. أحمد نوفل: هل يجوز شرعاً أن توضع الشريعة موضع اختيار أمام الشعب: إن شاء قبلها فطبقت، وإن شاء رفضها فنتظر حتى يقبلها؟ كان جوابه: إن الشعب لن يرضى بسوى الشريعة بديلاً. قلت: وما الضمان؟ قال: نربي الشعب حتى يكون كأصحاب الأخذود بحيث يلقي في النار ولا يرتد عن دينه. قلت: ألا ترى أنك تتكلم كلاماً خيالياً رومانسياً؟ أي شعب يمكن أن يصل في كليته أو غالبيته إلى هذه الدرجة من الإيمان؟! ثم لو وافقتك على أن الشعب في دورة انتخابية صوت للشريعة، ما الضمان لأن يظل في كل دورة يستمر على التصويت نفسه؟ هل يجوز هذا؟ وهل هذا يتفق مع ما جاء في الكتاب والسنة من وجوب الحكم بما أنزل الله تعالى، وأن يكون الدين كله لله رضي من رضي ورفض من رفض دون النظر إلى نسبة معينة؟ لم أجد لديه جواباً مقنعاً. وأنا أطرح هذه الأسئلة أمام قادة الإخوان: هل لديهم من جواب؟ وأطرح الأسئلة نفسها على جمهورهم وأتباعهم أن يسألوها قادتهم ليروا كيف سيردون عليها.

• لا أدري متى حدث هذا التحول في تاريخ دعوة الإخوان؟ ربما للعزلة الطويلة التي كانت تلفنا في العراق بسبب الحصار وانعدام البث الفضائي،

وشحة الكتب الدعوية المستوردة. ولكن بعد الاحتلال بدأنا ننتبه إلى هذا التغيير الذي اتخذ المسار الصامت المعتاد نفسه إلى صفوف الجماعة. ورغم خطورة الأمر لم تسع الجماعة إلى عقد مؤتمر أو ندوة أو تولف كتاباً يناقش صحة هذا التحول من خطئه. أو تثقف أعضائها في حلق الاجتماعات الداخلية بما يجعلهم على بينة من الأمر.

## ٩ الفصل السياسي في الخيار الديمقراطي

وأما من حيث التطبيق فإن المحتل والحكومة الشيعية لا تعترف لأهل السنة بنسبة وجود أكثر من (٢٠٪). وهذا يعني لزوماً أن الحزب الإسلامي لو فاز بمقاعد النسبة كلها فلن يتمكن من تغيير المعادلة السياسية المختلة. فالطريق مسدود من البداية. لقد كان القبول بالديمقراطية على علاتها فشلاً من أول الطريق. وكان وضع البيض كله في سلة واحدة سذاجة سياسية لا تليق بمن نصب نفسه للسياسة. إنما السياسي من يطرق جميع الأبواب، ويستعمل كل الخطوط المتاحة. سيما بعد انكشاف اللعبة، التي تبين من خلالها أن وجود الحزب في العملية السياسية ضروري لشرعنة القرارات وتلميع الكذبة الديمقراطية التي من أركانها مشاركة الأطراف كلها فيها. وحتى هذه الحاجة الضرورية لم يجيدوا استثمارها، ولما حاولوا وانسحبوا من الحكومة فشلوا فشلاً ذريعاً لأسباب ذاتية ومنهجية، وظهروا أنهم ليسوا أكثر من مبتدئين في علم السياسة، وغرباء على عالمه. يقول الراشد (ص٦): إن قيامك بواجب المعارضة المهدية الراشدة الواعية من خارج البرلمان يحقق ثلاثة أرباع ما يُتاح لك في البرلمان، ويردع الغوي عن الاسترسال في عمايته، وكلمة الشعب لها قوة إذا عرفنا كيف نقودها ونستثمرها، وكم من حكومة في التاريخ السياسي خضعت لها وأذعنت، والحياة متكاملة، وكما يكون التأثير عبر برلمان: يكون عبر قلة واعية تدرس الشرع والسياسة الشرعية ثم تذيع بشائرها وتتخذ من النذارة صنعةً وأسلوباً.

• وكالعادة عاد الراشد بالفشل إلى أسباب شخصية لا منهجية. فقال (ص4): "ومن أسباب هذا التخلف عن هذه السياسة الجريئة: لوثات الدنيويات، من دغدغات السمعة والرفاهية ومجبوحة المال، تثاقل المؤمن إلى الأرض في سويعات الغفلة التي تتحول إلى متوالية تتكرر، إذ الغفلة تقود إلى ذهول يؤدي إلى سكرة تطول سيطرتها تترك رعشة تطراً على العقل يُجانب معها الحكمة".

# الدولة الإسلامية

## في مشروع الإخوان المسلمين

٩٩ الإخوان المسلمون أشهر من نادى بإعادة تكوين الدولة على أسس إسلامية، بعد سقوط الخلافة في سنة ١٩٢٤؛ فالإمام البنا رحمه الله أنشأ الجماعة سنة ١٩٢٨ على هذا الأساس، وذكر صراحة أن الإسلام دين ودولة، والسياسة جزء أصيل من الدين. ودعا إلى العودة إلى تحكيم الشريعة مرة أخرى، وأسلمة الدساتير والقوانين؛ وبذلك وحده يكون إنقاذ الأمة. ومن هنا انطلق مبدأ (الحاكمية) وشاع وذاع وانتشر، ومنه ولد شعار الانتخابي الإخواني المشهور: 'الإسلام هو الحل'، وبهذا المعنى تفهمه جماهير الأمة، والذين يؤمنون أن الإسلام هو الحل، والذين يختارون مرشحي الإخوان في حملات الانتخاب. وهكذا أنا أفهمه، وكنت إلى عهد قريب أتصور أن الإخوان المسلمين يعنون في كتاباتهم وخطاباتهم.

• لقد كان هذا المعنى حاضراً في ذهني بشدة. ولشدة حضوره ووضوحه لم أتمكن من فهم المقصود الحقيقي لما ورد في كتاب وقع في يدي أيام الاحتلال الأولى، مع أنه مكتوب بالعربية الفصيحة! أعارني إياه أحد أصدقائي من الإخوان (صار بعد ذلك عضواً في المكتب السياسي للحزب الإسلامي) وقد أخبرني أن الكتاب قد بلبل أفكاره، وأثار لديه أسئلة غامضة. لم أعد أذكر عنوان الكتاب ولا مؤلفه، غير أنه صادر من أحد مراكز الدراسات، ومؤلفه علماني. يتحدث عن التحولات المنهجية التي طرأت على فكر الإخوان المسلمين في العقود الأخيرة فيما يخص الأسس الدينية لـ(الدولة الإسلامية) التي ينادون بها، ومبدأ الحاكمية وعقدة التوفيق بينه وبين مبدأ الديمقراطية الذي صاروا يتبنونه متأخراً. وأثار الكتاب تساؤلات وإشكالات خلص من خلالها

إلى أن الخط الفاصل بين العلمانية و (الإسلامية الإخوانية) قد استحال باهتاً،  
أو لم يعد له وجود البتة.

• كانت هذه النتيجة بالنسبة لي صدمة لم أكن متهيئاً لاستيعابها في ذلك الوقت (قبل خمس سنين بحسب الزمن، وربع قرن بحسب الظرف). لكنني تخلصت من صدمتي تلك بعدة حيل نفسية منها: كون الكاتب علمانياً؛ إذن هو متحامل على الإسلاميين، وربما لا ينقل الوقائع كما هي. ومنها توهم عدم فهم الإشكالات التي وقفت إزاءها محتاراً، وأني لو فهمتها على حقيقتها لتمكنت من الرد عليها... وهكذا تخلصت من القلق الذي سببه لي الكتاب. وأظن بعض الذين يقرأون كلماتي هذه سيمرون بهذا الذي مررت به؛ فيكون حائلاً بينهم وبين تنزيل كلامي منزلته الصحيحة. لم أدرك أنني لم أفعل أكثر من اللجوء لا شعورياً إلى حيلة نفسية معروفة حتى على المستوى الشعبي عندما يواجه الإنسان ما لا يرغبه من الأفكار، لاسيما إذا كانت صادمة قوية بحيث لا يجد عنده ما يواجهه به إشكالاتها، فيهرب إلى التعلل بعدم الفهم. لكن الأحداث العاصفة، والهزات العنيفة والانفتاح الفكري والإعلامي ودخول البث الفضائي إلى البلد، وظهور عمل الإخوان إلى العلن بحيث صارت المبادئ على المحك: كل ذلك وغيره أعاد المسألة إلى مستوى الوعي والتفكير الموضوعي.

• صرت أسمع شفهاً هذه العبارات - وأقرأها أيضاً - على لسان كبار جماعة الإخوان والتنظيمات المتفرعة عنها: (لا نريد دولة دينية، وإنما دولة مدنية تقوم على القيم الإسلامية). والقيم غير الشريعة. القيم (كالعدل والمساواة والحرية وتقديس العمل والصدق) مشتركة بين الأديان والأيدولوجيات. بينما الشريعة الإسلامية خاصة بدين الإسلام. والدولة المدنية القائمة على القيم هي دولة علمانية بامتياز. وللأستاذ شبلي العيسمي كتاب اسمه (الدولة الدينية والدولة العلمانية) قرأته قبل عشرين سنة، يدعو إلى بناء الدولة على القيم الإسلامية، وليس الشريعة! فهل تساوينا أخيراً - والله الحمد - مع العلمانيين؟! كما صام أحدهم شهر رمضان حتى إذا جاء العيد قال والفرحة تغمره: الحمد لله ها قد تساوينا أخيراً مع المفطرين!



• وتوالت على أذني تصريحات كبار الإخوان في مصر والعراق وغيرهما بالقول: صندوق الانتخاب هو الحكم: فإن فاز مسيحي أو شيعي أو شيوعي نرضى به ونسمع له ونطيع. وهذا يعني جزماً تعطيل الشريعة، وجعلها عرضة للقبول والرفض، والنزول بالدين إلى درجة لا تليق مع منزلته العظيمة. هل يتفق هذا مع قوله تعالى: (وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ فَإِنَّ الْأَنْفَالَ فَإِنَّ اللَّهَ بِمَا يَعْمَلُونَ بَصِيرٌ) (الأنفال: ٣٩)؟

ويوم فازت حماس في الانتخابات النيابية سئل أحدهم: ما موقفكم من الحجاب هل تفرضونه على المرأة الفلسطينية إذا تسلمتم زمام الأمور؟ لم يكن جوابه - مثلاً - بأن الأمر يحتاج إلى تمهيد أو تدرج، وإنما بناه على أصل غير متعلق بالعوارض الطارئة فقال: الحجاب خيار شخصي لا نلزم به أحداً، لأن الله يقول: (لا إكراه في الدين) (البقرة: ٢٥٦)!

لم أكن أتصور يوماً أن مثل هذا التصريح يمكن أن ينطق به أحد القيادات المعتبرة أو المعروفة، وظننت أن المتكلم وإن كان من (حماس) فهو من عوامهم، ومن لم ترسخ الفكرة الإسلامية في اعتقادهم. حتى وجدت الكلام نفسه على لسان رئيس المكتب السياسي الأستاذ خالد مشعل!!! وقد وجدته منشوراً على كثير من المواقع نقلاً عن صحيفة (كل العرب) في حوار لها معه بتاريخ (٢٣/٢/٢٠٠٦) طبقاً لما ورد في موقع (مدونات مكتوب). وهذا نص كلامه، أنقله من موقع (الملتقى الفتحاوي) و (المنتدى العربي الموحد) وغيرهما:

- سؤال: بالنسبة لمرجعية القوانين الفلسطينية بالنسبة لحركة حماس، هل انتم مع أسلمة القوانين؟

- خالد مشعل: أولوياتنا كفلسطينيين إنهاء الاحتلال والنجاز الحقوق الوطنية الفلسطينية والدفاع عن شعبنا وحق تقرير المصير كأي شعب آخر. هذا هي أولوياتنا. الشعب الفلسطيني يعيش حالة من التعددية الفكرية والسياسية،



ونحن قلناها مرار اننا مسلمون نعتز بديننا وانتمائنا وحضارتنا العربية الاسلامية، لكننا لا نفرض هذا على الآخرين. نحن نعرض برامضنا الفكرية الاجتماعية والسياسية، لكننا لا نكره الناس عليها ولا نجبرهم. فإله عز وجل يقول في القرآن الكريم لا إكراه في الدين، وحماس خلال السنوات الاخيرة تتعامل مع الشعب الفلسطيني من هذا المنطلق وتحترم اختيارات الشعب الفلسطيني سواء الفكرية الاجتماعية والسياسية. إ.هـ.

ما من شك في أن هذا التأصيل إذا أطردها لزم منه تعطيل الشريعة؛ فكل تشريع فيها - طبقاً إلى هذا التأصيل الفاسد - يمسي خاضعاً لهذا الحكم، ويصير خياراً فردياً، حتى الصلاة في (الدولة الإسلامية) الموعودة ستكون خياراً فردياً ليس من حق الدولة أن تلزم بأدائه أحداً بحجة (لا إكراه في الدين). بينما ربنا جل في علاه يقول: (الَّذِينَ إِذْ مَكَتَاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ) (الحج: ٤١). والسفور منكر لا ينبغي وجوده في دولة الإسلام.

• وحتى لا تصدمك هذه الحقائق فتهرب منها كما هربت أنا من قبل حين صدمتي أقول لك: ظهر كبير الإخوان في الجزائر على شاشة قناة (المستقلة) في يوم (١٠/١٢/٢٠٠٨) وفي أقل من نصف ساعة (!) سمعت منه ما يلي:

الارتداد الفردي عن دين الإسلام مسألة شخصية، وليس فيه من مشكلة، إلا إذا أدى إلى تمرد عسكري فيعاقب المرتد على تمرد. (أي لا على رده).

المسيحيون وأهل الكتاب لا نسميهم كفاراً، إنما نسميهم غير مسلمين. أما تطبيق الشريعة فحتى عمر بن الخطاب عطل حد السرقة عند المجاعة. الإسلاميون لا يدعون إلى تطبيق الشريعة، إنما غايتهم دعوة الشعب. بعد ذلك يطرح برنامج بتدرج ويعمل استفتاء: ما رأيك بكذا وكذا؟ المسألة مثل تحريم الخمر.

• ولا أدري بأي وجه أو رابط أو علة قاس ما هو فيه من معنى خطير (عدم الدعوة إلى تطبيق الشريعة) على مسألة تحريم الخمر؟! هل استفتى النبي ﷺ الشعب في تحريم الخمر؟ وهل كان تحريم الخمر بقرار من الشعب؟ أم بأمر من الله؟ ولو كان الشعب قد رفض الأمر الإلهي حين نزوله بالتحريم فماذا كان سيكون موقف النبي ﷺ منه في تلك اللحظة؟

• الأحكام الشرعية - أيها الإخوان! وهذا ما كتتم تردونه دوماً - لا يستفتى فيها رأي الشعب. إنما هي أوامر إلهية على الشعب أن يقابلها بالتسليم المطلق: (فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا) (النساء: ٦٥).

• ولك أن تلاحظ معي أن الرجل حينما يصل إلى النقاط الحرجة في الكلام يتفلسف منها بكلام عمومي يحاول به أن لا يعطي على نفسه مسكة واضحة. مثل قوله: أما تطبيق الشريعة فحتى عمر بن الخطاب عطل حد السرقة عند المجاعة. فلو قصرنا نظرنا على المعنى الحرفي للعبارة لا ندرى هل يعني بكلامه أن فعل عمر بن الخطاب ﷺ يصلح حجة لتعطيل الشريعة؟ وهو كلام خطير لا يمكن له مجال أن يتفوه به؛ ولذلك تجده هرب منه عند أول تماس أو اقتراب. أم يعني به أنه يمكن تعطيل فقرات منها في ظرف معين؟ وحتى في هذه الحال لا

يطلق على ذلك وصف (تعطيل) الشريعة أو أي فقرة من فقراتها؛ إذ الحكم الشرعي أصولياً يتردد بين الأخذ بالعزيمة أو الجنوح إلى الرخصة حسب الحال. وكلاهما حكم شرعي. لكن الرجل في النهاية تركك في متاهة. وهذا هو ما يريده بالضبط. ما لم تكن لديك قدرة على ربط متشابه كلامه بمحكمه، والرجوع إلى المنطلقات الكبرى التي يبني عليها نتائجه.

• إن هذا معناه أن (رجال الشريعة) يمارسون خطاباً مزدوجاً يريدون به توصيل رسالة تطمينية إلى دوائر معينة بأن الإخوان لا يريدون في النهاية تطبيق الشريعة؛ إذن لا خوف من تسلمهم إدارة الحكم في أي بلد من البلدان. وفي الوقت نفسه يجهدون أنفسهم في أن لا يكون مرادهم من عباراتهم واضحاً أمام الجمهور المسلم حتى لا يفهم الذي يؤمن منهم بأن الحل في تحكيم الشرع، وأن الإسلام هو الحل: أن الإخوان ما عادوا يؤمنون بهذه المبادئ كما يفهما هو.

• والشيء نفسه قاله عصام العريان مسؤول القسم السياسي بجماعة الاخوان عن موقف الإخوان من إسرائيل: وأنهم قالوا: سنعرض الأمر على الشعب وهو الذي يقرر.. فيسأله سائل (موقع اسلام اون لاين/ ٢٥/١٠/٢٠٠٧): فهل ستعرضون أيضاً تطبيق الشريعة على الشعب وهو الذي يقرر؟! فكان جوابه: في حالة حدوث ذلك سيكون الأمر وفق إرادة ورغبة شعبية مبنية على اختيار حر. ومن هنا فإن تصور أن يرفض الشعب جزءاً من برنامج وافق عليه سابقاً هو تصور بعيد أيضاً. وتطبيق الشريعة الإسلامية هو أمر يلزم به كل مسلم وفق إيمانه. وإذا كان المصريون حزبا يقدم برنامج يطبق الشريعة الإسلامية باختيار حر فإنه من العبث أن يقال إن هذا الحزب سيفرض تطبيق الشريعة على الناس رغما عنهم، بل إن ذلك يتم بإرادتهم الحرة (!!!).إ.هـ. وهو يشبه ما قاله لي د. أحمد نوفل.

• وفي حوار مع رئيس حزب النهضة التونسي راشد الغنوشي على قناة الجزيرة) في برنامج (زيارة خاصة) في (١٠/٦/٢٠٠٦) تبين أن (الدولة الإسلامية) المنشودة عند الأستاذ الغنوشي لا تختلف عن أي دولة أوربية في

مجال الحريات العامة من السماح بالاختلاط على شواطئ البحار وغيرها من الممارسات. وهذا هو نص الحوار:

- سامي كليب: هل تود إقامة دولة إسلامية في تونس؟

- راشد الغنوشي: بالتأكيد أريد إقامة الدولة الإسلامية يعني في المدى كامل كل مسلم يريد للإسلام أن يحكم، لا يكون الإنسان مسلم إذا لم يرد لعقيدته أن تحكم.

- سامي كليب: في حال قامت الدولة الإسلامية كما تتمنى وترغب هل ستترك الحريات كما هي في تونس يعني طبعاً أنا كتونسي لو كنت تونسي هل كنت سأسأل هل أستطيع مثلاً الذهاب مع صديقتي إلى البحر هل أستطيع أن أذهب إلى نادي ليلى مثلاً هل ستسمح هل ستبقي على كل هذه الأشياء القائمة حالياً في تونس؟

- راشد الغنوشي: كل خير الإسلام يدعمه ويزكيه ويوسعها فالحريات لن تنتقص في دولة ديمقراطية ولا في دولة إسلامية والأشكال المطبقة لأحكام الإسلام في بعض المواطن حيث يُحد من الحرية هذه هي أشكال مسيئة للإسلام.

• فإذا أضفت إلى هذا: الإقرار العلني بتبني (الديمقراطية)، وتطبيق مبدأ (المصلحة) خارج نطاق قيودها الشرعية: وصلت إلى نتيجة حتمية هي أن (الدولة الإسلامية) التي ينادي بها الإخوان لا تفرق عن أي دولة علمانية أخرى. وأن الدين عندهم أمسى ممارسة فردية ليس من حق الدولة أن تتدخل فيها. وأن وظيفة الدولة الكبرى في دين الإسلام لم تعد حراسة الدين كما حددها الأصوليون.

• أما إذا جئت إلى العمل أو الممارسة السياسية لـ(الإسلاميين) - ومن خلال كلام الراشد لا غيره - فإنك واجدها أوضح مثال عملي على أن أحكام

الشريعة غير مناسبة لمعالجة مشاكل العصر، وأن مقولة: أالدين صالح لكل زمان ومكان" مقولة باطلة وعاطلة في كل زمان ومكان.

• اليوم حين دعا خطيب الجمعة - وهو من الإخوان المسلمين - لحكام العرب بأن يوقفهم الله جل وعلا إلى تطبيق شريعة الإسلام، والعمل بكتاب الله العظيم وسنة نبيه الكريم صلى الله عليه وسلم، ابتسمت في داخلي وقلت: أليس (الإسلاميون) - ومنهم الإخوان - أولى بهذا الدعاء من حكام العرب؟!!

• اللهم وفق الإسلاميين والإخوان المسلمين إلى تطبيق شريعة الإسلام والعمل بكتابك العظيم وسنة نبيك الكريم صلى الله عليه وسلم.

r \_\_\_\_\_ المرشد العام للإخوان المسلمين يقول:

## الفقه الإسلامي يجيز ولا يهتزم الذمي على المسلمين

٩٩ ظهر المرشد العام للإخوان المسلمين الأستاذ محمد مهدي عاكف على قناة الجزيرة يوم ٢٠٠٩/٤/١١ مجيباً على سؤال مقدم البرنامج حسين عبد الغني عن جواز تولي القبطي رئاسة الدولة عند الإخوان؟ وهذا نص قوله: (نحن ناس شرعيون، وجدنا في الفقه الإسلامي يجوز أن يحكم الأمة الإسلامية قبطي، ولا يجوز أن يحكم. أليس من حق الإخوان المسلمين أن يختاروا رأياً من بين الرأيين؟ تولي غير المسلم أمر المسلمين فيه رأيان فقهيان، ونحن لم نترك الأمر سائباً، وإنما اخترنا. فاخترنا عدم جواز أن يكون القبطي رئيساً للدولة. ثم بعد ذلك بما أن هناك رأيين؛ تركنا للشعب أن يحكم ويختار ما يشاء). وفي أثناء الحوار ادعى المحاور أن القرضاوي والعسال، وبمضرة المرشد، أجازوا التولي، فيجيبه مؤيداً ومضيفاً أسماء أخرى. وهذا نص السؤال والجواب: (المقدم: أليس صحيحاً أن الموضوع وبمضرة حضرتك عرض على الشيخ القرضاوي ود. العسال وقالوا: إنه يجوز؟ المرشد: (وغيرهم الدكتور طارق البشري وغير العوا).

ولي مع هذا الكلام الخطير وقفات:

## ٩ تميميع الثوابت

انظر إلى هذه الطريقة التبسيطية الغربية! التي تميمع بها مثل هذه القضايا العظيمة، بحيث تبدو سهلة هينة، وتفتح لك الطريق على مصراعيه، وتعلمك كيف تستطيع الالتفاف على أي مسألة، ولو كانت بهذا الحجم، وتطوعها فتأتي بالرأي الذي يوافق الغاية المطلوبة سلفاً، وأنت متدرع بالفقه الشرعي أولاً، ورأي الشعب ثانياً.

أما الرأي الفقهي فلك أن تعرف من كلام المرشد كيف تتوصل إليه. فإن عجزت فانا أرشدك إلى الطريق: غالب المسائل الشرعية فيها رأيان، أو أكثر، فإن لم تجد غير الإجماع، فلك أن تستحدث عن طريق مؤسسات الجماعة رأياً حادثاً تنقض به الإجماع القديم! النتيجة أمسى لديك رأيان. تخير منهما الذي تشاء مما يتوافق والمطلوب، وما عليك من مخالفة أصول الفقه، ولا من دليله الشرعي: هل هو معتبر أم لا؟ ولا من القاعدة التي تقول: (إذا صح الحديث فهو مذهبي)، ولا ما هو أهم منها وهو دليل الكتاب. ولا من كون الرأي شاذاً غريباً أم مرجوحاً؟ فضلاً عن كونه راجحاً. يكفيك أن له ذكراً في أي ديوان من دواوين الفقه. فإن لم تجد فعن طريق المتأخرين يمكنك الحصول عليه. وثمة قاعدة فقهية تقول: (لا إنكار في مسائل الخلاف)؛ فاستعملها مطلقاً دون قيود، كما استعملت قاعدة (المصلحة). هكذا يمكنك أن تستخرج الرأي الفقهي حسب الطلب.

أما ضمان رأي الشعب فالتوصل إليه أهون من أن نخوض فيه؛ إذ الطرق (الديمقراطية) المطاطة يمكن استعمالها كيفما تشاء للتوصل إلى ما تريد، ثم علق المراد بشماعة (الشعب)! ولا أجد هنا شيئاً للحال إلا حالة ذلك السارق الذي قيل له: احلف بالله أنك بريء؟ فقال مستبشراً: إيسيسيه.. جاء الفرج!

## ❏ السؤال المطلوب: لماذا؟ وليس: كيف؟

نعم لنا أن نسأل بعد ذلك: من أين أتى بهذا الرأي الفقهي؟ أين نلجده؟ وما هو مستنده الشرعي؟ ومن قال به؟ ولكن المدقق جيداً يرى أن الاتكاء على وجود آراء فقهية أمسى مسألة تثير الشك. ولذا فإنني أرى أن مرتكز النظر أو السؤال ليس هو كيفية اختيار أو استخراج الرأي الفقهي؟ فهذه مسألة الظاهر أنها صارت هينة، بحيث يمكن لكل من أراد تطويع الأدلة لتأييد أي حكم مطلوب مهما كان غريباً وشاذاً. إنما علينا أن نركز على العلة التي استدعت الأخذ بهذا الرأي الشاذ، والذي قد لا يكون له وجود أصلاً؟ أي لماذا أخذ



بهذا الرأي، ولم يأخذ بالرأي المعروف والموثق والمستند على نصوص القرآن والسنة المتعددة؟ وهنا تظهر لنا الصورة كاملة بما موجود تحت السطح، وما يظهر فوقه، ولا تؤخذ جزئية يقتصر فيها على جانبها الفقهي، هذا إن وجد رأي فقهي معتبر.

قبل سنين قليلة حين ظهرت في أمريكا قضية الصلاة المختلطة، وإمامة المرأة للرجال في الصلاة، وتبنتها امرأة هندية الأصل اسمها آسرا نعماني، تعيش في الولايات المتحدة لها ولد غير شرعي؛ فهي غير متزوجة أصلاً! رأيت الأستاذ طه جابر العلواني ، رئيس جامعة العلوم الإسلامية



المرأة التي يعول عليها العلواني في عملية الإصلاح الأسري

الاجتماعية بفيرجينيا، وهو من قدماء الإخوان، على قناة (الجزيرة) يوم (١٧/٣/٢٠٠٥)، يقول عن إمامة المرأة للرجال: (المسألة خلافية ليس فيها إجماع)، وأنه لا يختلف مع الداعين إليها إلا في التوقيت. ويقول: إن منظومة الأسرة أصابها كثير من التفكك، وتحتاج إلى جهود أمثال الأخت نعماني وهي كاتبة متميزة وصحفية جيدة!

ولا أدري أي إصلاح للأسرة يأتي من وراء امرأة زانية؟! ترى هل يمكن لرجل من تربية ابنته على العفاف والطهر، وهي تسمعه يثني على امرأة لها ولد من سفاح، ويصفها بالتميز وأنه يعول على جهودها في إصلاح خلل الأسر

المسلمة؟! نعوذ بالله من الخذلان! ثم هل يرضى العلواني أن تؤم ابنته رجلين تركع وتسجد أمامهما؟ ومن المعلوم أنه لا يجوز للمأموم أن يجني رأسه للوجود، حتى يضع الإمام جبهته على الأرض!

لهذا وأمثاله قيل: من تتبع رخص المذاهب فقد تزندق. إن جواب الأستاذ العلواني يأتي في إطار منظومة تمييزية، تمثل تغييراً وخروجاً عن الخط الأصيل الذي وجدنا بقاياهم هنا وهناك يدعون إليه، أو يدعون، وليس هو كلمة عابرة يقتصر النظر فيها على جانبها الفقهي فقط. ليتوافق الخط الجديد مع خط (الإسلام الديمقراطي أو الحدائي) الذي تدعو إليه أمريكا وتتبناه اليوم، وترى أنه هو الحل، طبقاً لما توصلت إليه (مؤسسة راند) المعتمدة عند البيت الأبيض في تقريرها الذي رفعته إلى أصحاب القرار في السياسة الأمريكية بداية سنة ٢٠٠٣. وسنأتي إليه لاحقاً في بحث مستقل إن شاء الله. إنه (الإسلام الأمريكي) الذي حذر منه الأستاذ سيد قطب قبل ستين سنة! والذي أرى الإخوان اليوم قد وقعوا في شبكته؛ كما أرى - والله أعلم - أن جواب الأستاذ المرشد إنما في هذا الإطار، كما تدل عليه شواهد كثيرة، منها ما قد مر ذكره، ومنها ما سنمر عليه بإذن الله تعالى. وبهذا يتوضح تماماً مقصودي بأن السؤال الأهم هو: لماذا؟ وليس: كيف؟.

## ٩ وعندنا نبحث فماذا وجدنا ؟

وعند البحث فوجئت بالحقائق التالية:

ليس صحيحاً ما نقل عن الشيخ القرضاوي من قوله بجواز تولية الكافر أو القبطي. إذ هو يقول بعدم جواز ولاية الكافر. جاء ذلك في كتابه (غير المسلمين في المجتمع المسلم) وهو كتاب قديم، والثاني في بحثه (الدين والسياسة) الذي قدمه للمجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث، في دورته الخامسة عشرة (يوليو/ تموز - ٢٠٠٥م)، طبقاً لما ذكره الأستاذ حامد العطار عضو الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين في مقال له سيأتي التوضيح بشأنه. يؤكد هذا ما موجود من

فتوى للعلامة القرضاوي في عدة مواقع، منها موقع (إسلام أون لاين)، وأدناه صورة طبق الأصل مما جاء على الموقع الأنف الذكر. فيها تحريمه تولي أهل الذمة رئاسة الدولة وما شابهها مما تغلب عليه الصبغة الدينية:

اسم		سامر - فلسطين
العنوان		حكم تولي الذمي المراكز القيادية في الثورة الإسلامية
السؤال		فضيلة الشيخ سؤالي هو هل يجوز أن يتولى إمارة المسلمين من هو غير مسلم - نصراني أو يهودي- في زمننا هذا ؛ وذلك لتعاقد جيوش المسلمين أو وزير خارجية أو نحوه ؛ أهيوثي بآرك الله فيكم
التاريخ		15/05/2001
المضاريف		العلامة الدكتور يوسف عبد الله القرضاوي
التعليق		
<p>الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله</p> <p>لأهل الذمة الحق في تولي وظائف الدولة كالمسلمين . إلا ما غلب عليه الصبغة البيئية كالإمامة ورئاسة الدولة والقيادة في الجيش، والقضاء بين المسلمين، والولاية على السفارات ونحو ذلك.</p> <p>فالإمامة أو الخلافة رئاسة عامة في الدين والدنيا، خلافة عن النبي - صلى الله عليه وسلم - ولا يجوز أن يخلف النبي في ذلك إلا مسلم، ولا يعقل أن ينفذ أحكام الإسلام ويرعاها إلا مسلم.</p> <p>وقادة الجيش ليست عملاً مطلقاً بمرقاً، بل هي عمل من أعمال الجهاد في الإسلام إذ الجهاد في لغة العبادات الإسلامية.</p> <p>والقضاء لغة هو حكم بالدعوة الإسلامية، ولا يملك من غير المسلم أن يحكم بها، لا ناهي، بله، معاً ذلك إذ لآية ظهر الصفات، ونهها من، ان ظائف التنفئة.</p>		

### فتوى العلامة القرضاوي بعدم جواز تولية الذمي رئاسة الدولة

ولا أدري لماذا لم يبين الأستاذ المرشد خطأ ادعاء المحاور هذا عن القرضاوي؟! هل المرشد لا يعلم به؟ ذلك بعيد جداً. هل يعلم به وسكت عن الدعوى، بل أضاف إليها آخرين لتقوية كلامه؟ من الصعوبة الجزم بهذا! الغريب أن المحاور يقول: إن تجويز الشيخ القرضاوي للحكم كان بمحضرة المرشد، والمرشد لم يرد عليه، بل أكمل مضيفاً يقول: (وغيرهم...)! وهذا إقرار وتأييد لقول المحاور! الحقيقة أنني أعجز عن الجمع بين هذه المتناقضات الصارخة. سوى أن أقول: هل لجأ المرشد إلى الأسلوب التقليدي للإخوان، الذي وجدناهم عليه، وهو الضبابية وعدم الوضوح في المسائل الحاسمة من أجل التخلص من الإحراج؟!!!!

١. قال الأستاذ حامد العطار (عضو الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين، والباحث الشرعي في موقع إسلام أون لاين، كما ورد التعريف به على الموقع)

في مقال له بعنوان (رأي القرضاوي في تولي القبطي رئاسة الدولة): (والسؤال الذي يطرح نفسه مجدداً: هل قال بجواز تولي أهل الكتاب رئاسة دولة الإسلام أحد من أهل العلم)؟ وأجاب بنفي ذلك ناقلاً إجماع علماء المسلمين على عدم جواز تولية الكفار تدبير أمور المسلمين، وأنه لا ولاية لكافر على مسلم، وذكر أن كثيراً من أهل العلم حكى هذا الإجماع، منهم: ابن المنذر، بقوله: (أجمع كل من يُحفظ عنه من أهل العلم أن الكافر لا ولاية له على مسلم بحال) (أحكام أهل الذمة لابن القيم (٢/٤١٤)). والقاضي عياض بقوله: (أجمع العلماء على أن الإمامة لا تنعقد لكافر، وعلى أنه لو طرأ عليه الكفر انعزل، قال: وكذا لو ترك إقامة الصلوات، والدعاء إليها). (شرح النووي على صحيح مسلم (٢٢٩/١٢): إ.هـ. من موقع إسلام أون لاين. فليس في المسألة رأيان، كما ادعى المرشد! فمن أين أتى بهذا الرأي الشاذ المخالف لأدلة الشرع الصريحة؟!)

وأنا أضيف: صح عن النبي صلى الله عليه وسلم أن الكفر البواح من الحاكم يستدعي قتاله؛ فكيف يؤتى بمثل هذا الكافر ليتولى أمر المسلمين؟ هل من أجل أن يحل قتله؟!

أما الذي يترجح لي، فهو أن القول أو الرأي الفقهي الآخر الذي يتحجج به الأستاذ المرشد، هو من مخترعات المتأخرين، من الإخوان وغيرهم. مثل فهمي هويدي والعوا وعبد المنعم أبو الفتوح. لكنه لم يوضح هذه النقطة، فبقيت مبهمه؛ لأن التصريح بها يضعف الحجة. فإذا صح ظني هذا، وكان الأستاذ المرشد يرى أن رأي هؤلاء وأمثالهم من المتأخرين يتنقض به إجماع علماء الأمة الأقدمين، فهذا من الطامات! وتفصيل الإجماع وأنواعه، ومتى ينقض؟ ولا ينقض؟ مفصل في كتب أصول الفقه، وليس ما نحن فيه مما يجوز نقضه برأي متأخر. وظني أن المرشد على علم بهذه الضوابط.

## ٩ ماذا يبقى من دولة الإسلام إذا تولى كافر رئاستها ؟

إذا جارينا الأستاذ المرشد فيما قرر بهذا الشأن من أن الحكم فيه رأيان، والأمر في النهاية متروك للشعب: فلنا أن نقول: إذا اختار الشعب الرأي القائل

بجواز تولية الكافر أو الذمي، وأظهرت الانتخابات (الديمقراطية) فوز نصراني مثل بول بريمر أو جي كارنل اللذين حكما في العراق بعد الاحتلال، فماذا سيقى من الدولة الإسلامية التي يدعو إليها المرشد والإخوان؟ هل سيحكم هذا الكافر بشرعة الإسلام؟ ولماذا؟ ومن الذي يلزمه؟ من المؤكد أنه لن يتولى أمر المسلمين نصراني أو يهودي إلا إذا بلغوا من الضعف مبلغاً لم يعد معه وزن لهم ولا اعتبار لرأيهم.

ليس في إحالة الموضوع برمته في نهاية المطاف إلى قرار الشعب إلغاء لما قاله المرشد من أنه اختيار الجماعة، وهو عدم جواز تولي الذمي حكم المسلمين؟ فكأنه دخل من الباب ليخرج من النافذة! أليس في ذلك إثارة شكوك في مصداقية هذا الاختيار ما دام أن المختار وضع إلى جانب اختياره شرطاً نهائياً يترجح أنه يلزم من وجوده إلغاء ذلك الاختيار؟ وهو يشبه الفقرة التي وضعت في الدستور العراقي المتعلقة بتغييره. فبينما اختاروا الموافقة على التغيير خلال أربعة أشهر، وضعوا إلى جانب هذا الاختيار شرط استحصال تصويت أغلبية أعضاء المجلس النيابي، ولم يكتفوا بهذا، حتى اشترطوا شرطاً آخر، وهو عدم تصويت ثلاث محافظات بالرفض!!! وهي شروط تعجيزية على الأقل في وقتها. فدخلوا من الباب ليخرجوا من النافذة! وما هي السنة الرابعة توشك على الانتهاء ولا من تغيير! فلماذا سخمنا وجوهنا بالموافقة على دستور من المقطوع به أنه ليس في صالحنا، ويجمع الكل الآن على فساده، حتى الذين كانوا حريصين على إقراره؟!!

أين الإخوان من قول الإمام البنا: (والحكومة إسلامية ما كان أعضاءها مسلمين مؤدين لفرائض الإسلام، غير مجاهرين بعصيان، وكانت منفذة لأحكام الإسلام وتعاليمه)؟ أم إن الإخوان غير الإخوان؟

هل يتصور الأستاذ المرشد - ومع احترامنا له - حقيقة ما يقول؟ أم سينبري الإخوان - كالعادة - للتأول والترقيع والتخريج؟ وهكذا تضيع الحقائق، وتميع الثوابت، وتبهت الحدود الفاصلة بين سبيل المؤمنين وسبيل المجرمين!

كما لنا أن نسال: ما هي المشكلة إذن أو الفرق بين الإخوان المسلمين وبين العلمانيين؟ بل: لماذا الإخوان المسلمون أصلاً؟ ما هو مبرر وجودهم كإسلاميين؟

نتمنى أن يبيننا إخواننا من الإخوان، ولا يلودوا بالصمت كالعادة تجملاً وترفعاً. ولا أراهم - كما أعلنت من البداية - فاعلين.

## ٢ \_\_\_\_\_ **تبنى مبدأ (المصلحة)**

### **مع ضعف التبني بغيره الشرعي**

٩٩ شغل مبدأ (المصلحة) في اهتمام جماعة (الإخوان المسلمين) حيزاً أكبر من حجمه بكثير، وكان هذا على حساب الالتزام بالأحكام الشرعية الأصلية، بسبب ضعف الالتزام بضوابطه الشرعية التي قررها الأصوليون. حتى أتى هذا المبدأ الفاسد في النهاية على مبدأ (الحاكمية) الذي تأسست عليه الجماعة وعليه قام كيانها، فسله عن الحركة، وعطله عن العمل؛ فما عدنا نفرق بين إسلامي وعلماني! وقد أشار الراشد إلى هذا (ص٦) فقال: "والقول بأن تأخير الفوز يذهب بالفرصة ويؤدي إلى تقوية الباطل وضعف شأن الإسلام، وأن إدراك نصف المصلحة خير من تفويتها كلها: قولٌ بحاجة إلى تدقيق... وإنما كان رواج قول التنازليين ومبالغتهم في دعوى المصلحة والضرورة لأنهم أهل تسويق لنظريتهم هذه وحماسة في حملها وسعة نشرهم لها ولمنطقها، حتى صرعوا صغار الدعاة والجُدد الذين لم يتمرسوا".

• إن السبب في غياب المشروع الديني، وتضييع القضية العراقية، وعدم تبني مبدأ الجهاد نابع من غلبة السياسة على الدين في المنهج التطبيقي للجماعة حتى وصل الخلل إلى المنهج التقعيدي نفسه، فالإخوان هم أشهر من تبني قاعدة (حيثما كانت المصلحة فثم شرع الله)؛ ما جعلهم قادرين على تعطيل أي حكم شرعي ببساطة وذلك بالرجوع إلى قاعدة المصلحة. وهكذا عطل مبدأ الحاكمية عندهم بالكلية، المبدأ الذي هو أساس تكوين الجماعة. لقد صاروا ينظرون إلى الأمور جميعاً دون استثناء من خلال منظار المصلحة المترتبة، لا منظار الشرع أولاً. والمصلحة المترتبة هي في النهاية والعموم مصلحة الجماعة أو التنظيم.

هكذا نظروا إلى جهاد المحتل حين غزا العراق.

• وبالمناظر نفسه نظروا إلى القضية العراقية المركزية وهي مواجهة التشيع. لقد أشار الراشد إلى هذا الخلل فقال (ص ٤): "ولكن العلم الشرعي إذا ضمير عند قوم وسيطرت عليهم مصادر الثقيف السياسي بلا توازن: فإن النتائج تكون باردة، وتضيق الوجهة، وتضطرب القوافي، ويُنحصر مجال لأن يَخُدع الكافرُ والمبتدع الغشاش رهطَ المؤمنين". ولكن ظاهر كلامه يعني أنه يَحصر الخلل في رجال العملية السياسية (الإسلامية) في العراق، بينما هو خلل مستصحب من المصدر في مصر.

## q تعقيب على قاعدة "حيثما كانت المصلحة فثمَّ شرع الله"

قد يثار اعتراض على ما قلته آنفاً بشأن هذه القاعدة على أساس أنها أقرت من قبل علماء أصوليين كبار مثل العلامة ابن قيم الجوزية رحمه الله؛ فالإخوان لم ينطلقوا في هذا من فراغ، وليس لأحد أن ينكر برأيه اختياراً أقر من قبل علماء لهم وزنهم واعتبارهم. وجوابي: إن هذه القاعدة - وغيرها من قواعد مشابهة - يمكن فهمها وتطبيقها على وجهين مختلفين انطلاقاً من أن شرع الله وضع لتحقيق مصالح العباد، فليس فيه ما يتعارض وهذه المصالح. ثم من هنا يكون مبتدأ الاختلاف:

• فيمكن أن يقال: إن أحكام الشريعة تحقق المصلحة فيجب الالتزام بها حتى وإن بدت المصلحة في خلافها.

• ويمكن أن يقال: إن المصلحة لا يمكن أن تتناقض مع شرع الله، أو تكون غير مرادة فيه؛ وعليه فكل مصلحة ترى فهي معتبرة شرعاً وإن بدا الشرع في خلافها. وهذا هو مكنم الخطورة: حين تجرد المصالح من قيودها الشرعية، وتسمي عقلية بحتة، وتعطل لأجلها نصوص الشريعة.

• وشتان بين الفهمين أو الوجهين: ففي الحالة الأولى يكون الاعتماد على الشرع وإن خالف الرأي، وفي الحالة الثانية يعتمد الرأي بمعزل عن الشرع.



والصحيح اعتماد نصوص الشرع وأحكامه، إلا في حالات مخصوصة بقيود معينة ذكرها الأصوليون في باب المقاصد. لسنا بصدد بيانها.

• إن هذا يشبه معادلة النقل والعقل. فمن المتفق عليه بين فرق المسلمين أن النقل والعقل لا يتعارضان. ولكن منهم من جمد على النقل، ومنهم من استبد بالعقل وجعل النقل أو الشرع تابعاً له. إن هذه القواعد بوضع لفظي معين تكون خطيرة جداً. فحين يقال: "حيثما كان العقل يكون الشرع"، يمكن فهمها فهماً سوياً، ويمكن فهمها فهماً معوجاً، كما فعل المعتزلة. كذلك حين يقال: "حيثما تكون المصلحة يكون الشرع". ويمثل هذا الفهم والتلاعب باللفظ ضل الشيعة حين افترضوا أن أهل البيت والقرآن لا يختلفان. لكنهم عملياً جعلوا القرآن تابعاً لا متبوعاً، وفسروا نصوصه تبعاً لأي نص منسوب لأهل البيت. وليس العكس. وهكذا فعل المعتزلة حين جعلوا النقل تابعاً للعقل، وهكذا فعل من فعل حين جعل الشرع تابعاً للمصلحة، وليس العكس. رغم أن الإمام البنا رحمه الله قال في الأصل الخامس من الأصول العشرين: (ورأي الإمام ونائبه فيما لا نص فيه، وفيما يحتمل وجوهاً عدة وفي المصالح المرسله معمولٌ به ما لم يصطدم بقاعدة شرعية). فاشتراط للرأي أن لا يكون في وجود النص الشرعي، أو كان النص ظنياً، وأن تكون المصلحة التي يراها أهل الشأن مرسله: أي لم يأت نص بتشريعيها أو تحريمها، وأن لا تصطدم بقاعدة شرعية. وهذا يعني أن المصالح لا تعتبر مشروعة في الحالات التالية:

١. تعارضها مع نص شرعي قطعي.

٢. تعارضها مع قاعدة شرعية.

وأن المصلحة المعتبرة تكون معتبرة في الحالات التالية:

١. عدم وجود نص في شأنها.

٢. يوجد نص لكنه ظني يحتمل وجوهاً عدة.

٣. عدم اصطدامه بقاعدة شرعية.

لكن التطبيق العملي يجري على غير هذا التعيد الشرعي. وهذا أقل ما يقال فيه: أن متأخري الإخوان قد تغيروا عما كان عليه الأوائل من ضوابط في التعامل مع المصلحة.

## المشروع الديني

٩٩ غياب المشروع الديني في العراق عن قائمة اهتمام السياسيين (الإسلاميين)، وذوبانه في المشروع السياسي الفاشل كما يقول الراشد (ص ٤٩): "وبتأويل ضرورة كسب الأصوات ينظم لسانهم عن ذكر موازين الإيمان والفقه، وعن التبشير الإسلامي والفكر القرآني، ويصير الكلام سياسياً فقط، وفي المنافع العاجلة": هذا الغياب لمسناه من البداية. وحين كنا نوجه إليهم هذا السؤال: ما هو "مشروعكم الديني" كإسلاميين؟ لا نجد جواباً. وأحياناً كنا نقرب المثال فنسأل: لو كان رسول الله ﷺ الآن حياً في العراق بأي دعوة دينية يدعو غير ما أنتم عليه من عمل سياسي بغض النظر عن صحته من خطئه؟ لا شك أن قراءة الأذكار، وإقامة الدورات التربوية وقيام بعض الليالي، وتنظيم السفرات والمخيمات الكشفية لا يشكل مشروعاً دينياً، ولن يقتصر النبي ﷺ - لو كان حياً - على ما هو صحيح مما ذكرت وما يشبهه. ولكن يبقى السؤال - كالعادة - حائراً. المشكلة أن أغلب المتتمين إلى التنظيم - من الصادقين لا غيرهم - يفكرون بعقلية الجمهور، فتستهلك أنظارهم وجهودهم تلك الحركات والواجبات الحزبية، والفعاليات الخيرية وأعمال الإغاثة متوهمين أن هذا هو المشروع الديني.

• المشروع الديني ينبع من الواقع، فيتحدد بالمشكلة الكبرى التي يعاني منها المجتمع، بعد أن يوضع لها العلاج عن طريق استنطاق نصوص الوحي. وبهذا يتوحد مشروعنا الديني بمشروعنا السياسي، ويسند أحدهما الآخر. والفرق بيننا وبين العلمانيين أن العلمانيين يضعون علاج المشكلة الاجتماعية بوحى من عقولهم وما يجردونه من مصلحة بأرائهم. أما نحن فنعالج مشاكلنا طبقاً للوحي،

أو الاجتهاد في ضوء نصوصه وأدلة أحكامه. ولكن يظهر أنه عندما حصل اقتراب الإسلاميين من العلمانيين انتقلت إليهم العدوى، وبدأت الفرقة تقع بين المشروعين: الديني والسياسي عند (الإسلاميين)، دون الانتباه إلى هذه المفارقة الشرعية، حتى انتهى بهم المآل إلى عزل الشرع عن السياسة، والواقع عن العبادة. فأنحصر الشرع في العبادات، وانطلقت السياسة تجري في ميدانها بلا قيد ولا شرع. فـ(الإسلاميون) اليوم في حقيقة الأمر علمانيون في سياستهم، وفي عبادتهم. ولكن لا يشعرون!

• لم نجد الحزب الإسلامي ولا جماعة الإخوان ينطلقون من أدلة أحكام الشرع في مواجهة الاحتلال الإيراني المبطن، ولا مواجهة الاحتلال الأمريكي العلن. وإنما يتصرفون طبقاً للمصلحة السياسية الآنية المجردة، حسب ما تراه عقولهم، ويمليه عليهم الظرف المحيط. والأمر كما قال الأستاذ طارق الهاشمي أمين عام الحزب: نحن لا ننطلق من فتوى دينية حتى نتهم بالطائفية، وإنما ننطلق من موقف سياسي. قالها جواباً على سؤال عن أن البعض يتهمكم بالطائفية؟ وجهه إليه المذيع في قناة بغداد قبل بضعة شهور.

## ٩ كيف تتآكل المبادئ

كانت جماعة الإخوان واضحة في طرحها لأهم مبدأ بنت عليه وجودها ألا وهو (الحاكمية)، وأن الإسلام دين ودولة. ولكنها بدأت وبدأت معها بذور انتهائها إلى الحالة الحاضرة. نعم إخوان اليوم ليسوا كإخوان أمس من حيث هذا المبدأ الكبير الذي تأسست عليه الجماعة، ولكن هذا وغيره من المبادئ اختلط منذ البداية بقواعد ونقاط اختلال ما كانت ترى بوضوح كما هي عليه في أيام تأسيسها وفورتها الأولى. لكن الزمن مد من ضلعي زاوية الخلل، وسحبهما على سكتته التي لا تقبل التوقف، ففعلت تلك القواعد فعلها، وآتت أكلها في طغيان نتائج النهايات على أسس البدايات. وكان مثلهم كمثل بناء

فرش أرض حجرة بمادة الخرسان (الكونكريت السائل)، لكنه لم يكنس ما تحتها من حبيبات الجص أو الجير. لا بد وأن هذه الحبيبات ستتفتخ بالرطوبة في قابل الأيام، ويضيق حجمها بالصب الذي فوقها، فيدفعه ويشققه.

• والمبادئ نوعان: نوع صحيح، ونوع خاطئ. ومن المبادئ ما يكون في أصله صحيحاً، لكن الخطأ يأتي من التطبيق. فمبادئ الدين وتشريعاته وضعت بنسب معينة بحيث لا يطغى بعضها على بعض، ويأخذ كل مبدأ أو تشريع نسبته المخصصة له، وإلا لم يكن ما موجود هو الدين الذي وجد من قبل. العلم والعمل والذكر والعبادة والجهاد وغيرها: لكل منها نسبة ينبغي مراعاتها. وحين تضمم واحدة وتتفش أخرى يولد الخلل. إذن لا يكفي أن تكون شرائع الدين حاضرة لدينا من دون أن نستصحب معها نسبها المقدر لها. خذ مثلاً تبني مبدأ (المصلحة) والترخص فيه إلى حد تجريده من قيوده الشرعية.



## أصل الفضيلة العراقية

٩٩ حصل هذا الخلل المنهجي الخطير (تضيق أصل القضية العراقية) من خلال تغييب الخطر الإيراني وأذرعته الشيعية في المنطقة عن ذاكرة الجمهور خاصة وعامة. وتغليب (المنهج الترضوي) في التعامل مع القضية. إن المشكلة الكبرى ليست في كون الإخوان فضلوا السياسة على الجهاد، كما يقول الراشد، الأهم من هذا لدينا نحن أهل العراق هو عدم وجود قضية عراقية حقيقية على قائمة اهتمامات الإخوان. وإذا كانت القضية تنبع من المشكلة فإن كون إيران هي العدو الأبدي للعراق، وما يتبع هذا الأصل من تداعيات مثل خطورة التشيع والشيعنة كنتائج طبيعي لهذه المعادلة أمر غائب عن الذهنية الإخوانية. وهذا سببه التبعية الفكرية الاستنساخية من قبل إخوان العراق لإخوان مصر. الإخوان في مصر يعتبرون إيران صديقة لهم، وثورة الخميني ثورتهم وحزب الله حزبهم، وحسن نصر الله هو صلاح دين العصر. جاء هذا صريحاً على لسان المرشد محمد مهدي عاكف أثناء المعارك التي دارت في تموز/٢٠٠٦ بين الجيش الإسرائيلي و (حزب الله). وجذور هذا الخلل تعود إلى منهج التقريب الذي بدأه الشيخ حسن البنا رحمه الله، وعلاقته مع الإيراني محمد القمي. وما إخوان العراق إلا صورة عاكسة لإخوان مصر.

- النتيجة أنه لم يعد لدينا لا قضية عامة ولا قضية خاصة. لقد فقدنا المشروع الديني الذي من دونه يصبح لقب (الإسلامي) فارغاً من أية قيمة مجدية. كما فقدنا المشروع السياسي بتفريطنا بـ(القضية) السياسية الأم التي ينبغي أن يجتمع عليها العراقيون، ومن على شاكلتهم في المنطقة، ألا وهي الخطر الإيراني بكل تفاصيله وتوابعه.

• وهكذا تحول الإخوان إلى حزب سياسي فاقد للمشروعية الدينية، ومتأخر وضعيف من الناحية السياسية؛ لأنه يفتقر إلى القضية الجماهيرية التي بفقدانها لا نجاح يرتجى بعدها من وراء أي عمل سياسي فاقد لها. المفارقة التي لا يشعر الإخوان بها، أو لا يريدون الاعتراف بوجودها، هي أن الأحزاب العلمانية صارت أقرب إلى قضية العراق منهم إليها.

• هذه هي المعضلة الصعبة والعلة المزمنة في جماعة الإخوان: سواء في ذلك الجماعة الأم في مصر، أو الجماعات التي تناثرت عنها في بقية البلدان، ومنها العراق. وهذا كله مقيد مذكور في كتابي (لا بد من لعن الظلام).



## مؤسسة (راند) الأمريكية

٩٩ حديثي عن مؤسسة (راند) وتقريرها في هذا الموضوع له تعلق عضوي مهم بالموضوعات السابقة، سيظهر من خلال السطور التالية:

- مؤسسة راند مؤسسة بحثية تابعة حالياً للبيت الأبيض، أنشئت عام ١٩٤٦ كمركز تطوير للمشاريع والبحوث العلمية والسياسية والعسكرية تابع للقوات الجوية في وزارة الدفاع الأمريكية (البتاغون)، لمساعدة المؤسسة العسكرية في معالجة التحديات الجديدة في مجالي الإرهاب والأمن القومي. وتقاريرها معتمدة في توجيه سياسة الحكومة الأمريكية. صدر عن هذه المؤسسة الأمريكية، فرع الدوحة، تقرير تحت عنوان (الإسلام المدني الديمقراطي: الحلفاء، الموارد، الاستراتيجيات)، وهو دراسة استراتيجية موجهة للإدارة في البيت الأبيض لكي تنفذها لمواجهة (الأصولية الإسلامية). تتوخى - كما يقول د. عبد الله النفيسي - تغيير المنظومة الإسلامية إلى منظومة إسلامية بالمفهوم الأمريكي للإسلام<sup>(١)</sup>. وهو ما حذر منه الأستاذ سيد قطب رحمه الله قبل ما يقرب من نصف قرن، وسماه بالنص "الإسلام الأمريكي". التقرير أعدته الباحثة في قسم الأمن القومي شيرلي بينارد، زوجة السفير الأمريكي السابق في العراق زلماي خليل زاد، عام ٢٠٠٣ قبيل غزو العراق؛ بناء على طلب من وزارة الدفاع الأمريكية. ثم قامت مؤلفة البحث بنشر ملخص لأهم نتائجه بعنوان "خسة أعمدة للديمقراطية: كيف يمكن للغرب أن يدعم الإصلاح

(١) برنامج "بلا حدود"، قناة الجزيرة، ٢٣/٦/٢٠٠٤ كما جاء على موقع جماعة العدل

الإسلامي، وذلك في ربيع عام ٢٠٠٤. وملخصه باختصار شديد أنه يرى في الإسلاميين الديمقراطيين حلاً لعلاج الأزمة الراهنة بين العالم العربي/الإسلامي والولايات المتحدة الأمريكية. وأن العالم الخارجي عليه أن يرحب ويدعم صيغة ديمقراطية للإسلام.

## ٩ من دلائل أهمية التقرير

ما يؤكد أهمية هذا التقرير هو سرعة التطبيق، من خلال عقد عدة مؤتمرات متلاحقة بعد صدوره بفترة وجيزة كالمؤتمر الذي عقده مركز ابن خلدون الذي يديره د. سعد الدين إبراهيم في القاهرة موضوعه الإسلام والإصلاح بمشاركة ٢٠ باحثاً من جنسيات عربية وأوروبية وأميركية، والتنسيق مع ثلاثة مراكز بحثية دولية. وقد صدر بيان عن المؤتمر ذكر فيه أنه تبنى الدعوة إلى إعادة صياغة نسق معرفي جديد للفكر الإسلامي وأهمية إدماج الحركات الإسلامية في العملية الديمقراطية، وتمكين الحركات المعتدلة من حق الوجود السياسي إذا قبلت بالديمقراطية كخيار استراتيجي، وأقرت بالمبادئ الأساسية التي تقوم عليها قيم المجتمع المدني والدولة المدنية الحديثة. كما خطا المؤتمر خطوة أبعد ولها دلالة مهمة حين اعتبر بيان المؤتمر الحاضرين فيه نواة أساسية لحركة جديدة تسمى: الإسلاميون الديمقراطيون في العالمين العربي والإسلامي، يتم دعوتهم بصفتهم الشخصية مرتين في العام لمتابعة التوصيات الختامية للمؤتمر. أي إن التقرير المذكور تم تطبيق توصياته بسرعة خارقة، كما أوصت بذلك "شيرلي بينارد"، حين دعت إلى توحيد صفوف الإسلاميين الحداثيين بل وبعض الإسلاميين التقليديين، الذين يوافقون على تحديث الدين الإسلامي بناء على الرؤية الأمريكية. وفي نهاية ديسمبر/٢٠٠٣ عقد في الكويت مؤتمر (أمريكي - إسلامي) دعي إليه ممثلو الجماعة الإسلامية في مصر، والتيار السلفي في كل من الكويت والبحرين، مع ممثلي الإخوان المسلمين في الكويت

والأردن واليمن؛ إضافة إلى ممثلي التيار الشيعي في البحرين والسعودية. وفي ٢٧/٣/٢٠٠٧ صدر عن مؤسسة "راند" نفسها تقرير شامل تحت عنوان "بناء شبكات من المسلمين المعتدلين في العالم الإسلامي" شارك فيه أربعة باحثين في مقدمتهم شيرلي بينارد. ومن أهم ما ورد في التقرير الملامح الرئيسة التي يمكن من خلالها تحديد ماهية الإسلاميين المعتدلين، وأهمها وعلى رأسها القبول بالديمقراطية، فقد اعتبر التقرير أن قبول قيم الديمقراطية الغربية مؤشراً مهماً على التعرف على الإسلاميين المعتدلين، فالإيمان بالديمقراطية يعني في المقابل رفض فكرة الدولة الإسلامية التي يتحكم فيها رجال الدين؛ لذا يؤمن الإسلاميون المعتدلون بأن لا أحد يملك الحديث نيابة عن الله. وهذا يؤيد تأييداً تاماً ما توصلت إليه من أن (الإخوان الجدد) هم غير الإخوان القدماء. فعلى أجيال الإخوان أن تعي هذه الحقيقة، وأن يزيلوا عن أعينهم غشاوة النظر إلى المتأخرين بمنظار المتقدمين.

## ٩ أهمية معرفة التقرير

تأتي أهمية هذا التقرير من ملاحظة التقارب إلى حد التطابق أحياناً بين ما جاء فيه من صفات وشروط الشريك (الإسلامي) المستقبلي، وبين الخطوات التغييرية الجذرية التي اتخذها الإخوان المسلمون بجميع تفرعاتهم في العقدين الأخيرين؛ ما يثير في النفس هواجس وشكوكاً: هل هذا التطابق حصل مصادفة وتوافقاً؟ أم تناغماً وتودداً؟ أم اتفاقاً وتواصلاً مباشراً كان خفياً ثم صار يظهر للعلن؟ أضعه بين يدي الناشئة الإسلامية ليعيدوا حساباتهم، ويجزموا أمرهم فلا يدخلوا العملية مغمضين الأعين، بفعل الثقة المطلقة المسبقة، ويروا رأيهم حتى لا يكونوا ضحية لمشروع غير مشروعهم، أو غير المشروع الذي جرى التواطؤ عليه. وليفرقوا ولا يخلطوا بين مشروع الدعوة النظيف، ومشروع السياسة الذي يكتسب شرعيته من تمسحه بمشروع الدعوة مع أنه قد تتمثل فيه

كل ما في السياسة من شوائب وقاذورات تبيح لقاوته الظهور بأكثر من وجه: وجه تلقاء شباب الدعوة، ووجه تلقاء اللاعبين الكبار المتحكمين في ساحة العمل السياسي العالمي وقراراتها الخطيرة. وأنه صار من الطبيعي جداً بالنسبة للسياسي (الإسلامي) أن يتقمص شخصيتين: يستعمل أحدهما عند دخوله ساحة مشروع الدعوة، حتى إذا خرج منها ودخل ساحة السياسة تحلى عنها وانسلخ منها ليتقمص شخصية السياسي بكل ما فيها من خصال المراوغة والتهلبة واللعب بالألفاظ واستعمال الحبال المختلفة، كما يفعل أي سياسي آخر لا علاقة له بالإسلام وسياسته الشرعية!

## ٩ الرؤية التي استند إليها التقرير

يقوم التقرير على الرؤية التالية: إن الولايات المتحدة الأمريكية بل العالم الصناعي المتمدن بأسره يفضلون عالماً إسلامياً يتماشى مع بقية النظام؛ أي يريدون عالماً إسلامياً يتسم بالديمقراطية، وقابلية النمو، والاستقرار السياسي، والتقدم الاجتماعي، والتبعية لقوانين ومعايير السلوك الدولي. هذا بالإضافة إلى أن هذا العالم الإسلامي "المفضل" ملزم بالمساهمة في منع أي "صدام للحضارات"، بكل صوره المتاحة والممكنة الممتدة من القلاقل المحلية المتصاعدة (بسبب الصراعات بين الأقليات المسلمة والمواطنين الأصليين" في الغرب) إلى العمليات العسكرية المتصاعدة عبر العالم الإسلامي، وما ينتج عنها من إرهاب وعدم استقرار. ومن ثم فإنه من الحكمة والاعتزان تشجيع تلك العناصر - المتواجدة في داخل الخلطة الإسلامية - التي تُظهر أكبر قدر ممكن من التعاطف والانسجام تجاه السلام العالمي، والمجتمع الدولي والديمقراطية والحدثة.

• والسؤال الأساسي الذي يحاول تقرير مؤسسة راند الاجابة عليه هو كيف يمكن للعالم عامة وأمريكا خاصة، توجيه الاسلام المعاصر واعادة تشكيله من داخله من أجل ان يساير اتجاهاتها ويخدم مصلحتها؟ وما هي

الإستراتيجيات المناسبة، التي يجب أن تتبناها الولايات المتحدة الأمريكية، من أجل إدخال التغييرات المناسبة على الثقافة الإسلامية كي يمكن إدراجها ضمن ما يسمى بالمنظومة الديمقراطية الحديثة، وضمن قوانين السوق؟ تقديراً منها بأن العالم الإسلامي يعيش أزمة عميقة تمس طرق رد فعله ومسلكتيات شعوبه ونخبه، التي أثرت سلباً على السلم العالمي. فالولايات المتحدة والعالم الصناعي الحديث، وكذلك كل المجتمع الدولي، يفضل وبوضوح، عالماً إسلامياً متناسقاً مع بقية المنظومة: ديمقراطياً، وصالحاً اقتصادياً، ومستقراً سياسياً، ومتقدماً اجتماعياً، وملتزماً بقوانين وقيم السلوكيات العالمية.

## ٩ (الإسلام الديمقراطي) هو الحل

... وبناءً على هذه الرؤية دعا التقرير الى إعادة تشكيل المجتمعات الاسلامية، عن طريق تشجيع الإسلام الديمقراطي بتمكين دعائه من أداء أدوار نموذجية تقود هذه المجتمعات، بالترويج لهم، ونشر أعمالهم وتوزيعها وتشجيعهم على الكتابة لأجيال الشباب، وتوفير منابر علنية لهم، وإدخال آرائهم في مناهج التعليم الاسلامي. بغض النظر عما تريده المجتمعات الاسلامية أو ما ترفضه او تقبله الحكومات. إن تطوير (إسلام حدائى ديمقراطي)، يأخذ بالنمط الغربي للعيش والتفكير، ويتحلل الاعتدال والتسامح، ويحصر التدين، ويضيق نطاقه بحيث يغدو الدين علاقة بين الفرد وربه، ويعزله عن الإطار الاجتماعي والسياسي هو السبيل الوحيد للتحرر من الارهاب. ويعزز من فكرة فصل الدين عن الدولة في الإسلام، وأن الأخير لن يتضرر من هذا الفصل؛ بل على العكس سيستفيد منه أكبر استفادة. كما يدفع التقرير باتجاه تعزيز الصوفية، ودعم البلدان التي تتبناها وتنمي تقاليدھا.

• وفي النهاية قدمت الباحثة لصانع القرار توصيات عملية في نظرها، لاصطناع شركاء من الإسلاميين في سبيل تنفيذ المشروع. وكلمة الشركاء -

كما يقول الباحث المصري سيد ياسين<sup>(١)</sup> - تشير إلى هؤلاء الفاعلين الإسلاميين الذين سيقبلون - لسبب أو لآخر - الاشتراك مع الجهود الغربية عموماً والأميركية خصوصاً في عملية إعادة صياغة الأفكار الإسلامية، من خلال عملية إصلاح ديني لها خطوطها البارزة، والتي تصب في النهاية في استتصال الفكر المتطرف، ما سيؤدي بالضرورة إلى تخفيف (منايع الإرهاب). أما إشارة العنوان الفرعي إلى الموارد فمعناها ببساطة تخصيص ميزانيات ضخمة للإنفاق على المشروع، من خلال (وكلاء) يقومون بمهمة تجنيد الأنصار ونشر الكتب وإصدار المجلات التي تحمل الفكر الإصلاحية الإسلامي الجديد. والولايات المتحدة الأميركية لديها خبرة في تجنيد (الوكلاء) و(الأنصار) و(العملاء) لتنفيذ مشاريعها الثقافية المخططة، التي تهدف منها إلى إعادة صياغة نسق القيم في المجتمعات العربية والإسلامية.

## ٩ دراسات أميركية قديمة توصي بـ(الإسلام الديمقراطي)

والواقع - والقول ما زال للباحث المذكور - أن تركيز هذا التقرير الاستراتيجي الأميركي الخطير على ما يطلق عليه (الإسلام المدني الديمقراطي) ليس جديداً في الدراسات الأكاديمية التي ركزت تركيزاً شديداً على دراسة الظاهرة الإسلامية من كل جوانبها في العقود الأخيرة. ولعل الأب الحقيقي للتيار الأكاديمي الأميركي الذي حاول بعمق شديد ونادر تأصيل الليبرالية الإسلامية، هو عالم السياسة الأميركي المعروف ليونارد بايندر في كتابه الليبرالية الإسلامية: نقد للإيديولوجيات التنموية الصادر عام ١٩٨٨ عن دار نشر مطبعة جامعة شيكاغو. ومن الأهمية بمكان في سبيل إيضاح الفكرة الجوهرية التي يقوم عليها تيار الليبرالية الإسلامية كما صاغ منطلقاته الباحثون في دراساتهم، أن نعتمد على ما قرره بايندر نفسه في شرحه لخطة كتابه وهو

<sup>(١)</sup> مركز الكاشف للدراسات الاستراتيجية ، المتابع الاستراتيجي ، آذار ٢٠٠٥ .

يقول: المحور الأساسي للكتاب هو دراسة العلاقة بين الليبرالية الإسلامية والليبرالية السياسية. وهو يضع في اعتباره الرأي الذي مؤداه أن العلمانية تنخفض معدلات قبولها، ومن المستبعد أن تصلح كأساس أيديولوجي لليبرالية السياسية في الشرق الأوسط. ويتساءل الكاتب فيما إذا كان من الممكن بلورة ليبرالية إسلامية، ويخلص إلى أنه بغير تيار قوي لليبرالية الإسلامية فإن الليبرالية السياسية لن تنجح في الشرق الأوسط، بالرغم من ظهور دول بورجوازية. هـ. قلت: وهذا ما نراه في العراق اليوم من تعانق (الليبراليين) في المشروع السياسي الذي وضعه الأمريكان.

ويضيف الباحث المصري: "ونريد أن نقف بالتحليل قليلاً أمام هذه النتيجة المهمة التي صاغها بايندر عام ١٩٨٨، لأنها هي الفكرة الجوهرية التي قام عليها في الواقع كتاب شيرلي بينارد عن الإسلام المدني الديمقراطي، بل إن هذه النتيجة المهمة هي التي قامت على أساسها تحركات سياسية لقوى إسلامية محددة، وللولايات المتحدة الأمريكية.

## ٩ الإخوان يقبلون الممارسة الديمقراطية

بالنسبة للتحركات السياسية للقوى الإسلامية يمكن أن نتابع التطورات التي لحقت بفكر جماعة الإخوان المسلمين في العقود الأخيرة، حيث قبلوا الممارسة الديمقراطية، وقبلوا فكرة الأحزاب السياسية، بل ودخلوا معترك الانتخابات المصرية وكان لهم في برلمان ١٩٨٧ عشرات النواب. ومن ناحية أخرى تقدم الناشط الإسلامي المعروف أبو العلا ماضي بمشروع تكوين حزب أوسط الذي اعترضت على قيامه جماعة الإخوان المسلمين والسلطة السياسية في مصر لأسباب مختلفة بالنسبة لكل طرف. وهكذا يمكن القول إن الاهتمام المبكر لعالم السياسة الأمريكية ليونارد بايندر بالليبرالية الإسلامية منذ عام ١٩٨٨ قد فتح باباً للاجتهاد الأمريكي أدى من بعد - من خلال عملية تراكمية

معرفية معقدة - إلى أن يصدر عالم السياسة الأميركي راييموند ويليام بيكر عام ٢٠٠٣ كتابا ملفتا للنظر عن الإسلاميين المستقلين في مصر، عنوانه (إسلام بلا خوف: مصر والإسلاميون الجدد) نشرته جامعة هارفارد. وقد خصصه لدراسة أفكار أربعة من الكتاب الإسلاميين المعروفين وهم أحمد كمال أبو المجد، وطارق البشري، وفهمي هويدي ومحمد سليم العوا... وجدير بالذكر أن هذا التيار الوسطي الذي يمثله هؤلاء الكتاب الأربعة الذين أشرنا إليهم، والذين يمكن أن يضاف إليهم الشيخ يوسف القرضاوي لم يفلت من اهتمام الأكاديميين المصريين. إ.هـ.

• إن المتابع لهذا الموضوع الخطير والتحولات الجذرية في الفكر (الإسلامي السياسي) يجد أن تقارير تحدثت عن مرادوات (أمريكية - إسلامية) يضمن فيه (الإسلاميون) للأمريكان ما يلي:

١. المصالح الأمريكية في المنطقة، وعلى رأسها النفط

٢. رفض مبدأ العنف (الجهاد)

٣. أمن إسرائيل

مقابل ضمان الأمريكيان تمكين (الإسلاميين) من الحكم، ولكن بمرجعية علمانية تقبل مبدأ الديمقراطية وتداول السلطة، وليست إسلامية قائمة على تحكيم الشريعة. وهذا هو ما موجود اليوم في العراق. وتنادي به جماعة الإخوان المسلمين الأم في مصر وبقية تفرعاتها في الوطن العربي وعموم العالم الإسلامي. وتقدم التجربة التركية برئاسة رجب طيب أردوغان التي دعمتها أمريكا نموذجاً للاحتذاء في هذا المجال.

## q طال الأمد فحصل الأود

.. الظاهر من هذا كله أن الجماعات والأحزاب (الإسلامية) - وفي مقدمتها جماعة الإخوان المسلمين - وصلت إلى قناعة تامة - بعد تكرار الإحباطات



وطول التجربة - أنه لا يمكنها الوصول إلى السلطة دون إذن من القوى العالمية. فصاروا يبحثون عن الشروط المطلوبة للقبول من أجل الحصول على هذا الإذن - ويعتبرون ذلك ذكاءً سياسياً - فوجدوا أن على رأس هذه الشروط القبول بفكرة الديمقراطية ومبدأ تداول السلطة، ورفض العنف (الذي هو الجهاد بالمصطلح الشرعي، لكنهم يسمونه بغير اسمه حذراً من تحسس ويقظة الجمهور)، إضافة إلى التفاهم على مصالح أمريكا والغرب في المنطقة. ويحضرني هنا ما جاء في اللقاء الذي سبق ذكره مع الشيخ راشد الغنوشي على قناة الجزيرة أعلن فيه صراحة أنهم حسموا أمرهم وقرروا تبني مبدأ الديمقراطية دون قيد، ورفض العنف بإطلاق. إذ جاء فيه ما نصه: "تبينا الديمقراطية تبناً كاملاً بدون تحفظ، ورفضنا للعنف رفضاً كاملاً، وقبلنا بالاحتكام لصناديق الاقتراع بدون تحفظ على أحد حتى أن سألنا الصحف في ذلك الوقت لو أن صناديق الاقتراع أفرزت فوز الحزب الشيوعي اللي هو النقيض العقائدي لكم ماذا تفعلون؟ قلنا ليس أمامنا إلا أن نحترم إرادة الشعب وليس شيء غير ذلك رغم أنه حُمل علينا إسلامياً لهذا الجواب ولكننا ظللنا مصرين عليه".

وحتى يجردوا مخرجاً من التناقض الواضح بين هذه الشروط المطلوبة ضرورة وبين الشريعة التي ينادون بتطبيقها توصلوا إلى حل وسط لغرض الاستهلاك الداخلي، هو أننا نعلن القبول بهذه الشروط اضطراراً ومخادعة للطرف الآخر. ريثما تتمكن من زمام الأمور، وعندها نعلن عن مقاصدنا ومبادئنا الحقيقية. فعندما تسألهم عن سر إعجابهم بأردوغان وتجربته التركية وإضفاء وصف (الإسلامية) عليها رغم أن (رجب طيب أردوغان) يعلن صراحة أنه علماني لا إسلامي؟ يجيبونك دون تردد بالجواب المتفق عليه: هذا هو ظاهر الأمر، بينما الحقيقة أن الرجل قد أطلق يد القوى الإسلامية لتعمل من أجل نشر الفكرة الإسلامية، وعندما يأتي الوقت المناسب سيعلم عن الدولة الإسلامية.

## ٩ الوقوع في الفخ

لقد وقع (الإسلاميون) في أكبر فخ نصب لهم واستدرجوا إليه! والسؤال الذي يطرح نفسه: متى تمتلكون القوة التي بها يتحقق التمكين لتعلنوا دولتكم الموعودة؟ ومن دون تحديد سقف زمني - ولو تقريبي - يظل الزمن مفتوحاً إلى ما لا نهاية، وتتكرر الفترات التي يقولون فيها: المرحلة غير مناسبة للإعلان دون انقطاع، كلما مرت فترة تجددت أخرى، وهكذا إلى ما لا نهاية! وتكون (الدولة الإسلامية) الموعودة مثلها كمثلي (المهدي) الذي ينتظره الشيعة جيلاً بعد جيل؛ لأن الزمن أمامه ظل مفتوحاً لم يحدد بسقف معين. وبهذا فأنا أطمئن (الإسلاميين) قائلاً لهم بكل ثقة وجزم: إن دولتكم هذه لن تجيء إلى يوم القيامة! وقد نفضنا أيدينا منها كما نفضناها من كل مهدي مزعوم وسراب موهوم.

• لم ينتبه (الإسلاميون) - وهم في غمرة هذا التذاكي - إلى حالة نفسية في منتهى الخطورة وهي: أن من طبيعة النفس البشرية أنها متى ما تبنت مقولة وظلت ترددها فإنها ستصدقها بعد فترة من الزمن وتتبنها حقيقة حتى وإن لم تكن جادة في طرحها أول مرة. أضف إلى ذلك أن جبلاً كثيراً من الأتباع سيصدقها بفعل التكرار، ويطورها لينحدر بها أكثر، ويقطع بها خطوات إلى الأمام ربما لم تكن في بال من طرحها أول مرة، ويبدأ بالبحث عن مبرراتها ودلائل صحتها. ولنا في قصة عبادة قوم نوح للأصنام دليل. ففي صحيح البخاري عن ابن عباس رضي الله عنهما في قول الله تعالى: (وَقَالُوا لَا تَدْرُونَ آلِهَتَكُمْ وَلَا تَدْرُونَ وَاً وَلَا سَوَاعَاً وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرَاً) قال: (هذه أسماء رجال صالحين من قوم نوح، فلما هلكوا أوحى الشيطان إلى قومهم أن انصبوا إلى مجالسهم التي كانوا يجلسون فيها أنصاباً وسموها بأسمائهم، ففعلوا، ولم تعبد، حتى إذا هلك أولئك ونسي العلم، عبدت).

قال الشيخ محمد بن عبد الوهاب النجدي رحمه الله في كتابه (التوحيد الذي هو حق الله على العبيد) تعليقاً على الحديث: قال ابن القيم: قال غير واحد من

السلف: لما ماتوا عكفوا على قبورهم ثم صوروا تماثيلهم، ثم طال عليهم الأمد فعبدوهم. فيه مسائل (نقطف منها):

أن سبب ذلك كله مزج الحق بالباطل، فالأول: حبة الصالحين، والثاني: فعل أناس من أهل العلم والدين شيئاً أرادوا به خيراً، فظن من بعدهم أنهم أرادوا به غيره.

جبله الأدمي في كون الحق ينقص في قلبه، والباطل يزيد. (قلت: تأمل هذه الفائدة الجليلة! وعلاقتها بالحالة).

فيه شاهد لما نقل عن السلف أن البدعة سبب الكفر.

معرفة الشيطان بما تؤول إليه البدعة ولو حسن قصد الفاعل.

• ثم إن هذا الطرح لن يكون في ساحة خالية من الأعداء، ولا أن اللعب كان من البداية مع خصوم بلهاء لا يدركون مقاصدهم، وليسوا هم من السهولة بحيث يمكن خطف الثمرة منهم بهذه الطريقة الساذجة. وهنا يأتي السؤال: من يستدرج من؟ ومن هو الراجح في النهاية؟ وهل الصغار قادرون على اللعب في ساحة الكبار والانتصار عليهم في أرضهم وبين جمهورهم؟ لا شك أن هذا وهم وخيال وأماني كان القرآن العظيم حاسماً في موقفه منها من أول لحظة: (قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ \* لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ) إلى قوله تعالى: (لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ) (الكاغرون: ١-٦). (وإن كاذوا ليقتنواك عن الذي أوحينا إليك لتفتري علينا غيره وإذاً لا نتخذوك خليلاً \* ولولا أن تبنتنا لقد كذت تركن إليهم شيئاً قليلاً \* إذاً لأدقناك ضعف الحياة وضعف الممات ثم لا تجد لك علينا نصيراً) (الإسراء: ٧٣-٧٥). وغيرها من الآيات التي تبين أنه لا يمكن الالتقاء مع الباطل في حلول وسطية. وأنه ليس هذا هو الطريق.

• إن اللاعبين الكبار يلزمون الصغار باستحقاقات ملموسة لدعواهم تجعلهم يفتشون عن مسوغات شرعية يقنعون أنفسهم بها للاستجابة لتلك الاستحقاقات، وإقناع أتباعهم بصحة ما يفعلون. كما أن طول المعاشة مع

الخصوم والاحتكاك بهم وسماع حججهم، مع الضغوط التي يولدها الواقع كل هذا يلقي بثقله ليغير من قناعاتهم، وشيئاً فشيئاً يبدأون بالتبني الحقيقي لما قالوا عنه في البداية إنهم لجأوا إليه من باب الاضطرار لا من باب التبني المبدي. وفي النهاية يصدقون كذبتهم من طول ما رددوها. والواقع شاهد: فقد رأينا رؤوس الحزب الإسلامي وجماعة الإخوان في العراق وصلوا إلى حد أن صاروا يجادلوننا علناً في أن العراق لا يمكن حكمه بالشريعة الإسلامية بحجة أن فيه طائفتين أصولهم وفقههم مختلف تماماً؛ فعلى أي شريعة يمكن حكم العراق؟ إذن العلمانية هي الحل، والديمقراطية هي الوسيلة، وتداول السلطة هو سبيل السلام في بلد مثل العراق. وهكذا - والله الحمد - بعد كل تلك الجهود والمصادمات والأثمان والخصومات وصلنا أو رجعنا إلى مقولة البعث وصدام حسين التي كان يرددها! فما عدا مما بدأ؟! ولا أملك هنا إلا أن أرفع يدي بالتحية لإسلامينا العظماء على هذا (الإلحاح العظيم) الذي أوصلونا إليه! ولا عجب؛ فقد قال الحكماء من قبل: 'العاقل يبدأ من حيث انتهى العقلاء'.

ومن شواهد بطلان هذا الأسلوب الملتوي في الوصول إلى الهدف أن قادة الحزب الإسلامي قالوا لنا: دخلنا العملية السياسية مضطربين من أجل أن نعرف ماذا يدور في أروقة السياسة من أمور، وماذا يبيتون لنا من مؤامرات؟ ومن أجل أن نحصل على ما نستطيع الحصول عليه من مصالح، ودفع ما يمكن دفعه من مفاسد. ثم لم تمر فترة سنة أو سنتين حتى صدقوا الكذبة خصوصاً بعد أن صاروا جزءاً من الحكومة؛ فأمسوا يطالبون الناس باستحقاقات السلطة كغيرهم من مسؤولي الحكومة إلى حد أنهم صاروا يشنون العمليات العسكرية ضد مدنيهم السنية كالموصل ودبالي والأنبار عن طريق الجيش والشرطة والقوى الأمنية الأخرى التي يغلب عليها الشيعة ويقودونها علناً ويطالبون الحكومة بها، رغم أنها تنفذ دون تفريق بين قاتل مفسد قاطع للطريق، وبين مقاوم نظيف اليد من دم ومال الأبرياء من مسلمين وغيرهم من المدنيين والعسكريين! ولك أن ترى للمجاميع العسكرية الشيعية كيف - بعد انتهاء كل عملية - يؤديون دبكات النصر على الطريقة (الشروكية): لتعرف الراح الأكبر، وفي مصلحة من هذا

الذي يجري باسم القانون! وأخطر القرارات المصيرية التي أضرت بالبلد مثل الدستور والاتفاقية الأمنية مع أمريكا وغيرها اتخذت وبتوقيعهم! ناهيك عن الإعدامات التي تطال كثيراً من الأبرياء والشرفاء، وهي - حسب علمي - لا تنفذ إلا بتوقيع مجلس الرئاسة الثلاثي، الذي يضم في عضويته واحداً من الحزب الإسلامي!

• وأخطر القرارات المصيرية التي أضرت بالبلد مثل الدستور والاتفاقية الأمنية مع أمريكا وغيرها اتخذت وبتوقيعهم!

• وهكذا بدأ الإخوان دعوى الديمقراطية هواة لاعبين وانتهوا دعاة لها محترفين. وهذا مخالف بالضد تماماً للأساس الذي انطلقت منه دعوة الإخوان الأولى بقيادة الشيخ حسن البنا رحمه الله. ولهذا أقول: إن الإخوان المسلمين المتأخرين أو (الإخوان الجدد) غير الإخوان المسلمين الأولين. هذه نقطة جوهرية في غاية الأهمية! ينبغي أن لا نخلط بين الفريقين، وأن نفصل بين هؤلاء وأولئك عند توجيه النقد، حتى نكون منصفين.



## التقليد والاستنساخ السياسي

٩٩ منذ سنين انتهت إلى خلل خطير أصاب الطرح الديني الدعوي عندنا في العراق، وهو اعتماده على استنساخ التجارب الأخرى خارج الحدود دون إجراء التحوير المناسب الذي يفرضه اختلاف البيئة. وسجلت ذلك في كتابي (لا بد من لعن الظلام). ومما جاء فيه من ذلك: "حين تنتقل الطروحات عن طريق الاستنساخ والنقل الحرفي المباشر دون النظر إلى جوانب الافتراق التي يفرضها طبيعياً اختلاف البيئتين تحدث مشكلة لا تحل إلا بإدراك أهمية ما يمكن أن نطلق عليه (عرقنة) الثقافة... في غياب هذا التحوير الضروري صار أكثر الدعاة والوعاظ يطرحون موضوعات فكرية تجريدية استهلكت وقودها منذ عقود فجمدت عجلتها، وتوقفت مفاصلها حتى أكلها الصدا، وهي اليوم تقف على سمعتها ومجدها (أيام زمان) ليس إلا. لقد فقدوا العطاء الحقيقي الفاعل. وغالب طروحاتهم تدور حول مسائل فكرية تجريدية أشبه بالفلسفة كذلك. إنها تعبر عن ترف فكري إلى حد الترهل، وإعياء إلى حد العجز عن القدرة على التفاعل الإيجابي مع قضايا الواقع - وليس العصر - وإن كانت في نفسها قيمة من حيث الموضوع، وقد تكون متجاوبة مع واقع آخر على امتداد الأفق العريض".

- لقد أشار الراشد مؤخراً إلى ظاهرة (الاستنساخ) هذه، ولكنه - كالعادة - لم يسبر غورها، وبقي كما هو في كل مرة عند علامات المرض حين قال: "ومصدر الخلل: أن المجموعة السياسية أوهمت نفسها في قياس مع الفارق ذكره الأصوليون يقع فيه من لا يفقه تمييز العلل التي تسبب عقد الأحكام واختلاف المعاني، ففاسوا أمورهم على بلاد أخرى ولم يلحظوا فارق وجود الاستعمار

الأميركي في العراق وسلطته المباشرة وسوء النية المفترض في كل أعماله وتديراته وتوجيهاته، كما أن البلاد الأخرى ليس فيها ما في العراق من انقسام مذهبي وعرقي جعل معظم سياسات الأحزاب المنافسة تدور في مدار بعيد عن حكم الشرع وآداب الإيمان ومصالح الأمة الإسلامية، إلى درجة تمنع عنا أن نأذن لأنفسنا بحلف معها أو تأسيس ثقة، وتقليد ما في كتب السياسة وأعرافها لا ينفذ في هذا الموطن المشتبك الغامض المعقد، وإنما الصواب اللواذ بالعزة، واستقلال الموقف، وتسمية المنكر، وصناعة خلفية انطلاق سياسية للعملية الجهادية".

• والحقيقة أن طابع التقليدية والاستنساخ، والافتقار إلى الأصالة ظل مصاحباً للجماعة في العراق: فمرة وجهتهم إلى مفكري مصر، ومرة ينظرون إلى عباس مدني في الجزائر، وثالثة إلى نجم الدين أربكان في تركيا، وأخرى إلى حسن الترابي في السودان، الذي كانوا يقولون لنا في عقد التسعينيات أنه مهندس الحركة الإسلامية في العالم... وهكذا. وأخيراً هم يتطلعون اليوم إلى رجب أوردغان في تركيا مرة أخرى! المشكلة أنه حين تثبت الوقائع خطأ ما يقولون، أو فشل النموذج المعروض لا يصدر عنهم أي تعليق أو دراسة عن أسباب الخطأ أو الفشل، حتى ولا اعتراف قصير بذلك. ولم يظهر في تاريخ إخوان العراق من نظر لقضيتنا العراقية، وخرج بنظرية تتمثل الأصل المصري، وبقية التجارب الأخرى لتخرجها بإطار يتناسب ومتطلبات الظرف في بلدنا العراق. نعم ظهر فيهم مفكرون وفقهاء كبار كالدكتور عبد الكريم زيدان، وكان فيهم الدكتور محسن عبد الحميد وأمثاله. ولكن نظرياتهم كانت تخرج بعيداً عن المشكلة الكبرى في العراق (إيران والتشيع). لقد أفضيت بهذه الحقيقة البائسة للدكتور محسن في سنة ١٩٩٧ أو ١٩٩٨ وقلت له: أما يكفي يا دكتور الحديث عن الغزو الغربي؟ متى يكون للغزو الشرقي نصيب فيما تكتب وتقول؟ أليست مشكلتنا شرقية أكثر منها غربية؟ وبعد أخذ ورد آمن الرجل على ما قلت. ولكن لم يظهر شيء على أرض الواقع يغير المعادلة، أو يعدل شيئاً من ميلانها.



• ولما وقع الاحتلال استمرت الحال على ما هي عليه، فكان النموذج المعروف للاستنساخ هو التجربة التركية بشخص رجب طيب أردوغان، مع تغافل تام عن نموذج شيخه البروفسور نجم الدين أربكان، الذي كان قبل بضع سنوات فقط نجماً من نجوم الدلالة في سماء الجماعة في العراق، ثم خبا بريقه واختفى لمعانه ليتم سحبه من شاشة الاهتمام بصمت. وكالعادة لم يكن ثمة وقفة قصيرة تشرح هذه المفارقة. في بداية سنة ٢٠٠٦ كان أحد كبار الإخوان العراقيين يتحدث بإعجاب عن تجربة أردوغان، وكيف أنه يظهر العلمانية ويطن الإسلامية من أجل الوصول إلى غايته. قلت له: سؤال واحد أجيني عنه: هل هذه الآلية يمكن فهمها وتقبلها في العراق؟ الحزب الإسلامي وهو لم يفعل هذا، ولا ما هو قريب منه، ترى انفضاض الجمهور عنه، فكيف لو سلك المسلك نفسه وأظهر ما أظهر حزب العدالة التركي، وإن كان يطن كل خير ونية حسنة؟ فكان جوابه: لا. فقلت: إذن لنكف بساط البحث في موضوع خاسر عندنا سلفاً. ولكن ما زالت وفود ناشئة الحزب الإسلامي العراقي تيمم شطر إستانبول، ترنو بوله إلى هذا المخلص الجديد. نعم ستبث الأيام لهم خطأ ما هم عليه، ويخبو نجم رجب، كما خبا نجم نجم الدين، وغيره من النجوم. ولكن لن تكون ثمة وقفة للمراجعة. وسيستمر الخلل. وسنبقى تقليديين نستنسخ ما عند الآخرين من غث وسمين، ما لم تكن تلك الوقفة لتصحيح المنهج.

• القياس مع الفارق لازم الجماعة ليس في التشخيص فقط وإنما في وضع العلاج أيضاً. لقد تكلم الراشد في محاضراته التي نوهت عنها سابقاً في مقر الكرخ الجنوبي كلاماً طويلاً قيماً عن المشكلة الطائفية من حيث التاريخ والواقع. لكنه عندما وصل إلى فن التعامل معها، وكيفية علاجها بدا كلامه عادياً تقليدياً، استنساخياً لم يأت فيه بشيء أصيل يكسر قيود المنهج الترضوي المعتاد.



### وشبوع ثقافتا التغريب في مفاصل الحزب

٩٩ مما زاد الطين بلة رجوع أعضاء الحزب الذين قضوا مدة طويلة في المنفى، سيما بريطانيا وأمريكا. محملين بأفكار وقواعد: إما قديمة، أو مستوردة من بيئة غريبة، وتحكمهم في القرار والعمل السياسي. إضافة إلى أنهم باتوا يجهلون البيئة التي هجروها جهلاً تاماً، ولا يملكون المعلومات الضرورية عن التغييرات التي حدثت في البلد وراءهم. ويفتقدون الخبرة الميدانية في محيط أمسي غريباً عليهم، وهم غرباء عنه. لكن فرصة التحكم والقيادة كانت سالحة أمامهم؛ لأن أعضاء الداخل كانوا أيامها ينظرون إليهم بإعجاب، على أساس أنهم اكتسبوا من العلم والثقافة والقدرة ما يفتقر إليه الباقيون. هذا ما لخصه لي الأخ الشهيد إياد العزي بقوله وهو يحضر اجتماعاً للحزب في قاعة الاجتماعات بملجأ العامرية الذي كان فيه مكتب الراشد: التزمت جانب الصمت شهراً لا أتكلم أمام إخواننا القادمين من الخارج. كنت أتصور أن لديهم الكثير مما ليس لدينا من أسرار السياسة، والخبرة والمعلومات والإمكانات. وتبين لي أنه لا شيء عندهم، سوى أنهم جاءوا معبئين بفكرة: لا يمكن لنا أن نحصل على مكسب من دون أمريكا. ومن يومها بدأ الصراع بيني وبينهم. ودخل القاعة وهو يقول: "ها أنا أنهي معركة صاخبة".

• وكان من مفردات ثقافة التغريب التي جاء هؤلاء يحملون جراثيمها أن طول معاشتهم لمجتمعات الغرب كأقلية عرقية ودينية في محيط صاخب من الأغلبية الغربية عنهم: جعل نفوسهم تنطبع بطابع الأقلية التي يسكنها هاجس كيفية التأقلم الناعم مع الأغلبية. سمعت هذا التحليل من أحد أصدقائي في

الحزب الإسلامي. وهو سبب يضاف إلى أسباب التخاذل أمام الشخصية الأمريكية الغربية التي انطبعوا بطابع مداراتها والرضا بما تجود عليهم من حسناتها، وأمام الشخصية الشيعية، التي يتصرفون نحوها بهذه النفسية المطبوعة على (الأقلوية)، يعزز ذلك الوهم الذي ربما ما زالوا يصدقونه من كون الشيعة هم الأغلبية في العراق.

## ٢ التفرقة بين الجماعة

### والحزب والمجموعة.. ماذا؟

٩٩ يحاول إخواننا في جماعة (الإخوان المسلمين) في العراق - عند الإحراج - التفرقة بين الإخوان كجماعة والإخوان كحزب، فيعلقون الأخطاء التي لا عيب عنها على الحزب، ويبرئون الجماعة أو التنظيم - كما يسمونها أحياناً - من كل نقد يمكن أن يوجه إليها بسبب موقف ما تبنته الجماعة. لسنا نجعل حكمة التفرقة المذكور حين يراد منه تخصص كل جهة بعمل معين يقتضيه توزيع الأدوار؛ فهذا صحيح، ومطلوب، وهو دليل من أدلة تطور العمل. أما أن يطرح هذا المفهوم في إطار لا يشمل إلا اختلاف المنهج والقيادة العامة بحيث صار الحزب والجماعة كأنهما تنظيمان منفصلان: فهذا توصيف مغاير لواقع الحال. وما نحن فيه من نقد وتحديد من يتحمل المسؤولية لا يمكن أن يلغيه النوع الأول من التفرقة، الذي لا وجود لغيره.

الأستاذ الراشد فعل في كتابه ما هو أكثر من ذلك!

• خذ مثلاً موضوع المقاومة أول ظهورها: كيف أن الموقف الرسمي للإخوان في العراق تجاهها كان موقفاً سلبياً. لكنهم بعد أن أثبتت المقاومة وجودها تغير الموقف منها، وبدأ يلين شيئاً فشيئاً. وحين يواجهون بهذه الحقيقة في أي مناسبة يقولون: هذا فعل الحزب وليس الجماعة. الجماعة تبنت خيار المقاومة من اليوم الأول للاحتلال! أو يقولون: تأخرنا في الدخول إلى الساحة لأننا كنا مشغولين بدراساتها أولاً حتى يكون الإقدام على بينة. وهذا ما قاله الأستاذ الراشد أخيراً، منه ما سمعته منه في شريط صوتي، ومنه ما قرأته له.

نعم تبني الرجل خيار المقاومة، وصار ينظر له في كتاباته، ولكن متى وكيف؟ لم يكن ذلك من بداية الاحتلال، هذا أولاً، وثانياً كان ذلك رأياً فردياً

خارج سياق اختيار الجماعة. حتى إنه لما كتب (قمرنا العالي) في السنة الثانية للاحتلال، نشره خلواً من اسم المؤلف؛ وذلك لأن الجماعة أبت عليه كتابة اسمه عليه، أو يلغي نشره أساساً؛ لما فيه من كلام عن المقاومة والدعوة إليها وترشيدها. فما نجد من كتابات جهادية للراشد مثل (بوارق العراق) وغيرها لا يمثل رأيه الأول قبل نجاح المقاومة، ولا رأي الجماعة - فضلاً عن الحزب - وإنما يمثله هو كفرد اقتنع - فيما بعد - بما اقتنع به. ليس أكثر من هذا، ولا أقل.

• لم يكن هذا الموقف السلي من المقاومة مناورة سياسية أمام الخصوم الداخليين، أو المحتل الخارجي، وإنما هو اختيارهم وتثقيفهم الداخلي الذي سمعناه في السنة الأولى للاحتلال. هذه هي الحقيقة التي عشناها وعانيناها. واليوم - بعد أن تغيرت الظروف - يراد لها أن تظهر بغير الوجه الذي كانت عليه.

أذكر - من باب الشواهد الحياتية اليومية التي لها دلالتها العميقة المعبرة - أنني في منتصف سنة ٢٠٠٤ كنت في مكتب مجلة (الرائد) التابعة للحزب الإسلامي في ملجأ العامرية - الذي فيه مكتب الراشد - جالساً بين مجموعة من الإخوة محرري المجلة. وكالعادة كان حديثنا ذلك اليوم - كعراقنا - ساخناً... وأخيراً قال المسؤول الأول عن المجلة، وهو صديق لي من مدينتي وقريب إلى قلبي يحمل شهادة البكالوريوس في الشريعة: "والله احترنا.. لا ندري أين الطريق؟ هل المقاومة اختيار صحيح أم لا؟ قالها وهو يتأوه والألم يلون محياه، والحيرة تعصف بوجهه. فأجبتة بألم أيضاً، ولكن خالٍ من الحيرة: إن المنهج الذي أوصلكم إلى حد أنكم لا تدرّون هل المقاومة حق أم باطل، عليكم أن تعيدوا النظر فيه!

• لم أجد الأستاذ الراشد يذكر في كتابه كله اسم (الحزب الإسلامي)، ولا جماعة (الإخوان المسلمين). وإنما يشير إلى الأول تحت مسمى (العملية السياسية)

أو (المنطق السلمي)، وما شابهه من أسماء، وإلى الثاني تحت مسمى (الدعوة الإسلامية) أو (الحركة الإسلامية) وما شابهه كذلك. وهذا لا أجد له تفسيراً سوى أنه يريد الابتعاد عن توجيه أي نقد للحزب أو الجماعة. وفي المواضع التي يفيض به الكيل يستعمل الإيحاء والمعايير، وهو يحاول جاهداً أن يوجه نقده إلى من يسميهم - مثلاً - المجموعة السياسية مبعداً الحجر عن مرمى الجماعة، أو (الحركة) كما يسميها. بل يصرح أن الحركة لم تكن راضية على اختيار الجهة الأخرى، وإنما سكتت عنه إثارة لوحدة الصف وابتعاداً عما يؤدي إلى تفرقه. ففي (ص ٤٢) يقول: 'وكان من الممكن التعايش مع المنطق السلمي واحتماله أملاً في الإصلاح والتبديل الرفيق من خلال الموعظة الحسنة، ولكن بلوغ رجال العملية السلمية إلى اعتقاد صواب التوقيع على الاتفاقية الأمنية على الرغم من كل أسوائها: ينبغي أن يدفع إلى موقف جديد للدعوة الإسلامية في العراق، وانطلاقاً من الشعور بإزالة الحرج: يجب أن تلجأ الحركة الإسلامية في العراق إلى الانطلاق في الميدان ومحاولتها تمثيل الأصالة الدعوية وإبراز نموذج جيد جديد فعال للعملية السياسية. إن ظروف التحول الكبير والسريع في الواقع العراقي أدى بالحركة الإسلامية إلى ترجيح السكوت وبلع القضية حرصاً على وحدة الموقف الإسلامي، وزادوا على ذلك بأن بعثوا دعواتهم للمشاركة في الخير، فلما استرسل المنطق السلمي حصلت لهم جفلة وإحراجات، وعندما بلغ الأمر الذروة بتسويغ منطق التوقيع على الاتفاقية صارت الصراحة واجبة، توجب رجوع الحركة الإسلامية إلى النشاط ومحاوله الاستدراك والوفاء للمعنى الدعوي الأصيل المتفق مع فكرها الحركي، والذي حاز ثقة المخلصين أينما وجدوا، وهذا التغيير إنما هو انتفاضة سيكون لها شأن، لاستنادها إلى تاريخ ناصع للحركة، وإلى حكمة عرفوا بها، وطمح تربوي، وفهم وسطي، ورضا يستولي على كل منصف صحيح العقيدة بأن يقوده دعاة هذه الجماعة الطاهرة النقية التي تنطلق من الإيمان، وإليه تعود، معززة بالتجربة والخبرة والأداء التخطيطي المنهجي ومحروسة برقابة الفقهاء.'

• وهو بهذا التفريق يريد أن يبرئ الجماعة من تبعات العمل السياسي للحزب على أساس أن ما حدث إنما هو اجتهاد تبناه الحزب بعيداً عن رأي الجماعة، والجماعة أجبرت على هذا الاجتهاد الخاطئ "حرصاً على وحدة الموقف الإسلامي". ثم هو بعد ذلك يخرج الحزب من دائرة المسؤولية على اعتبار أن ما حصل من انحراف إنما تتحمله مجموعة منه أبت الالتزام بالمنهج العام ولا التوجيهات الصادرة.

• هنا يتلجلج سؤال يطرح نفسه بقوة بين يدي السطور: إذا كان الحزب قد اختار (المنطق السلمي) وقد احتل العراق، فماذا كانت تعمل الجماعة أو (الحركة)؟ وماذا عملت للاحتلال؟ هل اختارت المنطق الجهادي؟ الكل يعرف أنها كانت تراقب الساحة بحيث يمكن القول: إنها كانت تنظر من الخارج إلى مصير المقاومة: فإن نجحت دخلت فيها، وإن فشلت تجملت بالحكمة، وقالت: كنا نعلم بهذه النهاية، ولقد قلنا وقلنا فلم يستمع لنا. وما هكذا شأن أهل الإيمان واليقين. ولم يكن هذا ظننا بإخواننا. بل هذا شأن قوم آخرين قال الله فيهم: (الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ بِكُفْرِهِمْ إِنَّ كَانَ لَكُمْ فِتْنَةٌ مِّنَ اللَّهِ قَالُوا لَأَلْمَ نَكُنْ مَّعَكُمْ وَإِنْ كَانَ لِلْكَافِرِينَ نَصِيبٌ قَالُوا لَأَلْمَ نَسْتَحْزِذُ عَلَيْكُمْ وَنَمْتَعُكُمْ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فَاللَّهُ يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلاً) (النساء: ١٤١). لهذا تأخر ظهور فصيل (جامع) إلى ما بعد عام من الاحتلال.

أما الحزب فمن غير المعقول أنه كان يتصرف ويتخذ قراراً كهذا بمعزل عن الجماعة! سيما في الأيام الأولى. وإذا كان حصل خلاف بعد ذلك على أمور عديدة، فهذه هي طبيعة الأمور، وليس معناه أن هناك خلافاً بين الجهتين إلى درجة القعود عن الجهاد، والجماعة بلغت القضية حتى لا تفرق الصف! وهي يلجأ إليها عندما لا يكون ثمة مخرج من حرج قاتل، فعندما يسأل الشيعة مثلاً عن سر قعود علي رضي الله عنه - كما يدعون - عن المطالبة بحقه في الخلافة؟ يقولون: لأنه كان حريصاً على وحدة المسلمين.



• وإذا كان الانحراف وسوء الأداء إنما حصل من قبل مجموعة لا تمثل إلا نفسها داخل المجموع الحزبي: فماذا كان موقف الحزب منها؟ وماذا عمل كي يوقف التدهور الحاصل؟ وأي شيء عمل لعلاج هذه الأمراض الخطيرة - على الوصف المذكور في الكتاب - وقد شاعت في جسم التنظيم كله؟ لا شيء البتة!

• أما الحديث عن "التغيير" و"الانتفاضة" فكيف والخلل أساساً موجود في منهج الجماعة وهو لا يريد الاعتراف بهذه الحقيقة، أو ربما لا يعرف مكان الخلل أصلاً؟! وما هي الآليات؟ ومن ينفذ البرنامج؟ ومن يتفحص؟ والداعي لهذا التغيير نفسه خرج آيساً محبطاً، ولو كان عنده خيط أمل لبقى متعلقاً به. ثم هو يريد من خلال الجهة نفسها التي كال لها الدم كيلاً! كيف هذا؟ أما التعلل بالتفريق بين أعضاء الحزب والجماعة فلا ينفذ ولا يقنع والحالة هذه. فإن هؤلاء من هؤلاء. والقسمة مناورة اقتضاها الظرف. وهم لم ينقسموا على أساس أن من ضعف وعيه وقل إيمانه ذهب إلى الحزب، ومن كان حكيماً حليماً بقي في الجماعة. بل الخير ونقيضه مقسوم بينهما على السواء.

• وإذا كان الإخوة في جماعة (الإخوان المسلمين) في العراق يحاولون التفريق بين الإخوان كجماعة والإخوان كحزب، بحيث يعلقون الأخطاء التي لا محيد عنها على الحزب، ويبرئون الجماعة أو التنظيم من كل نقد: فإن الراشد فعل ما هو أكثر من هذا، وذهب إلى ما هو أبعد من ذلك. لقد برأ الجماعة والحزب كليهما من كل مسؤولية وتبعة، وألصق الأخطاء كلها بمجموعة من الأفراد ممن اختاروا العمل السياسي، لكنهم لم يراعوا لا القواعد والمبادئ، ولا التوجيهات والأوامر الصادرة إليهم من مرجعيتهم العليا، التي مالت في البدء إلى ترجيح السكوت وبلع القضية حرصاً على وحدة الموقف الإسلامي!



## ولا عفو

٩٩ بذل الراشد جهداً يشكر عليه، وقدم تحليلات جريئة في مجال نقد رجال العملية السياسية (الإسلامية) في العراق بعد الاحتلال. ولكن مع كل هذا يحق لنا أن نسأل: هل قدم الرجل حلاً؟ أو وصف علاجاً؟

## ٩ خطة الراشد الإنقاذية

يمكن لنا تلخيص رؤيته لحل المشكلة وعلاج الحالة بما سماه هو "بخطة الطوارئ الإنقاذية"، وجعلها "واجب الوقت وبداية الإصلاح"، فكانت هذه الكلمات (ص ٥٠): "والقضية قضية تغيير قيادي في جوهرها، وأما السواد الأعظم من الدعاة فهم على سنن الوفاء، وما كانت غير الغفلات وشروذ القلب عن المعاني الأصولية عندما سكت الواعظ المربي ونطقت الفُرص. وبصيحة إيمانية واحدة يعود هذا السواد إلى عهده الأول، وترجع عروقه المسترخية إلى وتيرة الحركة والتأثير ومجانسة المشاعر الدعوية في العالم التي تنتظر منه إنجازاً يرفع الرأس ونباهي به الأعداء".

- إن حصر لب المشكلة في المستوى القشري لها (القيادات)، خطأ جوهرى في التشخيص، ومن يخطئ في التشخيص من الطبيعي أن لا يهتدي إلى العلاج؛ ولذلك حدد جوهر القضية أو أساس الحل وملخص العلاج بتغيير هذه القيادات. وذلك علاج ظاهري، وتسكين وقتي، لا يمس جوهر العلة المزمته، أو يصلح حلاً للأزمة المتجذرة: (إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ) (الرعد: ١١).

• إن الخلل في المنهج المختل الذي أفرز هذه القيادات؛ فما لم يتم تصحيحه يظل حاضنة صالحة لتفريخ قيادات مشابهة على طول الخط. وقد كانوا يعيون على الحكومات طريقتها هذه في علاج الفساد الإداري بأن يكتفوا بتغيير الأشخاص، ونقلهم إلى وظيفة أو دائرة أخرى، أو إحالتهم على التقاعد أو طردهم، ليأتوا بأشخاص آخرين بدلاً عنهم. لقد كانوا يسخرون من هذا الحل ويقولون: لم يقل الله إن العلاج بتغيير الأشخاص أنفسهم، وإنما بتغيير ما بأنفسهم من فساد في النوايا، وأمراض في القلوب، وخلل في تصور المنهج. ولكن حين ابتلوا بالحكم والسياسة وقعوا في المطب نفسه! وبين يدي الراشد تجربة مازالت قريبة هي إخراج الدكتور محسن عبد الحميد سنة ٢٠٠٤ من قيادة الحزب (الأمانة العامة)، وإعطاؤه منصباً تشريفياً (رئاسة الحزب) حتى يتم التغيير بهدوء. والإتيان بالأستاذ طارق الهاشمي بدلاً منه. وقد سمعت أحد قياديينهم يصف هذا التغيير بـ(الانقلاب الأبيض). فهل أجدى ذلك شيئاً؟ أبدأ؛ لأن العلاج بقي سطحيّاً بعيداً عن مكن العلة. الشيء نفسه حاولوه في محافظة الأنبار حين جاءوا بالشيخ إياد العزي على رأس قيادة الحزب هناك. لقد بذل رحمه الله جهوداً جبارة في محاولة الإصلاح، وكنت قريباً منه هناك، وكثيراً ما أزوره في مقر الحزب ويفضي إليّ بهوموم. لكنه لم يتمكن من الوصول إلى الغاية المرجوة، وما كان له أن يصل؛ لأن الخلل في جوهره ليس خللاً قيادياً.

## ٩ لماذا تحاشى الراشد الولوج في لب القضية ؟

وفي تقديري أن أسباباً نفسية تدفع الراشد إلى أن يتحاشى الغوص في جوهر القضية؛ فالرجل ربما يعز عليه الاعتراف بأن الدعوة أو الجماعة التي انتمى إليها عمراً، وبنى عليها آمالاً خضراً تعاني من خلل منهجي. ثم هو يمضي معها (٥٥) عاماً دون أن يكتشف هذا الخلل! إن هذا معناه - في حسه الواعي وشعوره الخافي - تهديم مسيرة حياة، وشطب تأريخ استغرق عمراً

بكامله. وليس هذا التفسير بغريب لا سيما على مثل الراشد في اعتزازه بنفسه، وفخره بقومه، وتنويهه بجماعته واعتقاده أنها هي الأمل ودعواه بأنها هي المنقذ. تحدثت يوماً مع أحد كبار الإخوان علماء وفقهاً وصلاً وخلقاً ومنزلة في قضية كبيرة، وسار الحديث رائقاً رقيقاً.. حتى إذا قلت له: إن هذا يستلزم منك الخروج من الجماعة، وذكرت له السبب الموضوعي الذي يستحق هذه الخطوة: انتفض غاضباً وقال: أتريد مني أن أشطب على تاريخ (٤٠) سنة قضيتها مع الجماعة؟! قلت: حتى ولو كان في هذا نصرة دينك وقضيتك؟ قال: ولو.. (!!!). وتفوه بكلام أقسى من هذا بكثير! فصدمت وذهلت مما سمعت، وشكل هذا الموقف انعطافاً كبيراً في حياتي، وأدركت لذلك أموراً ما كنت أستطيع إدراكها من قبل. ولذلك لا أستبعد أن يكون هذا من هو - في نظري والله أعلم بحقيقة الحال - دونه منزلة وعلماً.

• لقد كان الراشد في كتابه كله يدافع عن الحزب الذي ينتمي إليه - وله ذلك - ولم أجد، ولو في موضع واحد، وجه له نقداً أو نسب إليه تهمة أو تقصيراً، كما قد يسبق إلى ظن القارئ غير المدقق. ولذلك حصر الخلل - كل الخلل - بالأشخاص، وبين أن الحل يتم بمجرد إزالتهم. ولم يتعدّ به إلى الحزب كحزب. دعك من الجماعة الأم، التي لم يذكرها بشيء يحتاج إلى تعديل. وأخيراً قدم حله بالانتماء إليها والالتفاف حولها: قلباً هو (الدعوة)، وجناحين هما السياسي، متمثلاً بالحزب الإسلامي وإن لم يصرح باسمه، والعسكري متمثلاً بفصيل (جامع) وقد صرح بتسميته. فيقول مثلاً (ص ٥٩): "وقيادات منظمة (جامع) السياسية والميدانية هم اليوم أكثر من سبعين، ومعهم الألوف من المجاهدين يحق لهم أن يأملوا، وقيادات الحركة الإسلامية في العراق من المخضرمين والرواد الأوائل أكثر من سبعين كذلك، ومعهم الألوف ويؤذن لهم أن يتولوا البشارة والندارة في أهل العراق، وأن يشاركوا في حمل هموم الدعوة الإسلامية في العالم وحجز مكانة الميمنة في جيش تحرير فلسطين. ولئن كان في أهل العراق من يتبطر ويغتتاب ويظلم ويسعى بالإرجاف: فإنما أولئك شطر

المجتمع فقط، وفي الشطر الخيري الآخر سادة ونجباء وأوفياء يؤدون الصلاة ويشكرون ولهم شجاعة وكرم وحلم وعقل وإيمان، وللتنسيق بين جهودهم وعطائهم نتصدى لتأسيس العمل الدعوي وتطويره، وأما الذرية من أذكفاء أبنائهم فإنما نريدهم للأعمال الصعبة، والقومات الجهادية، والأداء التخصصي، ونفقات الإبداع، والفنون القيادية، اقتباساً من سيرة موسى وإشارة القرآن. ذكراً (ص ٤٢) أن كل منصف صحيح العقيدة لا يملك إلا أن يقوده دعاة هذه الجماعة الطاهرة النقية التي تنطلق من الإيمان، وإليه تعود، معززة بالتجربة والخبرة والأداء التخطيطي المنهجي ومحروسة برقابة الفقهاء؛ لاستنادها إلى تاريخ ناصع للحركة، وإلى حكمة عُرفوا بها، ونمطٍ تربوي، وفهم وسطي... وقد حاز ذلك ثقة المخلصين أينما وجدوا. وفي ضوء هذه الكلمات نفهم ما يعنيه بقوله (ص ٧٢): "صار الاستدراك لازماً، والحل إنما هو الحل الدعوي فقط، وأن يدق الدعاة على صدورهم، وأن يعمر الجهاد".

ويتوهم من يظن أنه فعل غير هذا في كتابه. ولهذا لم يذكر - في معرض النقد - أيّاً من الجهتين المذكورتين (الجماعة والحزب) باسمه الصريح أو عنوانه الخاص.

## المقصود بالخطاب؟

٩٩ لا أدري من يخاطب الأستاذ الراشد في كتابه:

هل هم قيادات الحزب الإسلامي؟ أم جمهوره؟

أم قيادات الإخوان في الداخل؟ أم الخارج؟

أم يكلم الآخرين هنا وهنا؟ هل يعني بخطابه الواقع؟

أم يريد به وجه التاريخ؟

• لقد جاء حديثه هذا متأخراً جداً، في وقت يفترض أن تكون فيه الأمراض، التي ذكرها، قد تمكنت من النفوس، والعلل من العقول، وصارت القيادة بيد هؤلاء المرضى - على حد ما يفهم من وصفه لهم - فمن حاول العلاج حوصرت بشتى الوسائل والسبل: فإما طرد، وإما اعتزل. والراشد نفسه أوضح مثال على ما أقول؛ إن له وزنه المعروف بين الجماعة، ولم يستطع مع ذلك من فعل شيء! وأخيراً وجد نفسه مضطراً للخروج، ليبدأ بالتنظير من خلف (حديد الحدود) ينفث آهاته، ويسكب دمعاته، ويجلم بانتفاضة تأتيه مرفرفة بين الغيوم، أو طائرة على بساط من الريح. ولا أظنه لا يدرك هذا. فالحديث من أجل ماذا؟

• بعد تقليب الأمور على وجوها توصلت إلى أن الرجل - والله أعلم - إنما يكتب ليبري ذمته أكثر مما يكتب ليرسم منهاج عمل تغييري فاعل. بل لا أراني أبعد إذا قلت إنه يكتب للتأريخ، وللأجيال القادمة؛ حتى لا توجه إليه أو للجماعة لوماً، أو تحملهم مسؤولية.

• وإذا كان الأمر كذلك فليس هذا هو المطلوب ممن هو في مسؤولية الراشد، ويتتمي إلى جماعة بوزن الإخوان: يخرج ليعث برسائل الإصلاح من

الخارج! من يقوم بتطبيقها وتفعيلها في وسط أيس صاحب الفكرة من جدوى البقاء بينهم للقيام بإصلاحهم وتوجيههم؟! وكان المفترض أن يثبت كعبه في الأرض ويقول لهما: (من تحت أخصكما الحشر)، ويستقطب الأنصار، ويقنع القادة ليتعاونوا معه أو يتعاون معهم لتحقيق الغاية التي يدعو إليها. فخروجه ليس له من تفسير لدي سوى الإحباط، والاستيئاس من التغيير. والخلاص من محاصرة الأقران له، وكثرة اعتراضهم عليه، وأمره بالسكوت عما يؤمن به تعلقاً بالحجة الأسطوانية المكررة: (المصلحة)، حتى ضاق ذرعه، وزهقت نفسه، فترك الجميع إلى الفضاء الواسع ليعيش حلماً كان يستمتع به أياماً وليالي وسنين، هو أن الزمن قادم باتجاههم في العراق. هكذا كان يقال له. وهي أمان تجدها آذاناً تصغي لابتعادها عن الواقع، وثقتها السابقة بالمتكلم أو الناقل؛ فيزداد السامع تصديقاً لما يحلم به. وهي حيلة نفسية مغلوطة، ولكن لها أثرها عند الكثيرين.

• لي صديق من الإخوان سافر إلى خارج العراق في سنة ١٩٩٥ أو ١٩٩٦، بقي أشهر ثم رجع، فزرته بالمناسبة فأخبرني أنه التقى الأستاذ الراشد في الفلبيين، ورأى كيف أن الكثيرين ممن يزورونه من إخوان العراق يحدثونه بثقة عن إقبال الناس في البلد على التدين والانتماء إلى الجماعة، وأنه لم يبق إلا أن تسنح الفرصة فيرجع ليتسلم مفتاح العراق. هكذا عبر لي ذلك الصديق وهو من جماعة الإخوان، التي كنت قريباً منها.

يا له من حلم!..

ويا له من إحباط! حين فتح صاحبه عينيه ليرى الواقع على غير ما كان يحلم.

• والحلم يمكن استعادته، ولكن بشرط أن تنفصل عن الواقع، والصورة إذا اقتربت منها أكثر تشوهت معالمها، فإذا ابتعدت عنها اختفت الفواصل والندوب، فجملت في عينك من جديد. وهذا ما فعله الرجل: ابتعد - كما كان من قبل - لتجمل في عينه الصورة، ويستعيد الحلم الجميل. يساعده على ذلك



شخصية رومانسية حاملة. وليس ذلك بعيب ولا نقص، غير أنني أتحدث عن استحقاقات هذه الشخصية، وانعكاساتها على صاحبها. الأمر الذي كثيراً ما يلجأ إليه الراشد في التعامل مع من هم موضوع حديثه، للوصول إلى التحليل الأصوب من أجل التوصل إلى النتائج الأصح. وهي طريقة جيدة ولا بأس بها.

• ليست هذه الحروف مجرد تحليلات ذهنية نفسية، ترصد الحالة من بعيد، لتقول ما تريد. بل ثمة ما يدعمها في الوقائع. زرت الأستاذ الراشد في (٣/ آذار/ ٢٠١٥) في مكتبه بملجأ العامرية، وحدثني كيف أنه رجع إلى العراق وفي رأسه أفكار وتصورات زاهية لمشروع كبير للعمل والتغيير. تنقل لأجله في ربوع العراق فزار الرمادي وحديثة وحصيبة وغيرها من مناطق غربي العراق، وسافر إلى الكوت، وتجول في ديالى، فضلاً عن بغداد. ولربما ذكر لي مناطق أخرى لم أعد أذكرها، ولا بد أن ثمة مدناً وقرى أخرى زارها. لكن الجماعة أشارت عليه بغير ذلك، وحددت حركته ورفضت ظهوره على الملأ والفضائيات؛ منهم بدافع الحب والحرص حفاظاً على حياته، ومنهم جهلاً بالوضع، ومنهم حسداً لا يريدون لغيرهم أن يتقدم عليهم. وما كان له إلا أن يمثل ويسمع ويطيع؛ فهو مقيد بالشورى وفي عنقه بيعة. ثم أردف يقول: لقد كبر سني ورق عظمي، فأنا في عمر لا يسمح لي بإثارة مشاكل، وربما وقوع انشقاقات. أنتم تستطيعون القيام بذلك. ولم يعد لي أمل في تغيير الحالة التي عليها الجماعة أو الحزب في زماننا. المسألة تحتاج إلى وقت طويل؛ فأنا أسير على سياسة التدرج والإصلاح خطوة خطوة عسى أن يحصل التغيير في المستقبل حتى ولو لم يكن قريباً. فما جئتني من أجله كلم به غيري، ليس عندي غير هذا.

ثم هو اليوم يبحث عن انتفاضة!

• كان هذا جواباً لي على ما أوردته من ذكر التناقضات التي لمسناها، وضعف الأداء الذي ظهر من الجماعة، ولخصت له المشكلة - كما ذكرتها للأستاذ طارق الهاشمي بعد ذلك بأيام - في جمهور قوي يضحى، وقيادة ضعيفة لا تصلح لتمثيل هذا الجمهور ولو بالكلام. وذكرت له شواهد على ذلك. كما قلت له: لقد قرأنا لك كثيراً قبل أن نرجع إلى البلد، واستبشرنا بقدمك، وتوقعنا أن تعمل أكثر مما أنت عليه. ليس الراشد من ينتهي إلى... مكتب في بناية معزولة، ومجلة داخلية لا يقرأها غير عدد محدود من أفراد الحزب! فأيدني فيما قلت، واعتذر لي بما ذكرت.

## ٩ أخيراً أقول ..

... الإنسان مخلوق نفساني لا عقلاني، فالذين تستهويهم الفكرة الصادقة أو الحقيقة المجردة بحيث تشكل لديهم فلماً يطغى بجاذبيته على كل الأفلاك: هم قلة من الأفراد، مهما كثروا لا يشكلون نسبة مؤثرة في اللحظة ما لم يترافق ذلك مع وجود مؤسسي له فلكه الجاذب للآخرين نفسياً وفكرياً ومادياً باتجاه المركز، مقابل وجود مؤسسي قائم له فلكه الجاذب من الحيشيات نفسها؛ بحيث يسمح الوجود النفساني المطمئن للفكرة أن تتسلل من خلاله إلى دائرة العقل فيراها كما هي دون غبش أو تشويش.

• أنا أدرك هذه الحقيقة جيداً، ومقتنع بها تماماً؛ فليس من قصدي التأثير سلباً على أي مؤسسة أو جماعة؛ لأنه - على الأقل - غير مجدٍ ولا واقعي. إنما أقصد بيان الحقيقة التي توصلت إليها بالمعايشة والرصد والتحليل، وأطمع أن تكون في تربة العقول بذرة متحفزة، أمل في قابل الأيام أن تنفلق أوراقها، وتنشق عن أغصانها، وتعبّر عن نفسها متى ما تهيأت لها الظروف الموضوعية المناسبة. فإن الإنسان من طبعه أن يخزن الأفكار - وإن لم يؤمن بها ابتداءً -

كليا أو جزئياً، فإذا ما تعرضت مكانها إلى الصدمات تحركت وجالت، وربما  
نضجت فضغطت على القشرة من حولها فخرجت كما يخرج الفرخ من  
البيضة. ولا تمر أيام حتى تراه ديكاً يصيح، يوقظ بصوته للصلاة!

كان الانتهاء من مسودة الكتاب

يوم عرفة: الأحد: ١٤٢٩/١٢/٩ - ٢٠٠٨/١٢/٧

ثم أضفت إليها أشياء كثيرة فيما بعد



## إنهاءً للفائدة

٩٩ بعثت بمسودة دراسي هذه إلى مجموعة من الأصدقاء، أستاذس بأرائهم، وأستتير برؤيتهم، وأستفيد من نقدهم سلباً وإيجاباً قبل نشرها. أجابني أحدهم - إضافة إلى ردود أخرى استفتدت منها - بأن أرسل إلي رداً علمياً أصولياً، انتفعت به كثيراً، وعدلت له بعض الفقرات مضيفاً وحاذفاً وموضحاً. وقابلته برسالة شكر، ذكرت فيها النقاط التي أوافقه عليها، وشرحت له وجهة نظري في بعض المواضع التي اختلفنا فيها، رأيت من تمام الفائدة أن أنقل منها هذه السطور:

### ٩ الإخوان المسلمون هل ما زالوا (إخواناً) ؟

••••• لما جاء في رسالته مختصراً: إذا كان المقصود هو إثبات أن الخلل منهجي كما أشير إليه في مواضع عدة من الكتاب فجميع ما جاء في الكتاب هو تركيز على كلام أفراد من الجماعة أو تصرفاتهم، ولم يرد ذكر نص من منهج الجماعة الأساسي مثلاً من كتاب الأصول العشرين أو مجموعة الرسائل للبننا أو غيرها من الكتب التي قام عليها فكر الجماعة، إنما اقتصر - كما أشرت - على أقوال وأفعال بعض أفراد الجماعة، وهذا لا يعبر بالضرورة عن منهج الجماعة.

فكان جوابي بعد كلمات الشكر والترحيب:

- أخي الفاضل! اسمعها مني.. من ناصح لم يكن بينه وبين الجماعة أي موقف سلبي على المستوى الشخصي، وليس إلا المودة والتعاون وتبادل المنفعة، والعلاقة الطيبة مع جميع من عرفتهم وتعاملت معهم من أهلها بلا استثناء.

• لقد تغير الإخوان المسلمون؛ فلم يعد الإخوان المتأخرون كالإخوان المتقدمين. لقد حصل تغير جذري، ووقعت الجماعة في انحراف خطير لم يعد معه من الجماعة سوى الاسم والتراث، وصبغة التدين والالتزام بشعائر الدين كالصلاة والصيام والذكر وحسن الخلق. إن الأصل الذي بنيت عليه الجماعة هو مبدأ (الحاكمية)، وهذا المبدأ تنازلت عنه الجماعة مضموناً ومعنى، وإن ظلت تحتفظ به شكلاً ولفظاً، كحال الدولة الإسلامية التي ما زالت تنادي بها. الجماعة اليوم تنازلت علناً عن الاتصاف بوصف الدولة الدينية، وتبنت (الدولة المدنية). والدولة المدنية مع التسليم بالديمقراطية، والرضى بتداول السلطة مع الآخرين الذين لا يؤمنون بالمرجعية الشرعية: هي دولة علمانية بامتياز! أرجو أن تفكر في هذه النقطة الحرجة، وتدرك خطر هذا التحول المنهجي الخطير. وقد ناقشت كبار الإخوان في هذا فلم أجد عندهم - على حد علمي - حجة البتة، سوى التمسك اللفظي بالشعارات القديمة. وهذا أحد الأسباب الكبرى التي حددت علاقتي بالجماعة. ويظهر أن هذا التحول لم تعقد له الجماعة مؤتمراً من أجل تفسيره، أو محاولة بيان التوفيق بينه وبين المبادئ الأولى. وعلى ما أظن فقد جرى التغيير بصورة هادئة أو صامتة، وشيئاً فشيئاً حتى لا يؤدي إلى ثورة داخلية. بالضبط كما جرى سحب سيد قطب رحمه الله وتغييبه عن أذهان الجمهور بالطريقة نفسها. هل ترى ثمة ترويج لكتبه وطباعتها وتدارسها مركزياً ومنهجياً ضمن الجماعة؟ لقد انتهت إلى هذه الملاحظة منذ سنة ٢٠٠٥، وفوجئت قبل أشهر وأنا أبحث على شبكة المعلومات أن نقداً حاداً تبنته الجماعة ضد أفكاره التي اعتبرتها شخصية لا تمثل الجماعة، وما كتبه الشيخ القرضاوي في هذا المجال مثال واضح. وهذه وإن كانت مسألة فرعية لكن دلالتها كبيرة. فالاعتراض برسائل البنا والأصول العشرين لا يقوم بوجه ما ذكرت من تغير منهجي؛ لأنني لم أقصد به الجماعة الأولى وأصولها ومنهجها. ولو كنت أرى المتأخرين ما يزالون يسيرون على نهج المتقدمين لما قلت ما قلت.

• أما القول بأن الأفراد لا يمثلون الجماعة فهو قول فيه تفصيل. فقد ينطبق على الحال وقد لا ينطبق. فحين يكون ضمن هؤلاء الأفراد المرشد العام للجماعة ونائبه، وكبار الإخوان في كل الدول في المشرق والمغرب، في العالم الإسلامي وغير الإسلامي، وعلى الفضائيات والصحف وبقية وسائل الإعلام، ومن شخصيات أخرى مسؤولة معتبرة بمنصب الأمين العام ورئيس الحزب والمراقب العام، ورؤساء منظمات. ويتكرر القول من هؤلاء دون نكير من الجماعة، فلم نسمع أن أحداً منهم خرج علناً واعترض قائلاً: هذا كلام غير مسؤول ولا يمثل الجماعة. وتأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز. والحاجة ماسة، فالسكوت من الآخرين إقرار: إذن لا يصح - والحالة هذه - أن يقال: هؤلاء أفراد لا يمثل قولهم رأي الجماعة. أرجو أن تتفكر في هذا جيداً.

• وإن كنت ما تزال على ظنك الأول فأنصحك بدعوة الجماعة إلى عقد مؤتمر علني تتبرأ فيه من هذه الأقوال، وتصدر في ذلك كتاباً موقفاً عليه ممن يمثلونها. والأمر جليل يستحق عقد مثل هذا المؤتمر. وإلا فلا تثريب على من نسب إلى الإخوان بأنهم لم يعودوا (إخواناً)، وإن كان ذلك يسوءنا ولا نتمناه أبداً. هذا وقد فكرت بكتابة سلسلة مقالات بعنوان (الإخوان المسلمون هل مازالوا إخواناً). بدأتها بمقالة قبل عدة شهور. لكنني توقفت عن الاستمرار فيها لأكثر من سبب. ومما قلته في تلك المقالة اليتيمة: "ما زال النقد الساري للإخوان يتركز على فرضية أنهم إخوان، ونحن نقول: المنهج العلمي يقتضي منا أن نطالبهم بأن يكونوا (إخواناً) أولاً حتى يصح مناقشتهم على هذا الأساس. إنني أرى أن (الإخوان الجدد) إنما يعتمدون على تراث الإخوان وتاريخهم. أما أصل الفكرة التي بني عليها كيان الإخوان فلم يعد لها وجود مؤثر. لقد تغير الزمان، ولم يعد الإخوان (إخواناً)؛ فلا يصح نقدهم على هذا الأساس."

q بلى .. وصل الخلل إلى النصوص المنهجية للجماعة

تبين لي فيما بعد أن هذا التغيير المنهجي قد تجاوز التصريحات ودخل النصوص المنهجية الأساسية للجماعة. ولكن بطريقة هادئة ناعمة، تعتمد الألفاظ الفضفاضة المحتملة، بحيث يمكن أن تنطلي مقاصدها المختلفة على غير المدقق، سيما جمهور المنتمين عن لديه ثقة مسبقة بالجماعة تمنعه من الشك وطلب التحقق. وهذا أحد شواهدنا:

• جاء في (المشروع السياسي للحزب الإسلامي) المنشور على موقع الحزب ما يلي: (منهجنا هو الإسلام بمبادئه وقيمه. وسنعمل بكل جهدنا مع كل المخلصين على أن تضمن ذلك دستورنا وتشريعاتنا القانونية، ولكننا نعلم أن هناك تيارات قوية سوف تصطدم معنا في هذا المجال. ولكن سنة التدافع قائمة وسنبقى نعمل من اجل ديننا وبلدنا).

• وهذا كلام تعويجي ضبابي صيغ بطريقة تمويهية اختيرت بعناية بحيث لا يحس عوام المنتمين للحزب بالنقلة العقائدية الهائلة التي حصلت في مسيرة الجماعة بين قولهم الأول بأن منهجهم هو الإسلام (عقيدة وشريعة) وقولهم الأخير بأن منهجهم هو الإسلام (مبادئ وقيماً). إن عبارة (المبادئ والقيم) عبارة فضفاضة غير محددة، تصلح للسني والشيعي، والعلماني والإسلامي، بل تتعدى إلى النصراني وغيره من أصحاب الأديان الكافرة! من حيث أن مبادئ الأديان وقيمها الأساسية واحدة. وعلى هذا الأساس فإن العبارة يمكن أن تعطي إشارات تطمينية لدوائر معينة.

• كما جاء في المشروع عبارات أخرى تمويهية أيضاً، ولكنها أكثر تفصيلاً من حيث أن فيها تحديداً للإسلام المعني تحديداً يخرج عن خصوصيته كدين منزل من السماء إلى دين أرضي مشترك قائم على التقاطات خليطة من المذاهب جميعاً. وإذ علمت أن المذاهب هنا هي أديان قائمة بذاتها، فالتشيع - كما هو معلوم - دين آخر غير الثسنن أصولاً وفروعاً: علمت أي إسلام يريدته الحزب الإسلامي! كيف يمكن أن نخرج من هذه المذاهب ديناً أو إسلاماً



مشتركا؟! سيما إذا أغفلت جوانب الاختلاف بين المذهبين، أي الدينين كما جاء نصاً في المشروع. فتصور أي دين يدعو إليه الحزب الإسلامي! وأي شريعة ينبغي تطبيقها! وأي حاكمية! واقرأ ما يلي:

• (إن خطابنا لا ينبغي أن يكون خطاباً قائماً على التذكير بالمصالح والقواسم المشتركة فقط، بل لا بد أن ننطلق فيه من حقيقة انتمائنا إلى الإسلام وإيماننا بمبادئه وقيمه وإدراكنا أن الإنسان العراقي لا بد من إعادة بنائه على أساس من تلك القيم ووفق تلك المبادئ. وعندما نتكلم عن الإسلام فنحن ننطلق من المشاركات القائمة بين جميع المسلمين باختلاف قومياتهم ومذاهبهم متجاوزين جوانب الاختلاف التي لا مكان لها في هذا البيان المجتمعي المتماسك. إن القرآن الكريم والسنة النبوية وتاريخ السلف من آل بيت النبوة المطهرين وصحابة رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فيه الكثير من القيم الأخلاقية والدروس العملية التي يمكننا الاستفادة منها في ذلك ، وعلينا ونحن نعمل على بناء الوحدة الوطنية العراقية أن نبنيها بناء متماسكا يقوم على تلك القيم والمبادئ الإسلامية العظيمة מזكرين الجميع بأخوة الإسلام التي جمعت بيننا).

## 9 مبدأ (إدامة القصد)

... ومما قلته في رسالتي السابقة:

ذكرت مبدأ (إدامة القصد)، وهو مبدأ عظيم كان نصب عيني، وحافظت عليه طيلة حياتي الدعوية، فحصرت خطابي في القضية العراقية الكبرى. حتى إنني لما كتبت كتابي (لا بد من لعن الظلام) اجتهدت أن أستل المعنيين به من صفنا كما أستل الشعرة من العجين. وبقيت على هذا طيلة السنين الخمس الماضية بعد الاحتلال. ولكن الأحداث الصادمة، والمواقف الضعيفة لجمهور (الإسلاميين) إزاءها تُنطق الصخر، وتذيب الفؤاد. لقد ازدادت قناعة على قناعة أن مشكلتنا داخلية، وأن الخلل في المنهج لا في الأفراد، وأن السكوت عن

هذا - مع صمت الآخرين - تغرير كبير لجمهور الأمة في صميم عقيدته وثوابته وقضاياها الكبيرة (الحاكمية والديمقراطية، ولغة السواهي في مواجهة الدواهي - كما يعبر الراشد -) في العراق وخارجه، وأنه لا يصح أن يسكت كل المعنيين عن تحديد هذا الخلل، ولا غض الطرف عن هذا التغرير الكبير. سيما وقد تكلمت مع رؤوس (الإسلاميين) - الإخوان وغيرهم - كثيراً عن هذا حديثاً لم يخرج إلى العلن، فلم أجد أي فائدة ولا استجابة، بل الإعراض وجدت، والتغافل والتناسي والإهمال، وعربة التغرير سائرة إلى منتهاها. وكما قال الأستاذ الراشد في كتابه الأخير (خطر المعاهدة وخطل المناشدة): "المعترض لا يدري أن مائة نصيحة كانت قد سبقت نشر الكتاب، وحاولنا وتوسلنا دون جدوى". فهذا الذي أخرجني عن سياقي. فما عدت أرى هذا الخروج هو خروج عن قاعدة (إدامة القصد)، بل هو من صميمها؛ لأنني صرت على قناعة بأن إدامة القصد الأول لا يتم إلا بوضع هذا القصد موضع العناية. والخروج على النظام من أجل النظام نظام، وشاهدنا هدهد سليمان عليه السلام. إن مشكلتنا مزدوجة: (شيعية - سنية)، بحيث لا يمكن فك هذا الازدواج أبداً.

• هذه رؤيتي.. وأرجو أن لا تتأخر في تقدير هذه الرؤية إلى أن يسبقك الزمن، ثم تجد نفسك بعد أوان تقول: صدق فلان. وأنت تعرف فلاناً ولديك شواهد على رؤيته الاستشرافية. وهذه إحدى تفصيلاتها، والأيام ستنتطق لك يوماً بحكمها، وتقول كلمتها بلسان عربي فصيح، يتساوى فيه الجاهل والعالم. إن القضية العراقية ستبقى تراوح في مكانها ما لم نعالجها علاجاً مزدوجاً يتناسب وطبيعتها. لكن لك عليّ أن أحاول المداراة والترفق بالأحبة والإخوان قدر الإمكان. وإن كان تطبيق هذا صعباً غاية الصعوبة؛ لأن هذا هو شأن لغة الكلام في الأمور العظيمة كما ذكر الراشد في الكتاب السابق. ولكن نحاول ونجرب وبالله المستعان وعليه التكلان.

• أخيراً أخي الفاضل:

إنني أحبك في الله، وقد أحببتك أكثر. إن حيي لك يدفني لأن أكرر وأقول: فكر فيما أقول جيداً. وتذكر أن القائل ربما تشهد له وقائع عديدة بأن لديه حاسة استشراق شحص بها أدواء قبل ظهورها، وأحداثاً قبل وقوعها، واستخلص أفكاراً أصولية وقواعد تصلح للسير ظلت غائبة قروناً، وخفية مع وضوحها. وما نحن فيه واحد من هذه الأشياء.

• أرجو أن تستفيد من خبرتي، فتختزن في ذاكرتك ما استطعت مما أهديته إليك من ثمارها، فربما احتجت إليها ولو بعد حين. أقول هذا، قاصداً النصح والإصلاح، خصوصاً لمن أحببتهم وأحبهم، وللجماعة التي طالما تغنيت بمآثرها، وتحدثت بأياديها البيض على الأمة جمعاء، ولها فضل علي كبير، ليس لي أن أنكره أو أتناساه. ولو تبين لي أن عملي من داخل الجماعة أجدى لما ترددت عن الانتماء إليها، أو المحافظة - على الأقل - على علاقتي السابقة بها.

شكراً لك مرة أخرى. وشكر الله لك جهديك، وبارك سعيك، وجعلك من عباده الصالحين، والعلماء العاملين.

الخميس

١٦ ذ ١٤٢٩

٢٠٠٨ / ١٢ / ١٨



# محتوى الكتاب

الصفحة	الموضوع
	المقدمة
	معالم رئيسية
	١. التركيز على مساوى العملية السياسية (الإسلامية)
	٢. تعليق الخلل بالأشخاص والمظاهر
	٣. عدم توقع ما حصل
	٤. تشخيصنا قديم
	٥. زهد السياسيين بالعمل الجهادي
	٦. ما مطلوب أكبر
	٧. المرحلة مرحلة مراجعات من الجميع
	٨. كلام قيم والتفاتات مهمة
	انتقاد قاسٍ لحال أصحاب (المنطق السلمي)
	شعور بالصدمة
	الركون إلى الدنيا
	هجر تدارس القرآن
	ارتجالية الأداء واتباع الاجتهادات الآنية
	الهزيمة النفسية
	التعايش مع الحكومة الطائفية
	تصورات رخيصة عن الجهاد
	عدم الوعي السياسي والفقہ الشرعي
	مجمل القول
	هل من جديد ؟

	<b>للإنصاف</b>
	ليست الجماعة ولا الحزب جمعية خيري
	الإسلامية والأداء هما أساس التقييم والولاء
	<b>صحوة فرد وهجعة جماعة</b>
	رأي الراشد لا قرار المرشد
	<b>نظرية (التغيير من الداخل)</b>
	<b>الوقوع في مطب الخلل الأفرادي والمظهري</b>
	<b>تبني منهج (التقريب) مع الشيعة</b>
	إخوان مصر يسنون المنهج
	إخوان العراق على أثر إخوان مصر
	السلوك الازدواجي
	التقارب بين الفريقين في العراق قديم
	<b>مبدأ (تجنب المشكلة)</b>
	الخلل في أصل المنهج
	<b>التفريط بمبدأ (الحاكمية)</b>
	<b>الإخوان والديمقراطية</b>
	التناقض الأصولي بين مبدأ الحاكمية ومدأ الديمقراطية
	الفشل السياسي في الخيار الديمقراطي
	<b>الدولة الإسلامية في مشروع الإخوان المسلمين</b>
	<b>المرشد العام للإخوان المسلمين يقول: الفقه الإسلامي يميز ولاية الذمي على المسلمين</b>
	<b>تميع الثوابت</b>
	السؤال المطلوب: لماذا؟ وليس: كيف؟
	وعدنا نبحت لماذا وجدنا؟

	ماذا يبقى من دولة الإسلام إذا تولى رئاستها كافر؟
	تبنى مبدأ (المصلحة) مع ضعف التقيد بقيوده الشرعية
	تعقيب على قاعدة "حيثما كانت المصلحة فثم شرع الله"
	غياب المشروع الديني
	كيف تتآكل المبادئ
	تضييع أصل القضية العراقية
	تقرير مؤسسة (راند) الأمريكية (الإسلام المدني الديمقراطي: الحلفاء والموارد والاستراتيجيات)
	من دلائل أهمية التقرير
	أهمية التقرير
	الرؤية التي استند إليها التقرير
	(الإسلام الديمقراطي) هو الحل
	دراسات علمية قديمة سابقة توصي بـ(الإسلام الديمقراطي)
	الإخوان يقبلون الممارسة الديمقراطية
	طال الأمد فحصل الأود
	الوقوع في الفخ
	منهجية التقليد والاستنساخ السياسي
	رجوع المغتربين وشيوع ثقافة التغريب في مفاصل الحزب
	التفريق بين الجماعة والحزب والمجموعة.. لماذا؟
	نقض ولا عقد
	من المقصود بالخطاب؟
	خطة الراشد الإنقاذية
	لماذا تحاشى الراشد الولوج في لب القضية؟
	أخيراً أقول ..

	<b>ملحق إتماماً للفائدة</b>
	الإخوان المسلمون هل ما زالوا (إخواناً) ؟
	بلى .. وصل الخلل إلى النصوص المنهجية للجماعة
	مبدأ (إدامة القصد)
	<b>محتوى الكتاب</b>